بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة ماجستير بعنوان

ظاهرة أمن اللّبس في الدرس اللّغوي في ضوء علم الأصوات

The avoidance of Ambiguity in language studies in light of modern linguistics

إعداد الطالب:

صقر نصر الله العليمات

الرقم الجامعيّ: 1320301024

إشراف الأستاذ الدكتور:

زيد خليل القرالة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها- جامعة آل البيت

العام الدراسيّ 2017/2016م

التفويــض

أنا الطالب صقر نصر الله حامد العليمات، أفوّض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ : / / 2017م

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالـب: صقر نصر الله حامد العليمات الرقم الجامعي: 120301024

التخصص: اللغة العربية وآدابها الكليـــــــــة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية

أقرّ بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المعمول بها، المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي هذه بعنوان:

(ظاهرة أمن اللبس في الدرس اللغوي في ضوء علم الأصوات)

The avoidance of Ambiguity in language studies in light of modern linguistics

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة، أو مستلة من رسائل، أو أطاريح، أو كتب، أو أبحاث، أو أيّة منشورات علمية تمّ نشرها، أو تخزينها في أيّة وسيلة إعلامية.

وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أيّ حق في التظلم، أو الاعتراض، أو الطعن، بأيّة صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ : / / 2017 م

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

ظاهرة أمن اللبس في الدرس اللغوي في ضوء علم الأصوات

The avoidance of Ambiguity in language studies in light of modern linguistics

إعداد الطالب

صقر نصر الله العليمات

الرقم الجامعي: ١٣٢٠٠١٠٢٤

إشراف الأستاذ الدكتور:

زيد خليل القرالة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
٠١ أ.د. زيد خليل القرالـــــة	مشرفاً ورئيساً	.....
٠٢ أ.د. حسن خميس الملـــخ	عضواً	.....
٠٣ د. إبراهيم محمد أبو علوش	عضواً	.....
٤. د. فايز محاسنـــــــــة	عضواً/ مناقشاً خارجياً	.....

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصى بإجازتها/ تعديلها/ رفضها/ بتاريخ : / /٢٠١٧م

د

الإهـــــــداء

إلى رمز الرجولة والتضحية .. إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخاراً .... أبي

إلى من يسعد قلبي بلقياها .. إلى روضة الحب التي تنبت أزكى الأزهار .... أمي

إلى من هم أقرب إليَّ من روحي ... إلى من شاركني حضن الأم ومنهم أَستمدُّ عزّتي وإصراري ومصدر اعتزازي وثقتي ..... إخوتي وأخواتي

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي تذكاراً وتقديراً ..... أَصدقائي

البـــاحث

الشكر والتقدير

أحمد الله على نعمة العقل التي منحها للإنسان؛ لطلب العلم والسعي من أجل ابتغاء وجه الله عز وجل في طلبه.

وأتقدّم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور زيد القرالة, بارك الله فيه لخدمة اللغة العربية, الذي منحني الثقة لأكون أحد طلبته الذين يُشرف عليهم في مرحلة الماجستير, ومتابعته للرسالة خطوة بخطوة منذ اختيار العنوان إلى أن ظهرت الرسالة بصورتها النهائية.

كما أشكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حسن الملخ الذي كان لهُ الأثر الطيب في مساعدتي؛ لكي أبدأ في إعداد هذه الدراسة.

أتقدّم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة بتفضلهم قراءة هذه الرسالة, ومناقشتها في سبيل الوصول بها إلى مكانتها العلمية والأكاديمية المرجوة, فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحث

فهرس المحتويات

التفويــض ..... ب

الإهـــــــداء ..... ه

الشكر والتقدير ..... و

فهرس المحتويات ..... ز

الرموز المستخدمة في الدراسة ..... ط

الملخص بالعربية ..... ك

المقدمة. 1

التمهيد 3

مفهوم اللَّبس 3

الدراسات اللغويّة وأمن اللَبس 6

أهم الدراسات التي تناولت ظاهرة أمن اللبس: 7

وسائل أمن اللَبس في اللّغة العربيّة: 10

صيغ الأسماء: 12

الفصل الأول أمن اللَبس في المستوى الصرفيّ 31

مدخل. 32

المبحث الأول الإعلال والإبدال وأمن اللَبس 32

أولاً: صياغة مصادر الأفعال. 33

ثانياً: علّة عدم قلب الواو والياء ألفاً على الرغم من تحرّكهما وانفتاح ما قبلهما. 37

ثالثاً: المسند للمجهول. 39

المبحث الثاني أحكام التحول العددي وأمن اللَبس 41

أولاً: تثنية الاسم المقصور. 41

ثانياً: الفرق بين المثنّى والجمع. 42

المبحث الثالث التعليل الصوتي لظاهرة أمن اللّبس في بابي النّسب والتّصغير 44

أولاً: النّسب. 44

ثانياً: التّصغير. 55
الفصل الثاني أمن اللَبس في المستوى النّحْوي في ضوء علم الأصوات 59
مدخل 60
المبحث الأول علم الأصوات وأثره في بعض الأبواب النّحويّة 61
أولاً: إسناد الفعل المضارع المعتلّ الآخر إلى واو الجماعة وياء المخاطبة 61
ثانيا: إسناد الفعل المضارع إلى نون النسوة 62
ثالثاً: توكيد الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين. 63
رابعاً: جزم الفعل المضارع. 65
خامسا: فعل الأمر 67
المبحث الثاني التّنغيم وأثره في التّفريق بين الاستفهام والخبر والنّفي والتّعجب 68
المبحث الثالث أهميّة الحركة في الدّلالة على المعنى 71
الفصل الثالث أمن اللَبس في رسم الكلمة العربيّة 75
مدخل 75
أولاً: ألف التفريق. 76
ثانيا: علّة كتابة كلمة "مائة " بهذا الشكل. 78
ثالثاً: الفرق بين قرأ للمفرد وقرأا للمثنى. 79
رابعاً: أمن اللَّبس بين اللَذَين للمثنى والذينَ للجمع. 80
خامساً: الفرق بين عُمَرْ وعَمْرو. 81
سابعاً: الفرق بين اسم الإشارة (أولئك) و(إليك) حرف الجر (إلى) الداخل على كاف المخاطب. 83
ثامناً: الفرق بين (أخي) المضاف إلى ياء المتكلم و(أُخي) تصغير أخي. 83
المصادر والمراجع 87
الملخص باللغة الانجليزية 96

الرموز المستخدمة في الدراسة *

تم استخدام الرموز التالية في البحث:

ص : الصوت الصامت , ورموز الصوامت على النحو الآتي:

صوت الهمزة (ʔ)

صوت الباء (b)

صوت التاء (t)

صوت الثاء (ṯ)

صوت الجيم (j)

صوت الحاء (ḥ)

صوت الخاء (ḫ)

صوت الدال (d)

صوت الذال (ḏ)

صوت الراء (r)

صوت الزاي (z)

صوت السين (s)

صوت الشين (š)

صوت الصاد (ṣ)

صوت الضاد (ḍ)

* من كتاب أثر القوانين الصوتية في الكلمة العربية فوزي الشايب ص 7.

صوت الطاء (ṭ)

صوت الظاد (ḍ)

صوت العين (ʕ)

صوت الغين (ḡ)

صوت الفاء (f)

صوت القاف (q)

صوت الكاف (k)

صوت اللام (l)

صوت الميم (m)

صوت النون (n)

صوت الهاء (h)

صوت الواو (w)

صوت الياء (y)

ح : الصوت الصائت القصير .

ح ح : الصوت الصائت الطويل , ورموز الصوائت على النحو الآتي :

الكسرة القصيرة (i)

الكسرة الطويلة (i:)

الفتحة القصيرة (a)

الفتحة الطويلة (a:)

الضمة القصيرة (u)

الضمة الطويلة (u:)

الملخص بالعربية

ظاهرة أمن اللبس في الدرس اللغوي في ضوء علم الأصوات

تناولت الدراسة ظاهرة أمن اللَبس من وجهة نظر صوتيّة, في محاولة للربط بين فروع الدرس اللغويّ، ومناقشتها بأدلة علميّة منطقيّة أقرب إلى ذهن المتلقي, تتضمن عللاً ومدلولات من جنس المادة اللّغويّة, بعيداً عن الافتراض والتأويل, بعد أن كثر ورود هذه العلّة في مؤلفات اللغويين القدامى والمحدثين, وملاحظة مدى اهتمامهم بها ووقوفهم عليها ورصدهم لها في مؤلفاتهم.

شملت الدراسة تمهيداً وثلاثة فصول، خُصِصَ التّمهيد للحديث عن مفهوم علّة أمن اللَبس والمسميات الّتي جاءت بها عند اللغويين، فأُشيرَ إلى أهم الدراسات الّتي تناولت علّة أمن اللَّبس مع نبذة عن كلٍّ منها؛ وجاء الفصل الأول بعنوان: أمن اللّبس في المستوى الصّرفي، حيثُ عولِجَتْ معظم القضايا الصّرفيّة الّتي وقع فيها لبس من وجهة نظر صوتيّة, وجاء الفصل الثاني بعنوان: أمن اللَّبس في المستوى النّحْوي، حيثُ تمّ معالجة بعض القضايا النحويّة الّتي وقع فيها لبس من خلال علم الأصوات، وكان الفصل الثالث بعنوان: أمن اللَّبس في رسم الكلمة العربيّة حيث جاء فيه بعض المفردات اللّغويّة الّتي أُمِنَ فيها اللَّبس في الرسم الإملائيّ للغة العربيّة.

وخرجت الدراسة بخاتمة تعرض لأهم النتائج الّتي توصلت إليها, ومنها أنّهُ يتم التفريق بين بعض الكلمات بواسطة عدد المقاطع الصوتيّة وأشكالها، والإشارة إلى دور التّنغيم والحركة الصوتيّة في التّفريق بين بعض الأساليب اللغويّة والأبواب النّحويّة, وخلصت أيضاً إلى أنَّ الفرق بين بعض المفردات يتمّ من خلال الأصوات اللغويّة لا كما قيل من خلال الرسم الإملائي.

المقدمة.

تُعدّ علّة أمن اللَبس واحدة من العلل التي راعاها العرب في كلامهم, وتُمثل جانباً مهماً في اللّغة العربيّة, إذ يُعتدّ بها للتفريق بين الأبنية الّتي يُخشى فيها اللَبس, وقد بنيت الألفاظ بجميع هيئاتها على النحو الّذي لا يلبس, فإذا توهم المتكلم أنَّ بنية (ما) تلتبس بأخرى إن هو أجراها على مثيلتها البينة الواضحة, فيختل المراد ويغمضُ المعنى؛ عدل بها إلى ما يُظهر المعنى ويوضّحه, ولهذا علّل النحاة والصرفيّون مجيء البنية على وزن معين وعدم مجيئها على وزن آخر بعلّة تجنب اللَبس والبعد عنه.

إنّ النّاظر في مؤلفات اللّغويين القدامى والمحدثين يلحظ مدى اهتمامهم بهذه الظاهرة, ووقوفهم عليها ورصدهم لها في مؤلفاتهم, وإن كانت بمسميات متعددة إلّا أنّ أغلبها يشير إلى مواطن ورود أمن اللَبس, وقلّما نجد من قام بتعليل ذلك, حتى أنَّ مجمل هذه التعليلات قائم على وصف الظاهرة لا على التعليل.

وتحاول هذه الدراسة الوقوف على ظاهرة أمن اللَبس من منطلق صوتيّ, في محاولة للربط بين فروع الدرس اللّغويّ, ومناقشة الظاهرة بأدلة علمية منطقيّة أقرب إلى ذهن المتلقي, تتضمن عللاً ومدلولات من جنس المادة اللّغوية, بعيداً عن الافتراض والتأويل.

وأمّا سبب تناول الظاهرة من وجهة نظر صوتيّة فإنه يعود للأسباب الآتية:

- تّعَدّ علة أمن اللَبس أصل من أصول علم الصّرف والنحو.
- حُجَةُ أمن اللَبس والتعليل بها تمثل - في بعضها - خروجاً على القوانين والقواعد اللّغوية، واختراقاً لها.
- يمثل المستوى الصوتيّ أداة للكشف عن اللَبس وتوجيه طرق أمنه.
- بالغ بعض العلماء في العصر الحديث في توسيع مواضع اللَبس والاضطراب في بعض توجيهاتهم للأمن منه.

أمّا عن منهجية البحث الّتي سارت عليها الدراسة، فقد اقتضت طبيعتها تعاضد المناهج, الاستقرائي والوصفي والتحليلي, وسيكون ذلك برصد ظاهرة أمن اللَبس, ومن ثمّ معالجتها والتعليق عليها بالوقوف على آراء اللّغويين وحِجَجِهم, ومن ثم ذكر رأي علم اللّغة الحديث.

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة, جاء في التمّهيد التّعريف بأمن اللَبس لغةً واصطلاحاً, والمسميات الّتي جاءت بها عند العلماء, واشتمل أيضاً على أهم الدراسات الّتي تناولت الظاهرة مع نبذة عن كلّ من هذه الدراسات, ثمّ الحديث عن أهم الوسائل الّتي لجأت إليها اللّغة لأمن اللَبس, كما تطرّقتْ إلى أهمية علم الأصوات في الدراسات اللّغوية, ومبدأ التكامليّة بين الأنظمة اللغويّة.

وجاء الفصل الأول بعنوان: أمن اللَبس في المستوى الصرفيّ وذلك ضمن ثلاثة مباحث, المبحث الأول: الإعلال والإبدال وأمن اللَبس, حيث تناولت الدراسة مصادر الأفعال وأمن اللَبس بينها وبين أفعالها, والحديث عن عدم إعلال الواو والياء وقلبهما ألفاً على الرغم من وجود موجب للإعلال, كما تمّ الحديث عن صيغة المبني للمجهول وأمن اللَبس بينه وبين المبني للمعلوم والدور الّذي تؤديه الحركات الصوتيّة في ذلك، وجاء المبحث الثاني بعنوان: أحكام العدد وأمن اللَبس, إذ تناولت الدراسة بعض أبواب العدد و اللَبس الحاصل فيها, ومعالجة ذلك من خلال علم الأصوات, وتناول المبحث الثالث بابي التّصغير والنّسب واللَبس الحاصل فيها, ودور الأصوات اللّغوية في الأمنِ منهُ.

وجاء الفصل الثاني بعنوان: أمن اللَبس في المستوى النحويّ في ضوء علم الأصوات, فأشارت الدراسة إلى أثر علم الأصوات في بعض الأبواب النحويّة, كإسناد الفعل المضارع المعتل الآخر إلى واو الجماعة وياء المخاطبة, وتوكيد الفعل المضارع وفعل الأمر المسندين إلى ألف الاثنين, وجزم الفعل المضارع, ومن ثمّ فعل الأمر وما يطرأ عليه من تغيرات صوتيّة. وتمّ الإشارة إلى التّنغيم وأثره في التّفريق بين بعض الأبواب النّحويّة, كالإستفهام والنّفي والتّعجب، كما تمّ الإشارة إلى أهمية الحركة الصوتيّة في الدّلالة على المعنى.

وجاء الفصل الثالث بعنوان: أمن اللّبس في رسم الكلمة العربيّة، حيث تضمّنت الدراسة بعض المفردات اللّغوية التي أُمِّنَ فيها اللَبس في الرسم الإملائيّ، ووصلتْ إلى نتيجة أنَّ الفرق بين هذه المفردات يتمّ من الأصوات، لا كما قيل من صورتها الإملائية، ثم جاءت الخاتمة متضمنة أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وفي الختام أسأل الله عز وجل أن تكون هذه الدراسة جهداً في مسيرة البحث العلميّ في مجال علم الأصوات، فإن كنت أصبت فالله هو الموفِّق للصواب، وإن أخطأت فمن نفسي وتقصيري.

التمهيد

مفهوم اللَّبس

اللَبس: بفتح اللام وسكون الباء وضم السين، اختلاط وتداخل الأمور وغموضها وعدم وضوحها[1]، عرفه ابن منظور(ت 711) بقوله: " يُقال لَبَسْتُ الأمرَ على القوم ألبِسهُ لَبْساً إذا شَبَّهْتَهُ عليهم وجعلته مُشْكِلاً"[2]، وجاء في القاموس المحيط "ولَبَسَ عليه الأمرَ يَلْبِسُهُ: خَلَطَهُ. وألْبَسَهُ: غَطَّاهُ. وأمرٌ مُلبِسٌ ومُلْتَبِسٌ: مُشْتَبِه"[3].

يظهر لدينا أنَّ المعجمات اللّغوية تكاد تُجمِع على أنَّ اللَبس اختلاط الأمور ببعضها وتشابهها, ممّا يؤدي إلى عدم وضوح المراد منها، وعدم إيصال المعنى بشكل سليم إلى متلقيه، وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[4]، وقال أيضاً: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[5]، ومعنى ذلك أي لا تجعلوا الحق ملتبساً بباطلكم الذي تكتمونه[6].

---

(1) ينظر، ابن فارس أبو الحسين احمد ابن فارس ، **مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر,1979م، مادة (لبس).

(2) ابن منظور محمد أبو المكارم، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد احمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي, دار صادر, بيروت. مادة (لبس).

(3) الفيروزابادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، مادة (لبس).

(4) سورة البقرة، الآية 42.

(5) سورة آل عمران، الآية 71.

(6) الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق محمود بن عمر جار الله، دار المعرفة، 2009م، ط3، ج1، ص623.

أمّا اصطلاحاً فهو: "اختلاط الأمر حتى لا يُعْرَف له وجه، وهو في النّحو كذلك حيث يستعمل هذا التّعبير في الاستعمالات الّتي تلتبس على السامع، بحيث لا يدرك المراد من القول، وعوامله عديدة، منها: خفاء الإعراب بسبب كونه تقديراً، أو محليا، ومنها عدم وجود القرينة الّتي تصرف إلى المراد وتعيّنه"[7]، وفي الدراسات اللّغوية والصرفيّة يمكننا القول أنّه: علّة نحويّة صرفيّة تبرر خروج النّص عن المقاييس المتفق عليها في العربيّة إلى مقاييس أخرى تخلُّصاً من هذا الغموض[8].

إنّ الهدف الّذي ترمي إليه جميع اللّغات هو الفهم وإيصال الأفكار إلى الآخرين, لذا "فهي تهجر التعمية واللَبس في الغالب، لأنهما ليسا من سماتها، لأنَّ اللغة المُلْبِسَة لا تصلح أن تكون وسيلةً للتّفاهم والتخاطب"[9].

يقول تمام حسّان: "إنّ اللّغة العربيّة - وكل لغة أخرى في الوجود - تنظر إلى أمن اللَبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها، لأن اللّغة المُلْبِسَة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، وقد خُلِقَتْ اللّغات أساساً للإفهام والفهم، وإن أعطاها النّشاط الإنسانيّ استعمالات أخرى فنيّة ونفسيّة"[10]. ومعنى هذا الكلام أنَّ الهدف من وجود اللّغات جميعها أنها تسعى إلى إيصال المعنى المطلوب بشكل يستطيع المتلقي فهمه وإدراكه.

ولقد جاء اللَبس عند اللغويين بمسميات متعددة، نحو الفصل، والإشكال....، قال سيبويه (ت180): "هذا باب ما تقلب فيه الياء واواً, ليُفصلَ بين الاسم والصفة، وذلك (فَعْلى) إذا كانت اسماً، أبدلوا مكانها الواو، نحو: الشَّرْوى، والتقوى، والفَتْوى, وإذا كانت صفةً تركوها على الأصل، وذلك نحو: صَدْياً وخَزْياً ورَيّاً، ولو كانت ريّا اسماً لقلت: رَوَّى، لأنك كُنتَ تُبْدل واواً موضع اللّام وتثبت الواو التي هي عين[11].

---

(7) محمد سمير نجيب اللبدي "**معجم المصطلحات النحوية والصرفية** "، مؤسسة الرسالة، 1988م، ط3، باب اللام.

(8) ينظر الزاملي, مجيد خير الله، "**علة أمن اللبس في اللغة العربية** ", دار الكتب العلمية، ط1، 2014م, ص18.

(9) الحموز، عبد الفتاح، بحث "**مواضع اللبس في العربية** "، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد الثاني، العدد الأول، 1987م، ص9-10.

(10) تمام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها** " القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2, ص233.

(11) سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988، ج4، ص389.

وجاء اللَبسُ أيضاً تحت مسمى الإشكال عند بعض العلماء، يقول المبرد(ت 286): "والوجه في كلّ مسألة يدخلها اللَّبس أن يقرّ الشّيء في موضعه، ليزولَ اللَبس، وإنَّما يجوز التقديم والتّأخير فيما لا يُشكَل"[(12)]، وورد عند ابن يعيش (ت 643) المصطلح نفسه إذ يقول: "لأنه ممّا يُلبس ويُشكل"[(13)].

وورد عند ابن جني (ت 392) أيضاً قوله: "أما الإلباس فلأنّك إذا قلت: (زيدٌ ضربتَ زيداً) لم تأمن أن يُظنَّ أنّ زيداً الثاني غير الأول، وأنَّ عائد الأول متوقَّع مترقَّب، فإذا قلتَ: (زيدً ضربتَهُ) عُلِمَ بالمُضْمر أنَّ الضربَ إنّما وقع بزيد المذكور لا محالة، وزال تعلق القلب لأجله وسببه، وإنّما كان كذلك لأن المظهَر يُرتَجلُ، فلو قلتَ: (زيدٌ ضربتَ زيداً) لجاز أن يُتَوقع تمام الكلام، وأن يُظنَّ أنَّ الثاني غير الأول كما تقول: (زيدٌ ضربتَ عُمَراً) فيُتوقع أن تقول: في داره أو معه أو لأجله، فإذا قلت:(زيداً ضرْبْتَهُ) قطعتَ بالضمير سبب الإشكال، من حيث كان المظهر يُرتجل, والمضمر تابع غير مُرتجل في أكثر اللغة، فهذا وجه كراهية الإشكال "[(14)].

واستخدم بعض اللّغويين مصطلح الفرق مرادفاً لأمن اللَّبس،فقد ورد عند سيبويه قوله: "وإذا جمعتَ على حدَّ التّثنية لحقتْها زائدتان، الأولى منهما حرف المدّ واللّين، والثانية نون، وحال الأولى في السّكون وترك التنوين وأنَّها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية، إلّا أنها واو مضمومٌ ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسورٌ ما قبلها، ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين

---

(12) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1995م، ج3، ص118.

(13) ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي يعيش، **شرح المفصل**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، ج 4، ص175.

(14) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952م، ج2، ص193.

كما أنَّ حرف اللّين الّذي هو حرف الإعراب مختلِفٌ فيهما، وذلك قولك: المسلِمون, ورأيتُ المسلِمينَ، ومررتُ بالمسلِمينَ"[15]، ويرى بعض اللّغويين أنَّ التعليل بالفرق هو نفسه التعليل بأمن اللّبس[16].

ويطلق عليه بعض العلماء التّوهم، مثل ابن مالك (ت672) إذ يقول: "وإن كان المؤكِد والمؤكَد جملتين وأُمِن توهُّم كون الثانية غير مؤكدة فالأجود الفصل بينهما بعاطف"[17].

الدراسات اللغويّة وأمن اللَبس

إنَّ الناظر في التراث اللّغوي العربيّ يجد أنّ عدداً من الدراسات اللّغوية القديمة والحديثة قد أشارت إلى ظاهرة أمن اللَبس، أو تناولتها بشكل مفصّل، ولكن عند الاطلاع على هذه الدراسات نجد أنّها قد تناولت الظاهرة بإسهاب، أو أنّها كانت بمثابة تكرار لبعضها، فمنها ما يشير إلى اللّبس ومواطن وروده في الكلام، ومنها يشير إلى الوسائل الّتي لجأت إليها اللّغة للتّخلص من هذا اللَبس، ويرى الباحث في حدود اطّلاعه أنّ مجمل هذه الدراسات قد قامت على وصف الظاهرة لا على تعليلها ورصد مواطنها على اختلافها، كما يحسب أنَّ بعض هذه الدراسات قد بالغ في تناول الظاهرة وذكر مواطن لم يرد فيها اللَبس، وهو بذلك لا يقلل من قيمة ما قدمه العلماء من دراسات للظاهرة، ولا يدّعي القول الفصل فيها، إلا أنني سأحاول أن أتناول الظّاهرة من منظور مختلف، مستفيداً من معطيات علم الأصوات في دراستها وتحليلها, ويحسب الباحث أنَّ بعض هذه الدراسات قد بالغ في تناول الظاهرة وذكرت مواطن لم يرد فيها لبس.

---

(15) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص18. وانظر، ابن السراج،**الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ج1، ص45. وينظر، الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحق، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ص124.

(16) ينظر الوراق، محمد بن عبدالله، **علل النحو**،، تحقيق محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2000م، ص82و87. وينظر, حسين الشرفات، **التعليل بالفرق في النحو العربي**، رسالة ماجستير، جامعة إل البيت 2015, ص12.

(17) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدون المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1990م، ج3، ص805.

وفي نظرة سريعة لتلك الدراسات الّتي تناولت الظاهرة سنبدأ أولاً بالدراسات القديمة، فكانت أولى هذه الدراسات للزركشي (ت794) في مؤلفه البرهان في علوم القرآن، حيث وضع باباً تحت عنوان: (إزالة اللَبس حيث يكون الضّمير يوهم أنّه غير المراد)[18]، وتحدّث فيه عن المواضع التي يأتي فيها الاسم الظّاهر مكان الضّمير، لمنع اللَبس والغموض في الكلام, ومن الدراسات الّتي أشارت إلى أمن اللَبس، فصلاً تحت عنوان: (اللّبس المحذور)[19], كتبه السيوطي (ت911) في كتابه الأشباه والنظائر, وحاول فيه الإشارة إلى المواطن الّتي يقع اللَبس فيها والأساليب الّتي اتّبعها النّحاة للتّخلص من هذا اللَبس.

أما في العصر الحديث فقد كثرت الدراسات الّتي تناولت ظاهرة أمن اللبس ودرستها، إلّا أنّها وكما أسلفنا لم تقم بتعليل الظاهرة تعليلاً منطقياً، وذكري لها هنا من باب الاعتراف بالجميل وليس نكرانه، ولا أُنْكِر اطّلاعي على ما وقع منها بين يَدَيّ وأفدتُ منه في كتابة هذه الدراسة.

أهم الدراسات التي تناولت ظاهرة أمن اللبس*:

- **أمن اللَبس ووسائل الوصول إليه في اللّغة العربية، تمام حسّان 1969م[20].**

تُعَدّ هذه الدراسة أولى الدراسات في العصر الحديث الّتي تناولت ظاهرة أمن اللَبس،

---

(18) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن عباد، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم, دار المعرفة، بيروت –لبنان، ط1، 1957م، ج2، ص488.

(19) السيوطي، عبد الرحمن " **الأشباه والنظائر في النحو**"، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، ج1، ص 270.

* يوجد دراسات تناولت الظاهرة لكنها لم تصل إلى يد الباحث حتى الآن وأشارت إليها الدراسات التي حصل عليها وهي (اللبس وتأثيره في التقعيد اللغوي في العربية) وهي أطروحة دكتوراه بجامعة أم القرى، 2006 للباحث محمد فريد عبد الله وأطروحة دكتوراه بعنوان (وسائل منع اللبس في اللغة العربية) للباحث عبد القادر أبو سليم.وبحث منشور في مجلة التربية والعلم الصادرة عن كلية التربية جامعة الموصل،ص109 العدد 10 سنة 1991 بعنوان (من وسائل امن اللبس في النحو العربي) للباحث حسن سليمان حسنين ورسالة ماجستير بعنوان (أمن اللبس وأثره في بناء القاعدة الصرفية) في كلية دار العلوم جامعة القاهرة 2012، للباحث عرفان عبد الدايم محمد.

(20) بحث منشور في حوليات جامعة القاهرة، عام 68-69.

تحدث فيها الباحث إلى أمن اللَبس وأهميته في إيصال المعنى اللّغوي بشكل سليم إلى المتلقي، وأشار إلى القرائن الّتي لجأت إليها اللّغة لأمن اللَبس، وإن كان قد تحدث عنها بإسهاب فقد تناولها بشكل مفصّل في كتبه فيما بعد لا سيما كتابه المعنون باللّغة العربيّة معناها ومبناها[21].

- **مواضع اللّبس في العربية وأمن لبسها، عبد الفتاح الحموز 1987م[22].**

تحدَّث الدكتور الحموز في بحثه عن مواضع اللّبس في العربية ومن ثمّ عن الوسائل الّتي تلجأ إليها اللّغة لأمن اللَبس، حيث ذكر اثنتي عشرة وسيلة[23]،هي الرسم الإملائي، والتقديم والتأخير، والبناء الصرفيّ، والضبط الإعرابيّ، والوقف والابتداء والإدغام، والتقاء الساكنين, وعود الضّمير على من هو له، والحذف، والنبر والتنغيم، ومن ثمّ الألغاز والأحاجي.

- **كتاب مواضع اللَبس عند النحاة والصرفيين، لمؤلفه زين الخويسكي 1989م[24].**

تتبع الباحث في كتابه المواضع التي ورد فيها اللَبس في القواعد النّحويّة والصّرفيّة، في كتب التراث وفي كتب اللّغة والصرف وبخاصة كتاب همع الهوامع للسيوطي وكيفية معالجة اللّغويين لها، والوسائل الّتي استخدموها في ذلك.

- **القاعدة الصّرفية بين أمن اللَبس والتّخفيف، رعد هاشم عبود 2005م[25].**

أشار الباحث في دراسته إلى أسباب الخروج عن القاعدة الصرفيّة ومسوغات ذلك، وتناول دور أمن اللَبس والتخفيف في الخروج عن تلك القاعدة الصرفيّة، والوسائل التي لجأت إليها اللّغة للحدّ من ذلك.

- **أمن اللَبس في النحو العربيّ دراسة في القرائن، بكر عبد الله خورشيد 2006م[26].**

---

(21) ينظر كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، ص191 وما بعدها حيث تناول القرائن بدراسة مفصلة.

(22) بحث منشور في مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد الثاني، العدد الأول، 1987.

(23) ينظر بحث مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، ص13.

(24) كتاب صادر عن دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، 1989.

(25) بحث منشور في مجلة آداب البصرة للباحث رعد هاشم عبود،، عدد 39، سنة 2005م.

(26) هذه الدراسة هي عبارة عن أطروحة دكتوراه للباحث بكر عبد الله خورشيد قدمت في جامعة الموصل عام 2006.

سعت إلى التّعريف بالقرائن اللّغويّة وتعدادها وبيان إسهاماتها في مجال أمن اللَبس؛ لأنها تعين وتعاون كلّ من المُخاطِب والمخاطَب على الأداء والتلقي السليمين. وتناول الباحث في دراسته التّعريف بظاهرة أمن اللَبس لغة واصطلاحاً وبيان مدى اهتمام اللّغويين بالظاهرة، ثمّ تناول القرائن بدراسة مفصلة حيث قسمها إلى معنويّة ولفظيّة وحاليّة، إلى تضافر القرائن مع بعضها بعض في سبيل الكشف عن المعنى وإبرازه.

- **اللَبس ووسائل رفعه في الدرس الصّرفي، عادل محمود محمد 2007م[27].**

تناول الباحث في دراسته ظاهرة أمن اللَبس في الدرس الصرفيّ، حيث أشار إلى مفهوم اللَبس عند الصرفيين والتّفريق بينه وبين الإجمال، ثم تناول الوسائل التي لجأت إليها اللّغة العربيّة لرفع اللَبس في الصيغ الصرفيّة العربيّة بشكل مفصل.

- **ظاهرة اللَبس في الدرس الصرفي "تطبيق على عدد من المسائل الصرفيّة"، رياض يونس خلف[28].**

تناول الباحث في دراسته بعض المسائل الصرفيّة الّتي وقع فيها لبس، مثل النّسب والتّصغير والتباس المفرد بجمع التكسير، وحاول بيان أسباب هذا اللَبس ثم أشار إلى السُبل التي لجأت إليها اللّغة لإزالته.

- **مواضع اللَبس وتحقيق أمنه في البناء الصّرفي والرسم الإملائي, مالك يحيا 2012م[29].**

حاول الباحث في دراسته رصد مواضع اللَبس في بعض الأبنية ، وحالات الرسم الإملائي, وأشار إلى الوسائل التي لجأت إليها اللغة لأمن اللَبس، كما أشار إلى دور الحركة في تحديد معنى الصيغ الصّرفيّة .

---

(27) بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر, المجلد الثاني، العدد 26, 2007م.

(28) بحث منشور في مجلة التربية والعلم – جامعة الموصل ،للباحث رياض يونس خلف، مجلد 20، عدد1، 2013م.

(29) بحث منشور في مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، جامعة تشرين – سوريا، العدد11, 2012م.

- **كتاب علّة أمن اللَبس في اللّغة العربيّة، مجيد خير الله الزاملي 2014م[30].**

تناول فيها الباحث التعريف بأمن اللَبس في اللّغة والاصطلاح والعلّة النّحوية وتطورها، وأشار إلى مواضع اللَبس في الصرف والنحو واللّغة والخط والكتابة، وتناول دور السياق في إبراز الفروق الدّلالية بين الألفاظ والتراكيب.

- **ظواهر الغموض ووسائل رفع اللّبس في التراكيب العربيّة دراسة في ضوء التراث النّحويّ مأمون عبد الحليم وجيه[31].**

أشار الباحث في دراسته إلى مفهوم اللَبس، ثمّ تناول الأسباب الّتي تؤدي إلى اللَبس، وقام بتحديد هذه المواطن الّتي يقع فيها لبس في الدرس النحويّ، ثم أشار إلى الوسائل الّتي استعانت العربيّة بها لرفع اللَبس.

وسائل أمن اللَبس في اللّغة العربيّة:

تقوم اللّغة على التكامل بين أنظمتها التي تُكمِل عمل بعضها بعض, "فالنظام الصّوتي يتكون من الأصوات الّتي يُطلق عليها (فونيمات)، وهي في النّظام الصّرفي وحدات صرفيّة (مورفيمات)، ويعتمد النّحو في التّعبير عن معانيه وعلاقاته السّياقية على هذين النوعين من المباني، كالحركات والحروف والزوائد واللواحق والصيغ..... الّتي تعمل على تحقيق أمن اللَبس وهو الغاية القصوى للاستعمال اللّغويّ"[32]. وقد سعت اللّغة العربيّة للتّخلص من اللَبس ولجأت إلى مجموعة من الوسائل الّتي تمنعه وقد أطلق عليها تمام حسّان مسمى القرائن.

---

(30) كتاب صادر عن دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2014, وهو في الأصل عبارة عن رسالة ماجستير نوقشت في جامعة بغداد سنة 1997.

(31) بحث منشور في مجلة علوم اللغة، المجلد الأول، عدد 2، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص 277-328.

(32) تمام حسان، ينظر **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص34.

أولا: البنية الصرفيّة:

تُعدّ البنية الصرفيّة إحدى وسائل أمن اللَبس في الدرس الصّرفي اللّغويّ، "فالصّرف العربيّ يصطّنع لنفسه جهازاً ممّا نسميه الوحدات الصرفيّة، وهي مجموعة من المعاني الوظيفيّة يُدلّ عليها بطائفة من العلامات كالصّيغ والحروف وغيرها"[33].

وأطلق العلماء على هذه الوحدات الصّرفية اسم المورفيم[34]، وعرّفوه بأنّه " أصغر وحدة ذات معنى"[35]، فكلمة (كتابان) تتكون من جزئين هما (كتاب +ان)، فالكتاب يشير إلى شيء معروف محدد المعنى أمّا (آن) فتشير إلى التثنية.

وتنقسم الوحدات الصرفيّة إلى ثلاثة أقسام:

أولا: وحدات صرفيّة حرة (المورفيمات الحرة) [36], وهي عبارة عن وحدات صرفيّة مستقلة تعطي معنى بذاتها وهي في العربيّة نوعان:

1. **الضمائر المنفصلة أنا، أنت، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن، هو، هي، هما، هما، هم، هن[37].**
2. **أفعال الشروع مثل: أخذ، أنشأ، هبَّ. الدّالة على الشّروع وليس المعنى المعجمي فإذا قلنا (أخذ المدعون يجلسون في الأماكن المخصصة) فأخذ لا يراد بها الأخذ مستقلاً بل من مجمل التركيب الكلّي بصفتها وحدة مستقلة وهي الشروع في الجلوس[38].**

---

(33) تمام حسان، بحث" **أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في العربية** " ص126.

(34) ماريوباي، **أسس علم اللغة**، ترجمة احمد مختار عمر, عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998م، ص53. وانظر، **دراسات في علم اللغة** كمال بشر ص14. وتمام حسان، كتاب مناهج البحث في اللغة ، الدار البيضاء، دار الثقافة،ص206. و محمود السعران، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 235. وانظر توفيق محمد شاهين، **علم اللغة العام**، ص105.

(35) ماريوباي، **أسس علم اللغة** ، ص53 وص101.

(36) المرجع السابق ص101.

(37) ينظر، محمود ياقوت، **فقه اللغة وعلم اللغة، دار المعرفة الجامعية**، 1994, ص210.

(38) ينظر، **المرجع السابق الصفحة نفسها**. وانظر حاتم الضامن ، **علم اللغة**،، ص59.

ثانياً: وحدات صرفيّة مقيدة (المورفيمات المقيدة)[39]، وهي الوحدات الّتي لا تؤدي معنى بذاتها بل تؤدي معنى إذا اتصلت بغيرها، ومثال ذلك: الضّمائر المتّصلة: كتاء المتكلم، وعلامات الإعراب الفرعية، وحروف المضارعة، وحروف الزيادة، كالهمزة والسّين والتّاء، الّتي تدلّ على الصيرورة، مثل قولنا: اسّتحجر الطين أي صار حجراً، أو أن تكون دالة على الطلب، كقولنا: اسّتنجد الطالب بزميله أي طلب النجدة، وتبادل الأصوات في بعض صيغ الكلمات مثل المقابلة بين الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول[40].

ثالثا: وحدات صرفية صفريّة، وهي عبارة عن وحدات مقدَّرة أو محذوفة ، أي لا وجود لها في الرسم الكتابي والنّطق، مثل الضمائر المستترة والصّيغ في المشتقات والإسناد في الجمل[41].

وبعد هذا التقديم عن الوحدات الصّرفية نجد أنها تؤدي دوراً كبيراً في توجيه الكلمات عندما تلحق بها لتدلّ على وظائف صرفيّة ونحويّة[42].

صيغ الأسماء:

تؤدي صيغ الأسماء وظائف صرفيّة ونحويّة تختلف باختلاف الوحدات الّتي تدخل عليها، بالإضافة إلى وظيفتها العامة الدّالة على المسمى، فمورفيم العدد مثلا يُفرِقُ بين المفرد والمثنى والجمع، ففي المثنى يأتي في صورتين:

1. **بإضافة مورفيم (ا+ن) ومثالها: (ذهب الطالبان في رحلة) فمن الناحية الصرفية يدلّ على المثنى ونحويا يدلّ على الرفع.**
2. **أو مورفيم (ي+ن) الذي يدل صرفياً على المثنى، لكن نحويا يدلّ على النّصب أو الجر, وذلك مثل (أكل الطالب تفاحتين..)**

---

(39) ينظر, محمود سليمان ياقوت، **كتاب فقه اللغة وعلم اللغة**،، ص210.

(40) ينظر تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص84.

(41) محمود سليمان ياقوت، **كتاب فقه اللغة وعلم اللغة**، ص210.

(42) حلمي خليل، **الكلمة دراسة لغوية معجمية**، دار المعرفة الجامعية، 1998م، ص64.

وفي الجمع يأتي في ثلاثة أشكال:

1. **مورفيم (و+ن) يدلّ صرفياً على جمع المذكر السالم، ونحوياً يدلُّ على رفعه.**
2. **مورفيم (ي+ن) يدلّ صرفياً على جمع المذكر السالم، ونحوياً على النصب أو الجر.**
3. **مورفيم (ا+ت) الّذي يوجه الأسماء صرفياً نحو الجمع والتأنيث.**

أمّا مورفيمات الجنس وهي: (التاء، والألف المقصورة، والألف والهمزة) فهي تدلّ على المؤنث مثل فاطمة وليلى وصحراء، أمّا الأسماء المذكرة فيستدل عليها من خلال حذف هذه العلامات مثل محمد ورامي، لكن هناك أسماء مذكرة تحوي علامة تأنيث مثل معاوية وطلحة، وهو تأنيث لفظيّ لا معنويّ، وهناك أيضا أسماء مؤنثة لا تحوي علامة تأنيث مثل شمس، ويُفرق بينها من خلال الإسناد[43].

ومن هذه المورفيمات مورفيم النّسب، وهو مورفيم يدخل على الاسم فيعطيه معنى جديداً, مثل قولنا أردنيٌّ ومِصريٌّ، نسبه للأردن ومصر، يقول ابن يعيش (ت 643) في حديثه عن تاء التأنيث وياء النّسب: "كلّ واحد منها يمتزج بما يدخل عليه، حتى يصير كجُزْء منه، وينتقل الإعراب إليه، فتقول: (هذا رجلٌ بَصْريٌّ) و(رأيتُ رَجُلاً بَصْرِيّاً) و(ومررتُ برجلٍ بِصريّ)،كما تقول: (هذه امرأة قائمة) و(ورأيتُ امرأة قائمة) و(مررتُ بامرأة قائمة)،فكلُّ واحدة من الزيادتين- أعني الياء في النّسب والتاء في المؤنث - حرف إعراب لما دخل فيه. وإنّما صارا بمنزلة الجزء ممّا دخلا فيه من قبل أنَّ العلامة أحدثتْ في كلّ واحد من المنسوب والمؤنث معنىً لم يكن، فصار الاسم بالعلامة مركباً, والعلامةُ فيه من مُقَوّماته"[44].

ومنها مورفيم التّصغير الّذي يشير إلى دلالة الموصوف بالصغر, فالأسماء المصغرة تحمل معنى الاسم وصفته، يقول ابن يعيش: "فهو حليةٌ وصفةٌ للاسم،لأنك تُريد بقولك (رُجَيل) رجلاً صغيراً وإنما اختصرتَ بحذف الصفة وجعلتَ تغيير الاسم والزيادة عليه عَلَماً على ذلك المعنى..... والّذي يدلّ على أنَّ التّصغير أصلهُ الصفة، أنّ حُكم الصفة قائمٌ"[45].

---

(43) ينظر محمود سليمان ياقوت، **"كتاب فقه اللغة وعلم اللغة "**، ص210.

(44) ابن يعيش،**" شرح المفصل"** عالم الكتب –بيروت، ج3، ص439.

(45) ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص113.

صيغ الأفعال:

الفعل الماضي:

إنّ المعنى الصرفيّ للأفعال هو الدلالة على الحدث والزمن، وهذا الزمن ماض ومضارع وأمر، وبدخول المورفيمات عليه يؤدي وظيفة الإسناد، وهي غير وظيفته الأساسيّة، وهذه الوظيفة تتحدد بحسب المورفيمات الدّالة على ذلك، فالفعل الماضي تلحق به مورفيمات دالة على التكلم وهي[46]:

1. **تاء المتكلم (تُ) وتفيد في أن الفعل أُسنِدَ إلى المتكلّم.**
2. **ضمير الجماعة (نا) ويفيد في أن الفعل أُسنِدَ إلى جماعة المتكلمين.**

ومورفيمات دالة على الخطاب وهي:

1. **(تَ) وتفيد في أنّ الفعل أُسنِدَ إلى المخاطب المذكر.**
2. **(تِ) وتفيد في أنّ الفعل أُسنِدَ إلى المخاطب المؤنث.**
3. **(تُما) يفيد في أنّ الفعل أُسنِدَ إلى مخاطب مثنى مذكر ومؤنث.**
4. **(تُمْ) ويفيد في أنّ الفعل أُسنِدَ إلى جمع المذكر.**
5. **(تُنَّ) تفيد في أنّ الفعل أُسنِدَ إلى جماعة المؤنث.**

وفي حالة الإسناد إلى الغيبة نستخدم المورفيمات الصفريّة المتمثلة بالضّمائر المستترة، فالفعل كتب في جملة: (كتب الدرس) دال على الغائب، أي أنَّهُ أُسنِدَ إلى ضمير المفرد المذكر الغائب، واستدللنا على ذلك من خلال المورفيم الصفريّ الّذي نقدره بـ (هو)، ويظهر ذلك أيضاً في الدّلالة على المؤنث مثل قولنا:(كتبتْ الدرس)، فالفعل أُسنِدَ إلى ضمير مستتر تقديره هي.

ومن هذه الوحدات الصرفيّة أيضا مورفيم الفتحة الطويلة الداخلة على الفعل، مثل (كتبا الدرس)، فهي تُشير إلى أنَّ الفعل أُسنِدَ إلى المثنّى في حالة الغيبة، ومنها مورفيم الضَّمة الطويلة، كما في الفعل (كتبوا الدرس) الّتي تشير إلى أنَّ الفعل أُسنِدَ إلى جمع المذكر الغائب، ومنها النون المفتوحة كما في الفعل (كتبْنَ الدرس) الّتي تشير إلى أنّ الفعل أُسنِدَ إلى جمع المؤنث الغائب.

---

(46) ينظر تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص156.

فهذه الوحدات الصرفية أفادت في الدلالة على الفرق بين المتكلم المفرد والجماعة، وأفادت الفرق بين المفرد والمثنى والجمع، والفرق في الحديث عن الغائب المذكر والغائب المؤنث.

الفعل المضارع:

يؤدي الفعل المضارع وظيفة الإسناد بواسطة مورفيمات المضارعة، فالهمزة في الفعل (أكتبُ) تدُل على أنَّ الفعل أُسنِدَ إلى المفرد المتكلم، والنّون في (نكتبُ) تدلّ على أنَّ الفعل أُسنِد إلى جماعة المتكلمين، والياء في (يكتبُ) تدل على أنَّ الفعل أُسنِد إلى المفرد المذكر الغائب، والتاء في (تكتبُ) تدل على أن الفعل أُسنِد إلى المفرد المؤنث الغائب والمفرد المخاطب.

أمّا المورفيم (ان) في الفعل (يكتبان) فيدلّ على أنَّ الفعل أُسنِدَ إلى المثنى، والمورفيم (ون) أفاد في أنَّ الفعل أُسنِدَ إلى الجماعة، كما أنّ النّون في المورفيمين (ان) (ون) أفادت وظيفة نحويّة وهي أنّها دلت على الرفع.

صيغة فعل الأمر:

يؤدي فعل الأمر وظيفة الإسناد إلى مورفيمات دالة على الخطاب، فإذا ما قُلنا (اذهب) نجد أن الفعل أُسنِدَ إلى المورفيم الصفريّ المتمثل بالضّمير المستتر (أنت)، الّذي يدلّ على المفرد المذكر، ومن ذلك الفعل (اذهبي) نرى أنّ الفعل أُسنِدَ إلى ضمير المخاطبة المفرد المؤنث المتمثل في الياء، كذلك الفعل (انظرا) نجد أنّ الفعل أُسنِدَ إلى ضمير المثنى سواء كان مذكراً أم مؤنثاً، ومنها أيضا الفعل (انصُرْنَ) المكون من (انصُرْ +نَ) الّذي يفيد أن الفعل أُسنِدَ إلى جمع المؤنث.

إنَّ هذه المورفيمات الّتي يطلق عليها البعض اللّواحق والزوائد أفادت معاني دالة على:

* **الشّخص الّذي يقصد به المتكلم والمخاطب والغائب.**
* **العدد من مفرد ومثنى وجمع.**

* النّوع من مذكر ومؤنث.

* التّعيين الّذي يقصد به التّعريف والتّنكير[47].

ثانياً: العلامة الإعرابيّة.

ظاهرة الإعراب في اللّغة العربية امتداد لظاهرة الإعراب الموجودة في اللّغة السامية الأولى[48]، وتتمتع الأسماء والأفعال في اللّغة العربية بأربع حالات إعرابية هي الرفع والنّصب والجر والجزم، ولكلٍّ منها علامات مختصة سواء أكانت حركات أو ما ينوب عنها، وتقوم بأداء وظيفتها في التّفريق بين الأبواب النحويّة؛ فمثلاً هناك تراكيب متشابهة ذات دلالات مختلفة تُفهم من خلال العلامة الإعرابية فإذا قلنا (ما أحسن زيد) من غير علامات إعرابية لا نستطيع تحديد دلالة الجملة.

لكن بظهور العلامة الإعرابية كقولنا:

- **ما أحسنَ زيداً !**
- **ما أحسنُ زيدٍ ؟**
- **ما أحسنَ زيدٌ.**

نجد أنها في الجملة الأولى أفادت التعجب والثانية أفادت الاستفهام والثالثة أفادت النفي، وتمّ الحكم عليها من خلال العلامات الظاهرة، إذ أدّت هذه العلامات دوراً مهماً في إزالة اللَبس الواقع على هذه التراكيب والجمل.

ولكن على الرغم من أهمية الضّبط الإعرابي إلّا أنَّهُ لا يُحَقِقُ أمن اللَّبس وحدَهُ في كثير من المواضع[49]، فهناك مسائل مختلفة لا دور فيها للضّبط الإعرابيّ، من

---

(47) ينظر تمام حسان " **اللغة العربية معناها ومبناها** " ص156.

(48) ينظر محمود فهمي حجازي، **علم اللغة العربيّة مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية**، ص44.

(49) عبد الفتاح الحموز، **مواضع اللبس في العربية**، ص35.

حيث إيصال المعنى وتوضيحهُ، يقول تمام حسّان: "لا أكاد أملُّ ترديد القول: إنّ العلامة الإعرابيّة بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن)" [(50)]، "ومن ذلك ما لَمْ تظهر على آخره حركةٌ إعرابيَّة، كالمَحكّيات، والأسماء المقصورة، والأسماء المبنيَّة, والأسماء المنقوصة رفعاً وجراً، والجُمَل التي لها مواضِع إعرابيَّة، وما لزِمَ آخره حركةٌ إتباعيّة، وما جُرَّ جرّاً جواريّاً"[(51)].

والدليل على ذلك ما أوردته المصادر النحويّة من الأبيات الشّعرية وتراكيب لغويّة وقع فيها ترخّص في الإعراب، "وهو ما عُد من باب القلب المكاني مثل (كسر الزُجاجُ الحجرَ) و(خرق الثوبُ المسمارَ) و(عرضتُ النّاقة على الحوض)" [(52)].

ومن وسائل الترخّص في الإعراب الّتي يتحقق فيها أمن اللَبس النعت المقطوع، نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) و(مررت بعبد الله المسكين)، فعلى الرغم من عدم موافقة الصّفة للموصوف في الحركة الإعرابيّة، إلّا أنَّ المعنى واضحٌ بقرينة التبعيّة "[(53)].

ومن المسائل الّتي إذا أُهمِلَ فيها الضّبط الإعرابي لما التبس المعنى تمييز الأعداد، إذ إنّهُ بَيّن من غير ضبط، والاستثناء بإلا، والاسم المعطوف[(54)]. ومن هنا كان لابد أن يكون "للعلامة الإعرابية ضمائم أخرى تتعاون معها على تحديد معنى الباب النحويّ الخاص"[(55)].

---

(50) تمام حسان " **اللغة العربية معناها ومبناها** " ص207.

(51) عبد الفتاح الحموز **"مواضع اللبس في العربية"** ص5.

(52) عبد الفتاح الحموز، بحث: مواضع اللبس في العربية" ص35. وانظر كتابه **"ظاهرة القلب المكاني في اللغة العربية"** ص165-170.

(53) ينظر عبد الفتاح الحموز، بحث **"مواضع اللبس في العربية"**، ص36.

(54) بحث **"مواضع اللبس في العربية"**، ص36.

(55) تمام حسان، بحث **"أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في العربية"**، ص128.

ثالثاً:التّنغيم.

هو مصطلح يدل على ارتفاع الصّوت وانخفاضه في الكلام[56]، ويُسمى أيضاً موسيقا الكلام، ويعرّفه أحمد مختار عمر بأنّه: " تتابعات مطّردة من مختلف أنواع الدرجات الصّوتية على جملة كاملة أو أجزاء متتابعة، وهو وصف للجمل وأجزاء التركيب، وليس للكلمات المختلفة المنعزلة"[57]. ويرى تمام حسّان أنّه "ارتفاع الصّوت وانخفاضه أثناء الكلام، فتختلف طريقة رفع الصّوت أو خفضه في الإثبات عن الإستفهام"[58]، وهذا يفيد في معرفة أنّ رفع الصّوت يختلف من غرض لغوي إلى آخر، فمن الأغراض ما يُعرف بدرجة منخفضة، ومنها ما يعرف بدرجته المرتفعة.

يتكون الكلام من مجموعة جمل تامة مفيدة المعاني، ولكلٍّ "جملة من هذه صيغة تنغيميّة خاصّة، فاؤها وعينها ولامها وزوائدها وملحقاتها نغمات معينه، بعضها مرتفع وبعضها منخفض، وبعضها يتفق مع النبر وبعضها لا يتفق معه"[59].

وهذه الصّيغة لا تتفق بين جملة وغيرها، فيؤدي ذلك إلى اختلاف المعنى، ولهذا السبب أدرج تمام حسّان التّنغيم ضمن قائمة قرائن التّعليق اللّفظية في السّياق، على غرار بعض قرائن التعليق اللّفظية الأخرى، كالنواسخ والأدوات[60].

يُعَّد التّنغيم أحد الفونيمات الصوتيّة فوق التركيبية[61]، التي تمنح الاسم دلالة جديدة، فهو يستعمل للتفريق بين المعاني المختلفة للجملة الواحدة، فعبارة من مثل (هذا طالب) تنطق بتنغيم معين فتدل على الخبر، وبتنغيم آخر تدل على السّخرية، وبآخر تدل على الاستفهام. ومن هنا نجد أنَّ للتنغيم أهميةً وقيمةً كبيرةً في الدرس اللّغويّ، فعلى الرغم من طبيعته الصّوتية إلا أنَّ له قيمةً نحويّةً أهم من بعض الأدوات في فهم الأبواب النحويّة، "إذ إنَّهُ عاملٌ مهمٌ في تصنيف الجمل

---

(56) كمال بشر **"علم اللغة العام"** ص163.

(57) أحمد مختار عمر **"دراسة الصوت اللغوي"** ص229.

(58) تمام حسان **"مناهج البحث في اللغة"** ص198.

(59) تمام حسان **"اللغة العربية معناها ومبناها"** ص226.

(60) ينظر المرجع السابق، ص226.

(61) ينظر آمنة بن مالك، **"ظاهرة التنغيم في البحث الصوتي بين القديم والحديث"**, مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، عدد2، 1416ه، 1995م ص321.

إلى أنماطها المختلفة، من إثباتيّه واستفهاميّة و تعجبيّة...الخ، إذ تُصاغ كلّ واحدة منها وفقاً للون موسيقي معين، بالرغم مما قد تحتويه الجملة من أدوات صرفيّة من شأنها أن تساعد على تحديد نوعها، كأدوات الاستفهام، وصيغتي التعجب. وفي كثير من الأحيان يكون التنغيم وحده هو الفيصل في الحكم على نوع الجملة، كما يحدث ذلك عندما تخلو الجمل الاستفهاميّة من أدوات الإستفهام، أو حين تكون الجملة مشتملة بالفعل على أداة الاستفهام، ولكنها -بحسب تعبيرهم - خرجت عن أصلها"[62]، فالنغمة الصوتيّة إذاً تحول دلالة الجملة من الخبر والاستفهام، إلى التعجب، ومن التعظيم إلى التّقليل والتّحقير.

وقد ظهر اهتمام اللغويين العرب القدامى بالتنغيم بوصفه ظاهرة صوتيّة مهمة في فهم الكلام, والإشارة إلى الجمل بحسب مدلولها النحويّ والدّلالي[63]، وعلى الرغم من هذا إلا أنّه لا توجد مصنفات خاصة بالتنغيم، إذ جاء الحديث عنه مبثوثاً في الكتب اللّغويّة، فسيبويه يسمي التّنغيم التّرنم، ويشير إليه في باب الندبة بقوله: "اعلم أنَّ المندوب مَدْعوٌ، ولكنه متفجَّعٌ عليه، فإن شئت ألحقتَ في آخِر الاسم الألف، لأنَّ الندبة كأنهم يترنمون فيها"[64]، كذلك ورد المصطلح نفسه عند ابن يعيش[65]، وجاء مصطلح النّغم صريحاً في كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني بقوله: "عِلم الأصوات والحروف له تعلّق ومشاركة للموسيقى، لما فيه من صنعة الأصوات والنَّغَم"[66]، ويقول أيضا في موضع آخر: "وقد حُذِفت الصّفة ودلَّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سِيرَ عليه ليلٌ, وهم يريدون: ليلٌ طويل، وكأنَّ هذا إنّما حُذِفَت فيه الصّفة لِما دلّ مِن الحال على موضعها، وذلك أنّك تحسُّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتّفخيم والتّعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأمّلته وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان واللهِ رجُلاً! فتزيد في قوة اللّفظ بـ (الله) هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللّام وإطالة الصّوت بها و(عليها) أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك، كذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً!

---

(62) كمال بشر،" **دراسات في علم اللغة** "، ط9، دار المعارف، 1986، ص 24- 25.

(63) ينظر، تمام حسان " **مناهج البحث في اللغة والأدب** "، ص167. واحمد كشك **"كتاب النحو والسياق الصوتي** " ص103.

(64) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص220.

(65) ابن يعيش، **شرح المفصل**، المجلد الأول ، ص351.

(66) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،1993, ط2، ج1، ص9.

وتمكن الصّوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضّيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتَزْوي وجهك وتقطّبه فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك، فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة"[67].

إنَّ هذه النّصوص تُشير إلى فهم ابن جني للتّنغيم ودوره في توجيه معنى الجملة، فارتفاع الصّوت وانخفاضه يؤدي إلى تغيير الدلالة، كما ترتبط حركات الجسم باليد والعين والحاجب وعبوس الوجه وغيرها ارتباطاً وثيقاً بالتنغيم، فهي تساعد على إيصال المقصود من مدح وذم واستهزاء وتعجب وغيرها، يقول الجاحظ (ت 255) في البيان والتبيين: "الصّوت هو آلة اللّفظ وهو الجوهر الّذي يقوم به التّقطيع، وبه يوجد التأليف ولن تكون حركات اللّسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا منثوراً إلا بظهور الصّوت ولا تكون الحروف كلاماً إلا بالتّقطيع والتّأليف، وحسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان باللّسان مع الّذي يكون مع الإشارة من الدلّ والشّكل والتّفتل والتّثني"[68]. هذا الكلام يدل على إدراك اللّغويين ووعيهم لأهمية التّنغيم والنغم وما يُحدثه في النّفس، ولذلك ظهر في كتب اللّغة والتّراث.

ومن هنا نكتشف أهمية التّنغيم في التّفريق بين الجمل، وبيان وظائفها، وما يتّصل بذلك من تحديد المعنى الدّلاليّ والتّفريق بين الجمل، وهذا التّفريق هو ضمان لأمن اللّبس في الكلام[69].

رابعاً: الموقع الإعرابي.

ويقصد به الترتيب الّذي تأتي عليه المكونات الّتي تقوم بأداء الوظائف النحويّة داخل الجملة, وتحفل اللّغة العربية بالعديد من التراكيب الّتي يمكن القول إنها تراكيب ثابتة، مثل وجوب تقدم الفعل على الفاعل ونائبه، وأداة الاستثناء على المستثنى، والمضاف على المضاف إليه، والجار على المجرور, والموصول على صلته، والموصوف على صفته.

---

(67) ابن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب –بيروت، ص370-371.

(68) الجاحظ، **البيان والتبيين**، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي،1998, ج1،ص 56.

(69) ينظر تمام حسان، **بحث أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في العربية** ،ص126.

وقد يترتب على حرية ترتيب "بعض المكونات ذات الرتبة غير المحفوظة الوقوع في اللّبس والخلل، وعندئذٍ تلجأ العربية إلى تقييد الرتبة غير المحفوظة، ويستخدم تقييد الترتيب عندئذٍ كوسيلة فعّالة لرفع الغموض وإزالة اللّبس، الّذي يعتور مثل هذه التراكيب"[70].

فمثلاً يأتي الترتيب الأصلي للجملة الفعلية في اللّغة العربيّة:

فعل + فاعل + مفعول به

وجب في الترتيب الأساسي تقدم الفاعل على المفعول به لأن الفاعل عُمدة والمفعول به فضلة، إذ يحتاج كُلُّ فِعلٍ إلى فاعل ولا يحتاج إلى مفعول به، إلّا إذا كان الفعل متعدِّياً[71]. لكن هذا الترتيب لا يلزم في كلِّ الأحوال، فقد سمحت اللّغة بتقدم المفعول على الفاعل لضرب من التّوسع والاهتمام، إلّا إذا أدى ذلك إلى لبس، وجب تقييد الرتبة وإلزامه موقعه منعاً للّبس، كأن تكون الحركة مقدرة، لكونهما من الأسماء المقصورة أو المضافة إلى ياء المتكلّم أو المبنية، وذلك مثل جملة (ضرب موسى عيسى)، فموسى هنا فاعل وعيسى مفعول بسبب عدم ظهور العلامة الإعرابيّة، ونرى أن حفظ الرتبة أجدرُ هنا لتحديد معنى الباب ووظيفته، لعدم كفاية العلامة الإعرابيّة[72].

خامساً: الأداة.

هي كلمات لا تحمل معنى مستقلاً أي أنها كلمات مفرغة دلالياً، تستخدم لغرض التركيب أي لتأدية وظيفة نحويّة خالصة لا غير[73]، "ولها أثر واضح في انسجام العناصر النحويّة لأنها تحدد وظائفها وما تشير إليه من معاني في السّياق النحويّ"[74]، ومن هذه الأدوات، أدوات الشّرط، والجزم، والاستفهام، "وهذه الأدوات إمّا أن يقترن وجودها بعلامة إعرابيّة معينة،

---

(70) مأمون عبد الحليم وجيه، بحث **ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في العربية**، ص293.

(71) ينظر العكبري أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين ، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق غازي مختار الطليمات، دار الفكر، دمشق، ط1, 1995, ج1،ص 149, 150.

(72) ينظر تمام حسان، **أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في العربية**، ص129.

(73) ينظر مأمون عبد الحليم وجيه، **ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في العربية**، ص301.

(74) ينظر احمد محمد قدور، **مبادئ اللسانيات**، دار الفكر، دمشق، 1999م، ص237.

وإمّا أن لا يقترن، فأدوات الاستفهام مثلاً لا تصاحب علامة إعرابيّة معينة، ولكن أدوات الشّرط والتوكيد والجر تأتي مصاحبة لهذه العلامة، ومن ثمّ تكون في مصاحبتها للعلامة ذات دلالة تعين على أمن اللّبس"[75]. ومن الأمثلة على ذلك إدخال ضمير بين المبتدأ والخبر, لمنع التباس الخبر بالصفة، فمثلاً قولنا: (زيدٌ القائم)، القائم هنا يمكن أن تكون خبراً ويمكن أن تكون صفة فإذا ما قلنا (زيدٌ هو القائم) أصبح القائم خبر، لأن الضمير لا يوصف[76].

ومن هذه الأدوات نون الوقاية فمثلا ننظر في الجملتين الآتيتين:

الأولى ضَرْبِي زيداً

الثانية ضَرَبَني زيدٌ

الجملة الأولى جملة اسمية، إذ ضربي مصدر أُضيفَ إلى فاعله وهو ياء المتكلم، أما الجملة الثانية فهي جملة فعلية، حيث تتكون من الفعل الماضي (ضَرَبَ) ونون الوقاية وياء المتكلم وهي مفعول به مقدم على فاعله زيدٌ؛ من خلال ذلك نجد أنَّ نون الوقاية فرقت بين المصدر (ضَربْ) والفعل (ضَرَبَ).

سادساً: المطابقة والمخالفة.

قرينة تعمل على توثيق الصّلة بين أجزاء التركيب[77]، فهي ترفع الغموض وتؤمِّن اللَبس باستخدامها أركان التطابق وهي:

1. **ضمائر الشّخص: (التكلم، الخطاب، الغيبة).**
2. **ضمائر العدد وتشمل: الإفراد والتثنية والجمع.**
3. **التعيين وتشمل: التعريف والتنكير.**

---

(75) تمام حسان، **بحث أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في العربية**، ص129.

(76) ينظر سيبويه، **الكتاب**، ج2 ص388.

(77) أطلق تمام حسان عليها اسم وسائل الترابط في السياق. ينظر بحثه **"أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في العربية"**, ص132.

ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي:

(الطالبان المجتهدان يدرسان)

نلحظ أنَّ المطابقة بين عناصر الجملة صحيحة، لكن إذا اختلَفَ أحد الأركان يختَل التركيب ويُفقَد المعنى، إذا ما حاولنا نفي التّرابط كما في الجمل الآتية:

1. **نفي الشّخص: الطالبان المجتهدان يدرسون.**
2. **نفي العدد: الطالب المجتهدان يدرسان.**
3. **نفي النوع: الطالبتين المجتهدان يدرسان.**
4. **نفي التعيين: طالبان المجتهدان يدرسان.**
5. **نفي الكل: الطالبان المجتهد تدرس.**

نرى أنّ نفي واحدة من هذه الوسائل أو مجموعها يذهب بإفادة التّعبير تماماً ويقضي على المعنى[78].

سابعا: السّياق.

يقوم السّياق بدور مهم في تحديد دلالة كثير من التراكيب؛ لأنه "يشمل كُلَّ ما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأجواء المقال، من المخاطبين،وأصوات، وخبرات سابقة، وظروف بيئية، وغير ذلك مما يحيط بالعمليّة التواصليّة ويؤثر في المعنى"[79].

فكثيرا ما يتوقف فهم بعض التّراكيب وتحديد دلالتها على السّياق الّذي ترد فيه، سواء أكان اجتماعياً أو ثقافياً أو دينياً أو غيره، ويفرض هذا السّياق قيوداً على الاستعمال اللّغوي، فلا يُفهم إلا من خلالها، فإذا قلنا مثلا (تزوجْ هنداً أو أختها) نجد أنّ: (أو) تحمل في اللّغة العربيّة معاني كثيرة، مثل الإباحة والتّخيير والتّقريب والشّك والإيهام والتّفصيل[80]،

---

(78) ينظر تمام حسان، **بحث أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في العربية**، ص133.

(79) بكر عبد الله خورشيد، **أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن**، 93.

(80) ينظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج2، ص99.

وفي الجملة السابقة تعددت الاحتمالات، فتظهر أهمية السّياق في الكشف عن معناها، فهي إمّا أن تحمل في هذه الجملة معنى الإباحة أو التخيير، والجمع بين الأختين محرم شرعا، فتخرج الإباحة ويبقى التّخيير، فيكون السّياق الدينيّ قد لعب هنا دوراً كبيراً في فهم الجملة[81].

ويقوم السّياق بتحديد دلالة الكلمة في إطار ورودها، فالفعل (تغزو) مثلا إذا أُسنِد إلى واو الجماعة فإنه يقال:(تغزُوْنَ)، وإذا أُسْنِدَ إلى نون النّسوة فإنه يُقال أيضا: (تغزونَ) فيتبادر إلى ذهن المتلقي عند النظرة الأولى أنه مسند إلى واو الجماعة أكثر، لكن الّذي يفرّق بينهما هو السّياق الّذي يرد فيه كلٌّ منها إذا لم يُتَنبّه للفرق الصوتيّ بينهما.

علم الأصوات وأهميته في التحليل اللّغويّ:

أولا: مفهوم الصوت اللّغويّ.

الصَّوتُ في اللّغة هو الجَرْسُ[82]، والصّوت أيضا هو الطّاقة الّتي تصل إلى الإذن من الخارج[83]، هذه المفاهيم اللّغوية تشير لمفهوم الصّوت بشكل عام، وتعتمد الجانب السّمعي فقط دون النظر إلى الخصائص الأخرى.

أمّا مفهوم الصوت اللغويّ في الاصطلاح فقد أشار إليه ابن جني بقوله:" اعلم أنّ الصّوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً حتى يُعرَض لهُ في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته"[84]، فابن جني يعرف الصّوت من الأعضاء النطقيّة، فهو يشير إلى عنصر مهم في إنتاج الصّوت اللّغوي وهو الهواء الخارج من الرئتين، وهذا ما أثبتته الدراسات الحديثة[85].

---

(81) ينظر عادل محمود سرور، **اللبس ووسائل رفعه في الدرس الصرفي**، ص1273.

(82) **لسان العرب**، مادة صوت.

(83) خلدون أبو الهيجاء، **فيزياء الصوت اللغوي ووضوحه السمعي**، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن 2006 م، ص4.

(84) ابن جني ، سر صناعة الإعراب، ج1 ص6.

(85) كمال بشر، **علم الأصوات**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م، ص119.

ويعرّفهُ كمال بشر بأنه: "أثر سمعي يصدرُ طواعية واختياراً عن تلك الأعضاء المسماة تجاوزاً أعضاء النّطق، والملاحظ أنَّ هذا الأثر يظهر في صورة ذبذبات معدلة وموائمة لما يصحبها من حركات الفم بأعضائه المختلفة"[86]، أي أنّهُ يرى أنّ الصّوت اللّغويّ هو نتاج عمل الأعضاء النطقيّة؛ وقيل إنَّهُ " إدراك سمعيٌّ ناتج عن تذبذب جزيئات الهواء للأذن بسبب حركات الجهاز النطقي"[87].

وتُمثِلُ الأصوات اللغويّة الجانب العمليّ للّغة، وتُعدّ وسيلة الإتّصال المباشر بين الإنسان والآخر، فالصّوت اللّغويّ يصاحب كل نشاط إنساني يشترك فيه اثنان أو أكثر. وهو من أفضل الوسائل لنقل الأفكار وتبادل المشاعر عندما لا تنجح الوسائل الأخرى، مثل الكتابة والإيماءات والإشارات، فالأصوات هي الّتي تشكل اللّغة، واللّغة كما يعرّفها ابن جني "بأنها أصوات يُعبّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم"[88].

ثانيا: نشأة الدراسات الصوتيّة.

ارتبط علم الأصوات في العربيّة بالقرآن الكريم، فقد قام علماء اللّغة بدراسة مخارج الحروف وكيفية إنتاج الصّوت خدمة لكتاب الله عز وجل، و قاموا بوصف الأصوات ومعرفة كيفية إنتاجها ومخارجها وتصنيفاتها ومعرفة قوانينها[89]، وذلك للصلة الوثيقة بين الأصوات وبين النّحو والصّرف، يقول أحمد مختار عمر: "وعلى أيّ حال فمن المنطقي أن يكون البحث اللّغويّ عند العرب قد بدأ في شكل جمع المادة اللّغوية، أو ما يعرف بمتن اللّغة، وأن يسبق ذلك الدرس النحويّ، وقد تمّ هذا الجمع أولاً عن طريق المشافهة والحفظ، دون منهج معين في ترتيب المادة المجموعة وترتيبها"[90].

---

(86) لمزيد من الاطلاع على هذا الموضوع ينظر **فيزياء الصوت ووضوحه السمعي**، خلدون أبو الهيجاء، ص14 وما بعدها.

(87) عبد الرحمن أيوب، **أصوات اللغة**، مطبعة الكيلاني، ط2، 1968م، ص40.

(88) ابن جني، **الخصائص**، ج1،ص33.

(89) أحمد مختار عمر، **البحث اللغوي عند العرب** ، ص79-80.

(90) ينظر المرجع نفسه، ص79 -80.

وأول من أشار إلى علم الأصوات في مؤلفه كان الخليل بن احمد الفراهيدي (ت 175), وتمثّل ذلك بمعجمه العين، إذ يُعدّ أول معجم في اللّغة العربيّة، وقد بناه على أساس صوتي، ورتّبه حسب المخارج الصوتيّة للأصوات العربيّة، حيثُ أشار إلى الأصوات ومخارجها وصفاتها، وتحدّث عما يحدث للصّوت من تغيير في بنية الكلمة[91].

ثُمّ جاء سيبويه في كتابه ليشير إلى الملاحظات الصّوتيّة الّتي ورثها عن أستاذه الخليل، إذ عدّ الأصوات مدخلاً لدراسة الأبواب الصرفيّة، يقول سيبويه في حديثه عن الإدغام: "وإنّما وصفتُ لك حروفَ المُعْجَم بهذه الصِّفات، لتعرف ما يَحْسُن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تُبدلِه استثقالاً، كما تُدغِم، وما تُخفيه وهو بزنة المتحرّك[92], والإدغام مبحث صوتيٌّ بحت.

وقد ظلت الملاحظات الصوتيّة مبثوثة في الكتب اللّغويّة المختلفة، ولم تستقل إلا على يد اللّغوي الكبير ابن جنّي[93]، إذ اتصفت الدراسات الصوتيّة عندهُ بالدّقة وصحة الإحكام، وظهر ذلك في كتبه ومصنفاته ولا سيما كتابه سر صناعة الأعراب، إذ تناول فيه، عدد الحروف وترتيبها ووصف مخارجها وفروعها، وتحدث عما يعرض للصّوت في بنية الكلمة من تغيير، ممّا يؤدي إلى الإعلال والإبدال بين الأصوات، وهو أول من استعمل مصطلح الأصوات، إذ يقول: "وما علِمتُ أنَّ أحداً من أصحابنا خاض في هذا الفن هذا الخوض، ولا أشبعهُ هذا الإشباع "[94].

---

(91) مهدي المخزومي، **"كتاب الخليل بن احمد الفراهيدي أعماله ومنهجه"**، دار الرائد العربي، بيروت، ط2،1986م، ص 56 وما بعدها. وينظر حلمي خليل **"كتاب التفكير الصوتي عند الخليل"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1988م.

(92) سيبويه، **الكتاب**،ج4, ص436.

(93) رشيد عبد الرحمن العبيدي، **"أبحاث ونصوص في فقه اللغة"** مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988, ص176.

(94) ابن جني، **"سر صناعة الإعراب "**، ص 56.

ثالثاً: أهمية علم الأصوات في التحليل اللّغويّ.

يتكون النّظام اللّغويّ في العربيّة من أربعة أنظمة، النّظام الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ, والدّلاليّ[95]، وتُكمِلُ هذه الأنظمة عمل بعضها بعضاً، ليتحقق المُراد من العملية اللّغويّة، وهو إيصال المعنى إلى متلقيه، ولا يمكن دراسة أحد الأنظمة دون غيره، وذلك لأنّ السّيطرة على اللّغة لا تتم إلا بدراسة أصواتها، شأنها في ذلك شأن بقية الأنظمة[96].

وسنعرض لهذه الأنظمة فيما يلي:

1) النّظام الصّوتيّ.

هو النّظام الذي يبحث في الأصوات اللّغويّة، والصّوت هو: "عملية حركيّة يقوم بها الجهاز النّطقي، وتصحبها آثار سمعية معينة تأتي من تحريك الهواء فيما بين مصدر إرسال الصّوت وهو الجهاز النّطقيّ، ومركز استقباله وهو الأذن"[97]، وتتم دراسة هذه الأصوات من الملاحظات المباشرة على سماعه، والنّظام الصوتيّ أحد الأنظمة الّتي تقوم عليها اللّغة - أيُّ لُغة في الوجود- فاللّغة كما يُعرفها ابن جنّي بأنها "أصوات يُعبّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم"[98].

وقد أدرك علماء اللّغة العربيّة أهمية علم الأصوات، ولذلك جاءت الملاحظات الصوتيّة مبثوثة في الكتب اللّغويّة، ومع تطور العلم في العصر الحديث وبظهور المختبرات اللّغوية زاد اهتمام العلماء بعلم الأصوات، إذ استعانوا بالعلوم الأخرى لدراسته، كعلم وظائف الأعضاء والتّشريح وغيرها[99].

---

(95) تمام حسان، **"اللغة العربية معناها ومبناها"**، ص312. وانظر فوزي الشايب، **"محاضرات في اللسانيات"** ص38.

(96) ينظر كمال بشر، **علم الأصوات** ، ص577.

(97) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص66.

(98) ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص33.

(99) كمال بشر، **علم الأصوات**، ص578.

2) النّظام الصرفيّ.

الصرف أو التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب[100].

عرفهُ كمال بشر بقوله: "كلُّ دراسة تتّصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدي إلى خروجه العبارة والجملة أو تؤدي إلى اختلاف المعاني النّحويّة – كلُّ دراسة من هذا القبيل هي صرف"[101].

فالصّرف هو الّذي يدرس الكلمة، ويعتمد في دراسته لمباحث الإعلال والإبدال والزيادة والحذف على علم الأصوات، فهما مكملان لبعضهما بعضاً، وهذا ما أدركه اللّغويون وتناولوه في مؤلفاتهم، يقول محمود السعران: "وفي ما يعرف بـ (علم الصّرف) معلومات صوتيّة، فقد حاول الصرفيون - محاولاتهم الأولى ماثلة في كتاب سيبويه - أن يصفوا ما يطرأ على بنية الكلمة العربيّة المعربة من تغيرات، إمّا في تصرفاتها المختلفة (من إفراد وتثنية وجمع...)، وإمّا عند وقوعها في درج الكلام في سياقات صوتيّة معينه (كالإدغام، والوصل)، إلى غير ذلك من المباحث الصرفيّة"[102]، وقال تمام حسّان: "ويظهر أنّ سيبويه كان على وعي تامٍ بأنّ دراسة الأصوات مقدمة لا بُدَّ منها لدراسة اللّغة، وأنَّ النّظام الصوتيّ ضروري لمن أراد دراسة النّظام الصرفيّ"[103].

ويوجد في الصّرف كثير من المسائل التي لا تفهم إلا من علم الأصوات، إذ تؤدي المعرفة الصوتيّة دوراً بارزاً في تفسير بعض "الحقائق العصيّة الاستيعاب على الناشئة، بسبب علاجها علاجاً ناقصاً، متمثلا في إهمال الجانب الصوتيّ في التّحليل والتّفسير، والصّرف العربي بالذات محشوٌ بالمسائل والأمثلة التي يعسر تفسيرها دون العود إلى الظواهر الصوتية، التي تنتظمها بنية الكلمة. يتضح ذلك مثلاً بصورة مؤكدة في مسائل الإبدال، وفي الإعلال بالقلب والنّقل والحذف"[104]، يظهر من هذه الآراء اللّغوية أنّ الصّرف يرتبط ارتباطاً مباشراً بعلم الأصوات، وأنه لا يمكن دراسة أحدهما بشكل منفصل عن الآخر.

---

(100) ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني، **"شافية ابن الحاجب"** المكتبة المكية – مكة المكرمة، ط1، 1995م، ج1، ص 2.

(101) كمال بشر، **"دراسات في علم اللغة"**، دار المعارف بمصر، 1969م، ص85.

(102) محمود السعران، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، ص95.

(103) تمام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص503.

(104) كمال بشر، **علم الأصوات**، ص28.

3) النّظام النحويّ.

هو النّظام الّذي يبحث في التراكيب اللّغوية، ومجال بحثه الجملة، ويبحث في العلاقات الّتي تربط بين التراكيب داخل الجملة، حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها[105]، فهو الّذي يقوم بتنظيم الكلمات في (جمل) بواسطة علاقات تربط بينها، ويعتمد النّظام النحويّ بشكل كبير على النظامين الصرفيّ والصوتيّ؛ وذلك لأنّهما يقدمان له المباني الصالحة للتّعبير عن المعاني[106].

4) النّظام الدلاليّ.

هو النّظام الّذي يبحث في دلالات الكلمات والجمل أي الدوال بمدلولاتها، ولذلك أطلق عليه بعض الباحثين علم المعنى؛ وعلم الدلالة أحد فروع علم اللّغة، فهو يرتبط بباقي المستويات ارتباطاً وثيقاً، إذ إنَّ الدلالة ناتجة عن تفاعل هذه المستويات ببعضها، فحصول تغيُّر ما في الجانب الصوتيّ يؤدي إلى تغيّر المعنى، لأنّ نطق الأصوات نطقاً صحيحاً يؤدي إلى فهم المعنى, بينما عدم وضوح النّطق يؤدي إلى الإبهام وعدم فهم المعنى. وللتنّغيم دورٌ كبيرٌ في فهم المعنى وتغييره، فنطق الجملة بنغمة معينة يُفهم معنى، وبنطقها بنغمة أخرى تفيد معنى آخر.

وعن علاقة الدلالة بالصّرف فإنَّ أيّ تغيير في بنية الكلمة يؤدي إلى تغيّر معناها، فالفعل (علَّم الرجل أبناءه) مثلا يختلف في معناه عن الفعل (عَلِمَ الرجل الخبر)، فالتّضعيف اكسب الفعل الأول زيادة في المعنى، إذ إنّه أفاد المبالغة في التّعليم، بينما الفعل الثّاني جاء بمعنى "عرف الشيء، أي أنه أصبح معروفاً "، فالتّغيّر في صيغة الكلمة غيّر في معناها[107].

كذلك يفيد علم الدّلالة من النّحو إذ إنَّ النّحو يحافظ على العلاقات الّتي تربط بين التراكيب داخل الجملة، وعلاقتها ببعضها[108]، مما يؤدي إلى وصول المعنى بشكل سليم، وإذا حدث أيُّ تغيُّر في ترتيب الجملة سيؤدي بالتالي إلى تغيّر في المعنى.

---

(105) انظر تمام حسّان، **"اللغة العربية معناها ومبناها"**، ص 178.

(106) المرجع السابق، ص37.

(107) ينظر ابن جنّي،**"الخصائص"**، ج3 ص264.

(108) ينظر رمضان عبد التواب، **"المدخل لدراسة اللغة "**، ص10.

خلاصة:

من هذا التقديم عن المستويات اللّغويّة يتبين لنا أنّها تكمل عمل بعضها بعضاً، ويُشكِل النِّظام الصوتيّ حجر الأساس لها جميعاً، إذ إنَّ لهُ أهميةً عند كلّ مستويات ّالتحليل اللّغويّ[109]، فالدراسات الصوتيّة ممهدة لكلّ من الدراسات الصرفيّة والنحويّة والدلاليّة، إذ يفيد الصّوت في كيفية نطق المفردات، واشتقاق الصّيغ، وكيفية حدوث الإعلال والإبدال والحذف والزيادة وغيرها من المتغيرات على بنية الكلمة.

وتُفيد كلٌّ من الدراسات النحويّة والدلاليّة من النّظام الصوتيّ، إذ تعتمد عليه هذه الدراسات لبيان معاني الجمل وبيان مدلولاتها، فالتّنغيم مثلا مبحثٌ صوتيّ يفيد معرفةَ معنى الجملة ويُبيّن مدلولها، إذ إنَّ تغيّر النّغمة يؤدي إلى تغيّر الدّلالة.

(109) ينظر بدراوي زهران، **علم الأصوات اللغوية وعيوب النطق**، دار المعارف, ط1، ص18.

الفصل الأول

أمن اللَبس في المستوى الصرفيّ

المبحث الأول: الإعلال والإبدال وأمن اللَبس.

- **صياغة مصادر الأفعال**
- **علّة عدم قلب الواو والياء ألفاً على الرغم من تحركهما وانفتاح ما قبلها.**
- **المسند للمجهول.**

المبحث الثاني: أحكام العدد وأمن اللَبس.

- **تثنية الاسم المقصور.**
- **تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها حرف علّة.**
- **الفرق بين المثنّى والجمع.**

المبحث الثالث: التعليل الصوتي لظاهرة أمن اللَبس في بابي النّسب والتّصغير.

- **النّسب.**
- **التّصغير.**

الفصل الأول

أمن اللَبس في المستوى الصرفيّ

مدخل.

قد يطرأ على بنية الكلمة العربيّة تغيرات صوتية تؤدي إلى اللّبس بين صيغها المتولدة عنها لدى السامع، وبالتالي قد تحمل الكلام على غير مراده نتيجة الالتباس، كما هو حاصل بين بعض الأفعال ومصادرها، وبين مصادر الأفعال بعضها ببعض؛ كذلك نجد هذا الالتباس في أبواب النّسب والتّصغير، وفي بعض صيغ العدد، كالتباس المثنى بجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر.

ويؤدي الإعلال والإبدال والتقاء الساكنين دوراً مهما في نشوء تلك التّغيرات الصوتيّة، وهذا يدل على أنَّ اللّغة العربيّة لغةٌ مرنةٌ تتحمل كثيراً من التغيّرات، وتوظفها في معانٍ جديدة، تثري معاجم اللّغة.

سيتبين لنا في هذا الفصل الجهود الّتي بذلها اللغويون لمعرفة الوسائل التي لجأت إليها اللغة لأمن اللَبس، فقد بذلوا جهود كبيرة في تفسير الظّواهر اللّغوية، وما يطرأ عليها من تغيرات في سبيل أمن اللّبس، كجهود سيبويه وابن جني وغيرهما.

كما سيظهر لنا في ثنايا هذا الفصل دور الكتابة الصوتيّة ودور المقاطع الصوتيّة في أمن اللّبس بين مفردات الكلمة العربيّة، كذلك سيتبين لنا دور النغمة الصوتيّة عند المتكلم أثناء النطق بالجمل في أمن اللَبس، وذلك بعد استقراء الكثير من الأمثلة في ثنايا هذا الفصل.

المبحث الأول الإعلال والإبدال وأمن اللَبس

يُعد الإعلال ضرباً من ضروب التغير الصوتيّ الذي يلحق بنية الكلمة العربيّة، أطلق عليه سيبويه مصطلح (الإعتلال) وذلك في مثل قوله: " وإنَّما كان هذا الإعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياهما وكثرة دخولهما في الكلام"[110]

(110) سيبويه، **"الكتاب"**، ج4، ص339.

وأطلق عليه أيضاً مصطلح القلب بقوله: "هذا باب ما تقلب الواو فيه ياء"[111]. والإبدال أعم وأشمل، لأنه يشمل كل أصوات اللغة، وورد عند سيبويه بمصطلح البدل، إذ إنَ له باباً معنون بذلك إذ جاء بعنوان: "هذا باب حروف البدل"[112] وقال أيضا: "وإنما دعاهم إلى أن يقرِّبوها ويبدلوها أن يكون عَمَلُهم من وجهٍ واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحد، إذ لم يصلوا إلى الإدغام، ولم يجسروا على إبدال الدال (صاداً)، لأنّها ليست بزيادة كالتّاء في افْتَعَلَ"[113]. ويعرفه عبد الصّبور شاهين بأنه: "هو ما تتعرّض له أصوات العلّة والحركات وأشباه الحركات من تغيرات بحلول بعضها محل بعض، والإبدال أعم منه لأنه يشمل جميع حالات التّبادل بين الأصوات الصحيحة والمعتلّة"[114].

وقد أطلق المحدثون على الإعلال مصطلح المماثلة الصوتيّة لتشمل الإبدال وغيره من المصطلحات الصوتيّة.

أولاً: صياغة مصادر الأفعال.

المصدر هو الاسم الذي يدل على الحدث[115] المجرد من الزمن، ويشتمل على الحروف الأصلية والزائدة للأفعال التي تؤخذ منها، وقد يشتمل على أكثر منها نحو عَلِمَ عِلماً، وتقدّمَ تقدُّماً, وأبان إبانة، واستضاءَ استِضاءة[116]. وقد لجأت اللّغة لأمن اللَبس في المصادر بأكثر من موضع، إذ لجأت إلى الإعلال والإبدال فيما حقه الإعلال والإبدال، أو ترك الإعلال فيما حقه الإعلال، أو بالحركة الصّرفيّة، أو في شكل المقاطع الصوتيّة أو عددها، إذ إنّها تقوم بدور مهم في أمن اللَبس بين الأفعال ومصادرها إذ لكلٍّ منها صيغٌ مختلفة يُصاغ منها[117].

---

(111) المرجع السابق، ج4، ص360.

(112) المرجع السابق، ج4، ص237.

(113) المرجع السابق، ج4، ص478.

(114) ينظر عبد الصبور شاهين، **"المنهج الصوتي للبنية العربية"**، مؤسسة الرسالة، 1980م، ص167.

(115) ينظر سيبويه، **"الكتاب"**، ج1، ص36.

(116) ينظر عباس حسن، **"كتاب النحو الوافي"**، ج3، ص161.

(117) ينظر مالك يحيا، بحث **مواضع اللبس وتحقيق أمنه في البناء الصرفي والرسم الإملائي** " مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، عدد11، 2012م، ص179-180.

فمصدر الأفعال التي تكون على وزن "فَعَلَ يفعُل، وفَعِلَ يفعَل " (بفتح العين وكسرها) يكون على وزن "فَعْلاً"[118] ويظهر الفرقُ بين الفعل والمصدر من خلال المقاطع الصوتيّة وهو أن الأفعال تتكون من ثلاثة مقاطع صوتيّة قصيرة مفتوحة (ص ح/ص ح/ ص ح)، أما المصدر فيتكون من مقطعين صوتيين مغلقين (ص ح ص/ص ح ص)، وهذا ما تظهره الكتابة الصوتيّة فيما يلي[119]:

لَعِب " ل ـَ/ع — ـِ /ب — ـَ " مصدره لعباً " ل— ـَ—ع / ب— ـَ— ن"

فَتَحَ " ف — ـَ / ت — ـَ /ح — ـَ " مصدره فتحً "ف — ـَ— ت /ح — ـَ— ن"

أما إذا كان الفعل معتلاً مثالاً(معتل الفاء) على وزن فَعَلَ فيصاغ مصدره على وزن "فَعْلاً" أو "فُعلة" لكن ذلك يؤدي إلى اللّبس بمصدر المرة، فحذفت فاء الكلمة لتصبح على وزن "عِلَة"[120]، فنقول: (وعداً أو عِدة)، ولا نقول: (وِعدة) لأمن اللّبس بمصدر المرة (وِعْدَة واحدة)، فحُذِفت الواو من الكلمة وعُوِّض عنها بتاء في آخرها؛ وعِلةُ حذف الواو علة صوتيّة، وهي أنَّ الواو حُذِفتْ بسبب الإشكال الحركي المزدَوج[121]، ونُقِلتْ حركتها إلى العين للتّخلص من هذا المرفوض، وحذفُ الواو وحدها لا يكفي لحل هذا الإشكال ، لأنَّ حذف الواو من غير حذف حركته يوقع بمحذور آخر، إذ يبدأ المقطع بحركة، ولذلك تحذف الواو مع حركتها للتّخلص من هذا الإشكال، فيقع إشكال آخر أيضاً وهو ابتداء المقطع بساكن فتلجأ اللّغة لتحريكه بالكسر للتّخلص من ذلك[122]، ويتّضح التعديل الذي حصل فيما يلي:

---

(118) ينظر سيبويه **"الكتاب"** ج4، ص 5. والمبرد، **"المقتضب"** ج2، ص125.

(119) ينظر آمنة صالح الزعبي **"مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية دراسة وصفية تاريخية"**، مؤسسة رام للتكنولوجيا، ط1، 1996م، ص80. وزياد أبو سمور بحث **"التشكيل الصوتي لبعض أبنية المصادر في العربية"**، ص117، مجلة جامعة أم القرى، المجلد الرابع، 2010م -1431هـ.

(120) ينظر سيبويه **"الكتاب"** ج4, ص336.

(121) المزدوج الحركي: اقتران الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد. ينظر فوزي الشايب، **كتاب أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، عالم الكتب الحديث، اربد-الأردن، 2004م، ص408. وزياد أبو سمور بحث **"التشكيل الصوتي لبعض أبنية المصادر في العربية"** ص117.

(122) المرجع السابق ص104. وانظر عبد الصبور شاهين **"كتاب المنهج الصوتي للبنية العربية "**، مؤسسة الرسالة، 1980م، ص41.

المصدر (وِعدة wi?dah){ص ح ص/ص ح ص} حصل ازدواج حركي بين حركة الكسر

وشبه الحركة الواو، وللتّخلص منه حُذِفت الواو فحصل محذور صوتي آخر وهو ابتداء المقطع بحركة {i?dah // ح ص/ص ح ص} وهذا غير جائز، فنُقِلت إلى ما بعدها لتلافي ابتداء المقطع بصوت صامت، لتصبح الكلمة (عِدة idah?) {ص ح/ص ح ص}؛ يظهر لنا أن حذف الواو كان لعلّة صوتيّة وأدى وظيفة دلاليّة وهو أنّه أمَّنَ اللَّبس بين مصدر الكلمة والمصدر الدال على المرة.

ويُصاغ مصدر الفعل المزيد بحرفين الذي يكون على وزن "تَفعَّل" على "تَفَعُّل"[123]، أي أنَّ الأصوات تبقى محافظة على نفسها مع حدوث تعديل بسيط ، وهو ضمُّ العين في المصدر بدل فتحِها، قال سيبويه: "وأما مصدر تَفَعَّلتُ فإنه التَفعُّل، جاءوا فيه بجميع ما جاء في (تَفَعَّل) وضمّوا العين لأنه ليس في الكلام اسم على تَفَعَّلَ، ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فَعَّلْتُ"[124]، فالضّمة هي التي أمَّنت اللَبس بين الفعل ومصدَرُهُ والكتابة الصوتيّة تبيّن ذلك:

الفعل تَعَلَّمَ ta?allama{ت ـَ /ع ـَ ل/ ل ـَ /م ـَ} مصدره يكون تعلُّماً ta?alluman {ت ـَ /ع ـَ ل / ل ـُ / م ـَ ن}، من خلال النظر إلى التّقسيم المقطعي لكل من الكلمتين نجد أنَّ المقطع الثالث في كل منهما مختلف عن الآخر، ففي الفعل جاء مُحَرّكاً بالفتح، أما في المصدر فقد جاء محركا بالضم، كذلك المقطع الأخير مختلف فيهما، إذ جاء في الفعل قصير مفتوح، لكنه جاء في المصدر قصير مغلق بصامت، فكان هذا هو الفرق بين الفعل والمصدر.

ومثلهُ: تصدَّعَ tasadda?a "ص ح/ص ح ص/ص ح/ص ح"←——

تصدُّعاً tasaddu?a "ص ح/ص ح ص/ص ح/ص ح ص"

ومن الأفعال المعتلّة الآخر الفعل"تمنّى "tamanna: {ت ـَ /م ـَ ن / ن ـَ ـَ} فإن مصدره يكون "تمنّي" tamanni: {ت ـَ /م ـَ ن / ن ـِ ـِ} ويتضح الفرق بين الفعل ومصدره من خلال الكتابة الصوتيّة، يظهر لدينا أنّ آخر الفعل ينتهي بفتحة طويلة بينما آخر المصدر ينتهي بكسرة طويلة، فاختلاف الحركة الصوتيّة هو الذي أمّنَ اللّبس بين الفعل ومصدرُهُ.

---

(123) ينظر سيبويه، **"الكتاب"**، ج4، ص79.

(124) سيبويه، **"الكتاب"**، ج4 ص79. وانظر **كتاب علة أمن اللبس**، ص46. وبحث **"التشكيل الصوتي لبعض أبنية المصادر في العربية "** ص 104-105

مصدر الأفعال التي تكون على وزن فاعلَ.

يُصاغ مصدر الأفعال التي تكون على وزن "فاعَلَ" على "مُفاعَلَة" أو (فِعال)[125]، نحو (قاتَلَ مُقاتَلَة) و (جاهَدَ مُجاهَدَة). وكان الأصل أن يكون مصدرها على (مفاعِل)، لكن تم إضافة هاء في آخره لكي لا يلتبس باسم المفعول من الفعل، قال ابن يعيش: " وأما فاعَلَ فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً (مُفاعَلَة)، نحو: (قاتلتُهُ مُقاتَلَة)، و(جالستُهُ مُجالَسة)، جاء لفظه كالمفعول، لأنَّ المصدر مفعول"[126]، نحو:

جاهد – مُجاهَد

وقاتل – مُقاتل

ويظهــر الفرق بين المصدر واسم المفعول من خلال عدد المقاطع الصوتيّة، فـ "مُجاهدَة" (م ـُ /ج ـَ ـَ / ه ـَ /د ـَ ه) المصدر تتكون من أربعة مقاطع صوتيّة، بينما "مُجاهد" (م ـُ /ج ـَ ـَ /ه ـَ د) اسم المفعول يتكون من ثلاثة مقاطع صوتيّة، فكان هذا هو الفرق بينهما.

مصدر الفعل تفاعَلَ.

يُصاغ مصدر الفعل (تفاعَلَ) على (تفاعُل)[127]، بفتح العين بالفعل وضمها في المصدر، وسبب فتحها لكي لا تخرج عن كلام العرب، وعدم الكسر لكي لا يلتبس المصدر بالجمع[128]، لأنه سُمِعَ عن العرب قولهم في جمع "(تنضب) (تناضُب)، على وزن تفاعُل[129].

ومثال ذلك: الفعل(تساءَلَ tasa:?ala){ت ـَ /س ـَ ـَ /ء ـَ /ل ـَ } مصدره يكون (تساؤل tasa:?ul) {ت ـَ /س ـَ ـَ /ء ـُ ل }, والفرق بين الفعل ومصدره كما يظهر من الكتابة الصوتيّة هو اختلاف الحركة الصوتيّة، واختلاف شكل المقاطع الصوتيّة وعددها، فالفعل (تساءَل) يتكون من أربعة مقاطع صوتيّة، الأول قصير مفتوح محرك بالفتح {ت ـَ }, والثاني طويل مفتوح محرك بالفتحة الطويلة {س ـَ ـَ }، والثالث قصير مفتوح محرك بالفتح {أ ـَ }،

---

(125) ينظر ابن يعيش **"شرح المفصل"**، مجلد 4، ص52.

(126) المرجع السابق المجلد4، ص54، وانظر **كتاب علة أمن اللبس**،53.

(127) ينظر ابن يعيش **"شرح المفصل"** المجلد 4، ص52 و55.

(128) المرجع السابق المجلد4،ص52.وانظر **علة أمن اللبس** ص47.

(129) ينظر ابن يعيش **"شرح المفصل"**، مجلد 4، ص 56.

والرابع قصير مفتوح محرك بالفتح {ل ـَ }، أما المصدر (تساؤل) فيتكون من ثلاثة مقاطع صوتية، الأول قصير مفتوح محرك بالفتح {ت ـَ }، والثاني طويل مفتوح محرك بالفتحة الطويلة {س ـَ ـَ }, أما الثالث فهو قصير مغلق بصامت محرك بالضم {ء ـُ ل }، فكان تحول حركة الهمزة من فتحة إلى ضمّة وتسكين الحرف الأخير هو الفارق بين الفعل ومصدره.

ومثلهُ الفعل(تشارَك tasa:raka) بفتح العين فإن مصدره (تَشارُك tasa:ruk) بضم العين، أي أنَّ تغير حركة الراء من فتحة في الفعل إلى ضمّة في المصدر أدى إلى أمن اللّبس بين الفعل ومصدره، فالحركة الصوتيّة هي التي أمَّنَتْ اللّبس بين الفعل ومصدره.

أما إذا كان الفعل على وزن تَفاعَل ومعتل اللام فإن مصدره يكون على وزن "تفاعي" أو "تفاعٍ"[130]، وذلك بتحويل الفتحة الطّويلة إلى كسرة طويلة، أو تقصير صوت المدّ ليصبح حركة قصيرة، ومثال ذلك الفعل (تسامى tas:ama:) {ت ـَ /س ـَ /م ـَ ـَ } فإن مصدره يكون (تسامي tasmi:) {ت ـَ /س ـَ ـَ /م ـِ ـِ } بقلب الفتحة الطويلة في الفعل إلى كسرة طويلة في المصدر. أو يكون (تسامٍ tasa:min), أي بقلب الحركة إلى تنوين. فالذي حصل هو أن حركة الفتحة الطّويلة في نهاية الفعل تحوّلت إلى كسرة طويلة في المصدر، أو بتقصيرها وإدخال النون السّاكنة (التنوين) وهو ما عبّر عنه القدماء بأنَّهُ حذف الحرف الأخير والتعويض عنه بالتنوين[131].

ثانياً: علّة عدم قلب الواو والياء ألفاً على الرغم من تحرّكهما وانفتاح ما قبلهما.

تنُص القاعدة على أنَّ الواو والياء إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً نحو: "قال" أصلها "قَوَلَ" حيث وقعت الواو بين فتحتين، فأثّرتا بها فحُذِفَت الواو فالتَقتْ حركتان "الفتحتان القصيرتان", فشكلتا مع بعضهما حركةً طويلة، فأصبح الفعل بذلك (قال).

وتُصاغ مصادر الأفعال النّاقصة نحو غلا، نزا، على وزن "فعلان" فنقول: (غليان ونزوان) والأصل غلان ونزان، قيل التقى ساكنان (صوتا المد)، وبحذف أحد الساكنين يقع لبس بصيغة (فعال)، يقول سيبويه: "وأما النَّفَيان والغَثَيان فإنما دعاهم إلى التحريك أنَّ بعدها ساكناً، فحرّكوا

---

(130) ينظر **"علم الصرف الصوتي"** دار أزمنة للنشر، عمان –الأردن، 1998م، ص279.

(131) ينظر زياد أبو سمور بحث **"التشكيل الصوتي لبعض أبنية المصادر في العربية "**، مجلة جامعة أم القرى، المجلد الرابع، 2010م -1431، ص117.

كما حرَّكوا رَمَيا وَغَزوا، وكرهوا الحذف مخافة الالتباس، فيصير كأنَّهُ فَعالٌ من (غير) بنات الياء والواو. ومثل الغَثَيان والنَّفَيان: النَّزَوانُ والكَرَوان"[132]. ويرى العُكبري (ت 616) أنَّ سببَ ذلك يعود لأمرين، بقوله: "إنما صحَّت الواو والياء في الغَلَيان والنَّزَوان لوجهين، أحدهما أنَّ ذلك يُفْضي إلى حَذْف إحدى الألفين لإجتماعهما، فيبقى اللّفظُ النزان والغَلان، فيلتَبِسُ بما نونه أصلٌ كالأمان والضمان، وكذلك الصّميان، والثاني أنَّ هذا البناء لا يُشْبه أبنية الفعل، والتَّغييرُ بابُه الأفعال، فما لا يُشْبِهُه يَخْرُج على الأصل، وأمّا الطَّوَفان والجَوَلان ممّا عينُه معتلَّةٌ فصحَّت لوجهين، أحدهما أنَّ هذا البناء قريبٌ من باب الغَلَيان والنَّزوان, فحُمِلَت الصّحةُ للوجهين المذكورين، والثاني أنَّ الواو لو قُلِبت ألفاً لاشتبه فَعَلان بفاعال فاجتُنِبَ ذلك"[133]. وكان أقربهم للصّواب ابن جنّي إذ يقول: " قال في علّة قلب الواو والياء ألفاً: إنَّ الواو والياء متى تحرّكتا وانفتحَ ما قبلهما قلبتا ألفين، نحو قام، وباع،.... ورمى، وعصاً، ورحىً، فإذا أُدخِلَ عليه فقيل له: قد صحّتا في نحو غَزَوا، ورَمَيا، وغَزَوان, وصَمَيان، وصحّت الواو خاصّة في نحو اعتونوا، واهتوشوا، أخذ يتطلّب ويتعذّر فيقول: إنَّما صحّتا في نحو رَمَيا، وغَزَوا، مخافة أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما (غزا، ورمى)، فتلتبس التثنية بالواحد، كذلك لو قلبوهما ألفين في نحو نَفَيان، ونَزَوان لحذفت إحداهما, فصار اللفظ بهما (نفان، ونزان)، فلتبس فَعَلان مما لامه حرف علّة بفَعَال مما لامه نون. وكذلك يقولون: صحّت الواو في نحو اعتونوا، واهتَوشوا، لأنهما في معنى لا بدّ من صحَّته، أعني تعاونوا وتهاوشوا. وكذلك يقولون: صحّتا في نحو عَوِرَ وصَيِدَ، لأنّهما في معنى أعورّ واصيدّ"[134]. فكما يظهر من كلام ابن جني أن سبب عدم الإعلال هو خشية التباس الصيغ ببعضها، فلو حصل إعلال في غزوا ورميا وقلبت الواو ألف لأصبح الفعل (غزاا){ص ح/ص ح ح/ح ح} ومثله رماا {ص ح/ص ح ح/ح ح}، التقت حركتان طويلتان فحُذِفَت إحداهما بسبب تشكل مقطع مرفوض في العربيّة، وهو وجود مقطع يتكون من حركة طويلة، فتحذف الحركة للتّخلص من هذا الإشكال المقطعي، فيؤدي ذلك إلى الالتباس بصيغة المفرد.

---

(132) سيبويه **"الكتاب"**، ج4، ص388.

(133) العكبري **"اللباب في علل البناء والإعراب"**، ج2، ص304.

(134) ابن جني **"الخصائص"**، ج1، ص146.

نلحظ أنَّ اللّغة تركت الإعلال مع وجود موجب الإعلال وذلك أمناً للّبس الذي يقع بين بعض الأفعال ومصادرها، أو بين أفعال بأفعال أخرى، من مثل (حَوِلَ، وعَوِرَ، وصَيِد) إذ لو أعلّت للتبست بغيرها من الأفعال، إذ تصبح بعد الإعلال: (حالَ، وعارَ، وصادَ) وبالتالي تلتبس بدلالة هذه الأفعال إذ إنَّ لكلٍّ منها معنى مختلفاً، فالحول والعور هي عيوب في العين، بينما حال بمعنى منع، وعار بمعنى العيب أو التجرد من الثياب[135]. ويتضح ذلك من خلال الكتابة الصوتيّة فيما يلي:

عدم إعلال المصدر خشية الالتباس بالفعل:

غلا "غ ـَ /ل ـَ ـَ" مصدره غليان "غ ـَ /ل ـَ /ي ـَ ـَ ن" لو أُعِلّت الكلمة وقُلِبت الياء ألفاً لأصبحت الكلمة غلان "غ ـَ /ل ـَ ـَ /ـَ ـَ ن" وهنا تحصل إشكالية مقطعيّة بسبب ابتداء المقطع الأخير بحركة طويلة وللتّخلص من هذه الإشكالية تحذف الحركة الطّويلة ليصبح شكل الكلمة غلان "غ ـَ /ل ـَ ـَ ن" فخرجت الكلمة بذلك عن معناها فتلتبس بالفعل غلى.

ثالثاً: المسند للمجهول.

يُضم أول الفعل المبني للمجهول سواء أكان ماضياً أو مضارعاً وذلك للتّفريق بينه وبين المبني للمعلوم[136]، ويفرّق بين الماضي والمضارع بكسر ما قبل الآخر في الماضي وفتحه في المضارع[137]؛ فللحركة الصرفية دورٌ كبير في منع اللّبس بين الصّيغتين، ويتضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

الفعل المبني للمعلوم "ضَرَبَ ḍaraba" يكون الفعل المبني للمجهول منه "ضُرِبَ ḍuriba"، والفعل المضارع "يضرِبُ yaḍribu " يكون الفعل المبني للمجهول منهُ "يُضرَبُ yuḍrabu", تظهر الكتابة الصوتيّة أنَّ الفرق بين الماضي المبني للمعلوم والمبني للمجهول يحصل من خلال تغيُّر شكل المقاطع الصوتيّة، فالفعل الماضي المبني للمعلوم يتكون من ثلاثة مقاطع صوتيّة قصيرة مفتوحة(ض ـَ / ر ـَ / ب ـَ)

---

(135) ينظر لسان العرب مادة حَوَل وعَورَ.

(136) ينظر جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية – الكويت، 1980م، ج6، ص36-37.

(137) ينظر ابن هشام **"شرح شذور الذهب "**، ص207.

محرك كل منها بالفتح، بينما المبني للمجهول يتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة (ض ـُ / ر ـِ / ب ـَ)، الأول منها محرك بالضم، والثاني بالكسر، والثالث بالفتح، فتغيّر حركتين صوتيّتين أدّى إلى تغيّر شكل المقطع، فتكون الحركة الصوتيّة هي التي أمَّنَت اللّبس بين الصيغتين.

كذلك في الفعل المضارع إذ يُفرّق بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول من خلال المقاطع الصوتيّة، فالفعل "يَضرِبُ"(ي ـَ ض/ ر ـِ / ب ـُ) في المبني للمعلوم يتكون من ثلاثة مقاطع صوتيّة، الأول محرك بالفتح، والثاني محرك بالكسر، والثالث بالضم، بينما المبني للمجهول منه يتكون من ثلاثة مقاطع (ي ـُ ض/ر ـَ / ب ـُ)، الأول منها محرك بالضم، والثاني بالفتح, والثالث بالضم، وبهذا يحصل الفرق بينها.

عند صياغة المبني للمجهول من الفعل الخماسي والسداسي المبدوء بهمزة وصل يُضم الحرف الثالث مع الهمزة، وذلك لكي لا يلتبس بفعل الأمر منه عند سقوط الهمز في درج الكلام[138]، فالفعل "انْطَلِق نحو المستقبل " عند بنائه للمجهول نقول: "أُنطُلِقَ نحو المستقبل" "unṭuliqa?" وليس "انطَلِق inṭaliq?"؛ وذلك لأنَّ الهمزة تسقط إذا جاءت في وسط الكلام، فلو قلنا (زيدٌ انطَلِق) نجد أنَّ الجملة تفيد الأمر، لكن هذا الأمر يوقع لبساً بينه وبين المبني للمجهول، والذي يُزيل اللَّبس هنا هي الحركة الصرفيَّة، فهي التي فرَّقت بين فعل الأمر وبين الفعل المبني للمجهول من الخماسي.

كذلك بناء الفعل الماضي المعتلّ العين بالألف للمجهول تقلب الألف ياء مع كسر الحرف الأول، أو بإشمامه فنقول في قال وباع: (قِيلَ لَهُ) و (بِيعَ الثَّمَر) [139]، وكان القياس يقتضي أن نقول: "قُوِلَ وبُيِع"، استُثقِلَت الكسرة على الياء والواو، فنُقِلت الكسرة من عين الكلمة في "بُيِع" إلى فائها فأصبحت الكلمة "بِيعَ". أما "قُوِلَ" قيل: إنَّ الكسرة نُقِلت من عين الكلمة إلى فائها فتصير الواو ساكنة بعد كسر فتقلب ياء لتصبح الكلمة "قِيل"[140]. لكن حقيقة ما حصل هو تكون مزدوج حركي مكروه في اللغة (الواو المحركة بالكسر) وللتخلص منه حذفت الواو، ثم أثرت الكسرة في حركة القاف فقلبتها كسرة فتشكل بذلك صوت المد الياء في المقطع الأول وذلك على النحو الآتي:

"قالَ qa:la " ←—— " قَوِلَ qawila "——→"قُيِلqui:la" —→" قيل qi:la "

(138) ينظر كتاب **علة أمن اللبس** ص41-42.

(139) ابن يعيش **"الممتع في التصريف"**، ج2، ص451.

(140) **شرح ابن عقيل**، ج2-118. وانظر **كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج2, ص152.

المبحث الثاني أحكام التحول العددي وأمن اللَبس

أولاً: تثنية الاسم المقصور.

الاسم المقصور هو الاسم المنتهي بألف مقصورة مثل حُبلى وذُفرى، وعند تثنيّته تقلب الألف ياء، فنقول: حبليان وذفريان، وعلّة ذلك أنَّ الألف المقصورة لو بقيت مع ألف التثنية لحذفت لالتقاء الساكنين[141]، وبحذفها يقع لبس مع المفرد في حال الإضافة، وذلك لأنَّ نون المثنى تحذف عندَ الإضافة. قال ابن يعيش: "قالوا حُبليان وذفريان، فقلبوا لالتقاء الساكنين، إذ لو حذفوا فقالوا (حبلان وذفران)، لالتبس بما ليس للتأنيث، وربما التبس الاثنان بالواحد في حال الإضافة لأنَّكَ تحذف النون للإضافة، فتقول: حُبلى زيد وذفرا البعير"[142].

لكنَّ علّة قلب الألف المقصورة ياء هي علّة صوتيّة مقطعيّة تبينها الكتابة الصوتيّة فيما يلي:-

كلمة "حُبلى:ḥubla "/ ح ـُ ب / ل ـَ ـَ / بدخول ضمير التثنية عليها تصبح "حبلان ḥubla:a:n " {ح ـُ ب / ل ـَ ـَ / ـَ ـَ ن}، ابتدأ المقطع الأخير بحركة وهذا ما لا تجيزه العربيّة، وللتَّخلص من هذا الإشكال المقطعي قُلِبت الألف إلى ياء لين، فتصبح الكلمة "حبليان hublayan " {ح ـُ ب / ل ـَ / ي ـَ ـَ ن}، وعلّة قلب الألف ياء أنّنا لو حذفنا الألف ولم نقلبها ياء لوقع لبس بين صيغة المثنى وصيغة المفرد[143].

---

(141) يرى القدماء أن أصوات المد هي سواكن وتحذف إذا توالت.

(142) ابن يعيش "شرح المفصل"، المجلد 9، ص 123.

(143) ينظر زيد القرالة بحث **"التعليل الصوتي للظواهر النحوية"**، مجلة مجمع اللغة العربية الليبي، ص30.

ومثال ذلك "ذفرى ḏufra:" {ذ ـُ ف / ر ـَ ـَ }، بدخول ضمير التثنية تصبح "ذفراان ḏufra:a:n" {ذ ـُ ف / ر ـَ ـَ / ـَ ـَ ن}، من خلال الكتابة الصوتيّة يتبين لنا حصول إشكال مقطعي متمثل بابتداء المقطع الثالث بحركة، وهذا ما لا تجيزه العربيّة، وللتّخلص من هذا الإشكال قُلِبت الألف ياء لتصبح الكلمة "ذفريان ḏufraya:n" {ذ ـُ ف / ر ـَ / ي ـَ ـَ ن}، فقلب الألف ياء هنا جاء لعلّة مقطعيّة، وأدّى وظيفة دلاليّة، وهو أنَّه أَمَّنَ اللَّبس بين صيغة المثنى وصيغة المفرد[144].

ثانياً: الفرق بين المثنّى والجمع.

يُثنّى الاسم بزيادة ألف ونون في حالة الرّفع، وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في حالة النّصب والجر، نحو "جاء المسلمان" في الرفع و"شاهدتُ المسلمَينِ" في النّصب والجر[145]، ويُجمع الاسم جَمْعاً مُذكَّراً سالماً بإضافة واو ونون في حالة الرّفع وينصب ويجر بالياء والنون المفتوحة[146]، نحو "جاء المهندسون" و"رأيتُ المُهَنْدِسِين". وجعل اللُغويّون حركة النون أداة للتّفريق بين المثنّى والجمع، يقول ابن جني: "حركة نون التثنيّة كسرة، وحركة نون الجمع الّذي على حد التثنيّة فتحة، نحو: الزيدان، والزيدون، وكلتاها محركة لإلتقاء السّاكنين، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنيّة والجمع؛ وكانت نون التثنيّة أولى بالكسر من نون الجمع، لأنَّ قبلها ألفاً وهي خفيفة والكسرة ثقيلة، فاعتدلا، وقبل نون الجمع واو أو ياء وهي ثقيلة ففتحوا النون ليعتدل الأمر"[147].

---

(144) مجموعة محاضرات في مادة دراسات متقدمة في علم الأصوات ألقاها الدكتور زيد القرالة، الفصل الصيفي 2015م، جامعة آل البيت.

(145) ينظر سيبويه **"الكتاب"**، ج1، ص126.

(146) المصدر نفسه ج2، ص18.

(147) ابن جني **"سر صناعة الإعراب"**، ج2، ص488.

وتحدث الإشكالية عند حذف النون حيث أنَّها تحذف عند الإضافة[148]، لذلك قيل: إنَّ الفرق بين المثنّى والجمع في حالة النّصب والجر وحذف النون يكون بفتح ما قبل الياء في المثنّى وكسره في الجمع، لكن في الحقيقة الفرق غير ذلك، وهو أنَّهُ يعود للياء نفسها، فهي في المثنّى ياء لين بينما تكون في الجمع ياء مد، وهذا الذي لم يلتفت إليه علماء اللّغة، بسبب الخلط بين صوتي المد واللين[149]، ويتبين ذلك من خلال الكتابة الصوتيّة فيما يلي:

{مسلمَين (مثنّى) "muslimayn" م ـُ س / ل ـِ / م ـَ ي ن }, يظهر من خلال الكتابة الصوتيّة أنَّ الياء ياء لين، وبالتَّالي فهي صوت صامت.أما كلمة {"مسلِمين" (جمع) "muslimi:n " /م ـُ س / ل ـِ / م ـِ ـِ ن } يظهر من خلال كتابتها صوتيّاً أنّ الياء هنا صوت مد (حركة طويلة)، فالكلمة دالة على الجمع، كما أنّ المقطع الصوتيّ الأخير في كل منهما مختلف عن الآخر، إذ جاء في المثنّى مغلق بصامتين (في حالتي الوقف)، لكنَّه في الجمع جاء مغلق بصامت واحد.

وقد أشار كمال بشر إلى خلط العلماء وعدم تفريقهم بين صوتي المد واللين، بقوله: "ومن تلك الأسباب الجهل بالفرّق بين صوتي المد واللين (الواو والياء)، وعدم التفريق بينهما، وكذلك وحدة الرسم الإملائي للواو والياء مع اختلافهما صوتيّاً إضافة إلى عدم تمثيل الرمز الكتابي للصّوت المنطوق تمثيلاً صادقاً"[150].

وأشار زيد القرالة في بحثه (مسالك الفعل المضارع بين الإعراب والبناء – دراسة صوتيّة) إلى الملامح الّتي يتم بها التّفريق بين صوتيّ المد واللين، فمن ملامح اللين[151]:

1. **أن يكون الصّوت بداية مقطع في مثل: وقف /استحوذ/.../فتية /سير/ فالواو والياء في الكلمات جاءت بداية مقطع ومحركة.**

---

(148) ينظر الزمخشري **"المفصل في صنعة الإعراب"**، ص230.

(149) ينظر زيد القرالة بحث **"التعليل الصوتي للظواهر النحوية"**، ص32.

(150) ينظر كمال بشر **"دراسات في علم اللغة"**، ط9، دار المعارف،1986م، ص 77.

(151) زيد القرالة **"بحث مسالك الفعل المضارع بين الإعراب والبناء – دراسة صوتية "** مجلة مجمع اللغة العربية السوري، ص 5.

2. أن يكونا (الواو والياء) متبوعين بالمد في مثل: سواعد / أقوال / قيامة / يافع / وهنا جاء كل من الواو والياء (صوتي اللين) متبوعين بصوت المد.

3. أن يأتي كل من الواو والياء مسبوقاً بالمد مثل: معاون / مطاوع /مصايف /متهاون/ أي أن الواو والياء إذا سبق كل منهما بالألف أو أُتبع بهما فهو صوت لين، ولا يمكن أن يكون صوت مد، لأن أصوات المد لا تجتمع لكونها حركات طويلة،وليس لكونها سواكن على رأي القدماء.

4. أن يأتي كل من الواو والياء مدغماً في مثل: سوّق / سيّد / عيّن/ فإذا جاء كل من الواو والياء مدغماً فهو صوت لين.

5. أن يأتي كل من الواو والياء مسبوقا بحركة ليست من جنسه، أو بحركة من جنسه ولكنها حركة منطوقة مثل: سِير / قِم / سُور /مُويلح.

6. المد لا يتتابع، ولا يسبق بحركة، ولا يتبع بحركة، لأنه حركة طويلة، والحركة لا تحرك، والحركات لا تتوالى.

المبحث الثالث التعليل الصوتي لظاهرة أمن اللّبس في بابي النّسب والتّصغير

يظهر التعليل الصوتي لظاهرة أمن اللّبس واضحاً في بابي النّسب والتّصغير وسنتطرّق لذلك بالتفصيل كالآتي:

أولاً: النّسب.

وهو إلحاق ياء مشددة مكسور ما قبلها للدلالة على نسبة الشيء إلى آخر، على غير شرط الإضافة[152]؛ والنّسب من المباحث الصرفيّة الّتي ورد فيها خروج عن القياس، لعلل تكون صوتيّة.

علّة إضافة ياء النّسب دون غيرها:

(152) ابن يعيش **"شرح المفصل"**، المجلد 3، ص 438

يرى النحاة أنَّ علّة دخول الياء دون غيرها لكي لا يلتبس الاسم المنّسوب بالاسم المنتهي بألف مقصورة، والاسم المنتهي بالواو، يقول ابن يعيش "فإن قيل: لم كانت الياء هي المزيدة دون غيرها؟ فالجواب أنّ القياس كان يقتضي أن تكون أحد حروف المد واللين لما تقدّم من خفّتها، ولأنّها مألوف زيادتها، إلا أنَّهم لم يزيدوا الألف، لئلا يصير الاسم مقصوراً فيمتنع من الإعراب، وكانت الياء أخفّ من الواو فزيدت"[153].

أما عن علّة إضافة الياء المشددة دون الياء الخفيفة، فذلك لكي لا تلتبس بياء الإضافة، يقول المبرد (ت 286): "اعلم أنّكَ إذا أضفت رجلاً إلى حيٍّ أو بلدٍ أو غير ذلك ألحقتَ الاسم الذي نسبته إليه ياء مشدّدة، ولم تخففها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم، وذلك قولك: هذا رجلٌ قيسيٌّ وبكريٌّ وكذلك كل ما نسبته إليه"[154]، وعلّل ذلك ابن الوراق بقوله: "النَّسب معناه إضافة شيء إلى شيء، وإنَّما تشدد ياؤه لأن النّسبة تصير ملازمة للمنسوب، فصارت هذه الإضافة أشد مبالغة من سائر الإضافات، فشدّدوا ياء هذا، ليدلوا على هذا المعنى"[155]

). وشبهها بعضهم بالتثنيّة والجمع في كونها إضافة شيء إلى شيء في المعنى، فكما زيد على التثنيّة والجمع حرفان زيد حرفان في النّسب[156].ويرى ابن يعيش أنَّ سبب ذلك يعود لأمرين، أحدّهُمَا خشيَة أنْ تلتبس بياء المتكلّم، والثاني أنَّها لو كانت خفيفة وما قبلها مكسورٌ، لثقلتْ عليها الضّمة والكسرة وكانت معرّضة للحذف إذا دخل عليها التنوين، فكان التّضعيف حصناً لها من ذلك، ولا تثقل الضّمة والكسرة عليها لسكون الياء الأولى[157].

النّسب إلى الأسماء المركبة:

يقتضي القياس في النّسب إلى الأسماء المركبة أن ينسب إلى الاسم الذي يحصل به تخصيص التعريف، يقول المبرّد: "اعلم أنَّ الإضافة على ضربَين: أحدهُما ما يكون الأول معروفاً بالثاني، نحو قولك: هذه دارُ عبد الله، وغلام زيد، فإن نسبت إلى شيءٍ من هذا فالوَجْهُ أن ننسب إلى الثاني، لأنَّ الأول إنّما صار معرفه به، وذلك قولك في ابن الزبير: زُبَيْريّ،

---

(153) المرجع السابق المجلد الثالث، ص438.

(154) المبرد **"المقتضب"**، ج3، ص133.

(155) ابن الوراق أبو الحسن محمد بن عبد الله **"علل النحو "**، ص529.

(156) ينظر العكبري **"اللباب في علل البناء والإعراب"**،ج2، ص144.

(157) ينظر ابن يعيش **"شرح المفصل"**، المجلد 3، ص439. وينظر حاشية الصبان ج249/4.

وفي غلام زيد: زيديّ، والوجه الآخر في الإضافة: أن يكون المضاف وقعَ علماً، والمضاف إليه من تمامه، فالباب النَسبُ إلى الأول، وذلك في قولك في عبد القيس:عبديٌّ"[158]، لكن ذلك أوقعهم في اللّبس بالمنسوب إلى عبديّ، إذ يرى الصبّان أنَّ كل ما أوله (عبد) مُلبَس[159]، فالفرار من اللّبس أوقعهم في لبس آخر، فلو نسبوا إلى قيس لقالوا: قيسيٌّ، وهذا يوقع في اللّبس بقيس من غير الإضافة.

كذلك النّسب إلى المكنّى بكنية مثل (أبو سعد، وأم بكر)، إذ لو نسبوا إلى (أب أو أم) لقالوا: أبوي وأموي، وذلك يوقع في لبس بكل ما هو مبدوء بكنية، لذلك نسبوا إلى (سعد وبكر وكراع)، فقالوا: سعديٌّ وبكريٌّ وكراعيٌّ[160]، وهذا يوقع باللّبس بما هو مفرد.

لذلك لجأ العرب إلى النحت[161] فنحتوا من المركب الإضافي اسماً واحداً على وزن (فعلل), إذ أخذوا من الاسم الأول حرفين ومن الثاني حرفين في سبيل التّخلص من اللّبس، فقالوا في النّسب إلى عبد الشمس: عبشميٌّ، وعبد الدار: عبدريّ، وليس هذا بقياس[162]، يقول المبرّد "وقد تشتقُّ العرب من الاسمين اسماً واحداً لاجتناب اللَّبس، وذلك لكثرة ما يقع (عبد) في أسمائهم مضافاً، فيقولون في عبد القيس عَبْقسيّ، وإلى عبد الدار: عَبْدَريّ، وإلى عبد الشمس: عَبْشَميّ.... وإنما فعل هذا لعلّة اللّبس"[163]. وللسياق دورٌ كبير في التّفريق بينها.

---

(158) المبرد **"المقتضب"**، ج3، ص141.

(159) ينظر محمد بن علي الصبان الشافعي **"حاشية الصبان"** ،ج4، ص270.

(160) ينظر سيبويه "الكتاب" ج3، ص376. وابن سيده **"المخصص"**، ج4، ص164.

(161) النحت في اللغة كما جاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس هو: "أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ". وفي الاصطلاح كما عرفه نهاد الموسى بأنه: "بناء كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر أو من جملة ما بحيث تكون الكلمتان أو الكلمات متباينين في المعنى والصورة، وبحيث تكون الكلمة الجديدة آخذه منهما جميعاً بحظ في اللفظ، داله عليهما جميعاً في المعنى. وهكذا فالكلمة الجديدة لا تتركب من مجموع الكلمتين أو الكلمات وإنما تأخذ بنصيب من صورتهما اللفظية يحفظ بها ملامح الدلالة الصوتية والمعنوية للكلمتين أو الكلمات" ينظر نهاد الموسى كتاب النحت في اللغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر، 1984م، ومعجم مقاييس اللغة، مادة نحَتَ.

(162) ينظر سيبويه **"الكتاب"**، ج3 ص376.

(163) المبرد **"المقتضب"**، ج3، ص142. وينظر ابن السراج **"الأصول في النحو"**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1985م، ج3، ص69.

النّسب إلى الأسماء المقصورة:

يُجمع اللغويون على قلب الألف واوا إذا كانت ثالثة في الاسم عند النّسب إليه[164]، يقول سيبويه: "هذا باب الإضافة إلى كل شيءٍ من بنات الياء والواو الّتي الياءات والواوات لاماتهُنَّ، إذا كان على ثلاثة أحرف وكان منقوصاً للفتحة قبل اللام، تقول في هُدَى: هُدَوِيٌّ، وفي رجل اسمه حَصىً: حصوِيٌّ، وفي رجُل اسمه رحىً: رَحوِيٌّ"[165]، والأصل هُدايّ، وحصايّ ورحايّ، ولكن هذا يوقعها في اللّبس بياء المتكلّم ، ويقول ابن جنّي: " فإن قلت فَلِمَ أُبدِلت الألف في نحو (عصا) و(فتى)

واواً مع ياء الإضافة؟ فالجواب أنّهم لمّا احتاجوا إلى حركتها مع ياء الإضافة لسكونها وسكون الياء الأولى من ياءي الإضافة، قلبوها حرفاً يحتمل الحركة، وهو الواو، ولم يقلبوها ياء فيقولون(عصيميّ) و (رحييّ) لئلا تجتمع ثلاث ياءات وكسرة، فهربوا إلى الواو لتختلف الأحرف"[166].

يظهر من تعليلات القدماء إدراكهم للعامل الصوتيّ وأثره في تفسير التغيّرات الطارئة على بنيّة المنسوب[167]، وهو أنَّ علّة قلب الألف واواً هي علّة صوتيّة مقطعيّة، فبدخول ياء النّسب على الاسم الثلاثي المنتهي بألف يتشكل مقطع مرفوض في العربيّة، وهو ابتداء المقطع بصوت ساكن،

---

(164) ينظر سيبويه "**الكتاب**" ج3، ص342. و ابن السراج "**الأصول في النحو**" ج3، ص56. ابن جني "**اللمع في العربية**" ص122. وابن جني "**التصريف الملوكي**" ص53. و الزمخشري "**المفصل في صنعة الإعراب** " ص261. و أبو البركات الانباري "**أسرار العربية**"ص322-323. و العكبري "**اللباب في علل البناء والإعراب** " ج2، ص147. ابن يعيش "**شرح المفصل**" المجلد3، ص449.

(165) سيبويه "**الكتاب**"، ج3، ص342.

(166) ابن جني "**سر صناعة الإعراب**" ج2،ص580. وانظر زيد القرالة، بحث "**حروف الوقاية بين مقولات القدماء وعلم اللغة الحديث**"، بحث مقدم في مؤتمر جامعة الزرقاء 2015م.

(167) محمد أمين الروابده وسيف الدين الفقراء، "**النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدية**"، مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة، 2009م.

والمقاطع في العربيّة لا تبدأ بساكن[168]، وللتخلّص من هذا الإشكال الصوتيّ يقصر صوت المد الألف ليصبح حركة قصيرة، فيتشكّل ازدواج حركي مكروه في العربيّة، وهو تتابع صوتيّ الفتحة والكسرة،

وهو تتابع غير مباشر لأنَّ الحركات لا تتوالى[169]، فيؤتى بالواو للتّخلص من هذا الازدواج المكروه، ويظهر ذلك من خلال الكتابة الصوتيّة فيما يلي:

الاسم {عصا/ع ـَ / ص ـَ ـَ } (ص ح/ ص ح ح) بدخول ياء النّسب "يّ"(ص ص ح) تصبح الكلمة {عصاي ع ـَ /ص ـَ ـَ / ي ي ـَ }، تشكّل مقطع مرفوض في العربيّة، وهو ابتداء المقطع الثالث بصوت ساكن، وللتّخلص من هذا المقطع المرفوض يقصّر صوت المد الألف ليصبح حركة قصيرة ، فتلتقي الفتحة مع ياء اللين، وللتّخلص من هذا الازدواج أُدخِلَت الواو لتصبح الكلمة عصويٌّ { ع ـَ / ص ـَ / و ـِ ي / ي ـُ ن }.

ومثلها {هُدى / ه ـُ / د ـَ ـَ } تصبح بعد التعديل {هُدَويٌّ / ه ـُ / د ـَ / و ـِ ي / ي ـُ ن}

أما إذا كانت الألف رابعة في الاسم وكان متحرك الثاني فأجمعَ اللّغويّون على حذف الألف تشبيها لها بما فوق الرباعي، إذ إنّهم جعلوا الحركة كالحرف طولاً، يقول سيبويه: "وأما جَمزى، فلا يكون جَمزَويٌّ (ولا جَمزاويٌّ)، ولكن جَمْزِيٌّ لأنَّها ثقلتْ، وجاوزت زنة ملهى فصارت بمنزلة حُبارى لتتابع الحركات"[170]، ويقول أبو البركات الأنباري (ت 577): "قولهم في النّسب إلى بشكى: بشكيٌّ، والى جمزى:جمزيٌّ، قيل لأنَّهُ لمّا توالت فيه ثلاث حركات متواليات تنزَّل منزلة ما كان على خمسة أحرف، لأنَّ الحركة قد تُنزَّل منزلة الحرف"[171].

يظهر من كلام النحاة إدراكهم – غير المباشر-- لأثر البناء المقطعيّ من خلال تمييزهم بين متحرك الثاني وساكنه إذ إنّ تحركه يعني تعدّد المقاطع الصوتيّة فحذفوا الألف عند دخول لاحقة النّسب للتخفيف من هذه المقاطع لتصبح الكلمة بعد الحذف:

---

(168) ينظر رمضان عبد التواب **"التطور اللغوي مظاهره وعلله"** ص94.

(169) إبراهيم أنيس **"في الأصوات اللغوية"** ص260.

(170) سيبويه "الكتاب"، ج3, ص354. وانظر المبرد **"المقتضب"** ج3، ص148. و ابن السراج **"الأصول في النحو "** ج3، ص75.

(171) أبو البركات الأنباري **"أسرار العربية"** ص323.

جمزِيٌّ {ج ـَ م / ز ـِ ي / ي ـُ ن}

وفي حالة كانت الألف رابعة وساكنة الحرف الثاني مثل (حيفا ويافا) فيجوز فيها ثلاثة أوجه, إما حذفها أو قلبها واواً أو إبقاؤها وإضافة واو بعدها، فيقال في النّسب إلى حيفا: (حيفِيّ، حيفوِيّ، حيفاوِيّ)، وإلى يافا: (يافِيّ، يافوِيّ، يافاوِيّ) [172]

. ويظهر في كل الحالات أنه لا يمكن أن تبقى الألف وحدها قبل ياء النّسب، ويكمن ذلك في العلّة المقطعيّة التي تحدُث بدخول ياء النّسب على الألف، فحذفُ الألف أو قلبها واواً أو إبقاؤها مع وضع واو بعدها ما هو إلا تخلُّصاً من العلّة المقطعيّة، فبدخول ياء النّسب على كلمة حيفا تصبح الكلمة {حيفايٌّ ح ـَ ي / ف ـَ ـَ / ـِ ي / ي ـُ ن}، نرى أنَّ المقطع الثالث ابتدأ بحركة، وهذا المقطع مرفوض في العربيّة، فتم التعديل على الكلمة للتّخلص من الإشكال المقطعي[173]:

بالحذف "حيفِيٌّ " ح ـَ ي / ف ـِ ي / ي ـُ ن

بقلب الألف واواً "حيفويٌّ" ح ـَ ي / ف ـَ / و ـِ ي / ي ـُ ن

بإبقاء الألف ودخول الواو معها "حيفاوِيٌّ" ح ـَ ي / ف ـَ ـَ / و ـِ ي / ي ـُ ن

النّسب إلى المثنى والجمع: عند النّسب إلى المثنّى والجمع يُرد إلى المفرد، فيقال في النّسب إلى رَجُلَين: رجليٌّ، ومسلِمَين: مُسلِميٌّ، وذلك للتفريق بينهما وبين الواحد المسمى مسمى الجماعة، يقول المبرّد: "فإن أضفت إلى جَمْع مذكر فهو كذلك، تقول في النّسب إلى مُسْلِمِين أو مُسلِمَين: مُسْلِمِيٌّ،

والى رَجُلَين: رَجُلِيّ، كما يُنسب إلى الواحد، وكما ذكرتُ لك قبل الجماعة، لتفصل بينها وبين الواحد المسمى بجماعة"[174]. وفي النّسب إلى جمع المؤنّث السالم تُحذف لاحقة الجمع، فنقول في النّسب إلى مسلمات: مُسلِميٌّ، وذلك أسوةٌ بجمع المذكر السالم والمثنّى، ويُكْمل المبرّد حديثه: "تقول في النّسب إلى مسلمات مُسلِميّ فتحذف الألف والتاء كما حذفت الألف والنون والواو والنون وكما تحذف تاء التأنيث في طلحة طَلحِيّ"[175]،

---

(172) انظر زيد القرالة، **بحث "حروف الوقاية بين مقولات القدماء وعلم اللغة الحديث"**، مؤتمر جامعة الزرقاء، 2015م.

(173) ينظر المرجع السابق.

(174) المبرد **"المقتضب"** ج3، ص160.

(175) المبرد، "المقتضب"، ج3، ص160. وانظر **"حاشية الصبان"** ج4، ص258.

وعلّل أبو الحسن الوراق (ت381) سبب ذلك بقوله:" إنّما وجب أن تُحذف علامة التثنيّة والجمع لأنَّهما ليسا بلازمين للاسم، فصارا بمنزلة هاء التأنيث وياء النّسبة، وقد بينا مضارعتهما لهاء التأنيث، فحذفوا علامة التثنيّة والجمع، لمجيء النّسبة، كما حذفوا هاء التأنيث، لأنَّ من شرط الإعراب أن يقع على ياء النّسبة، فلم تقو علامة التثنيّة والجمع، فصار في الاسم رفعان ونصبان وجران، وهذا لا يكون، لأنَّ عاملا واحداً لا يحدث في الاسم الواحد إعرابين، فكانت ياء النّسبة ألزم من علامة التثنيّة والجمع، لأنَّ المنسوب يصير مرفوعاً بما نُسِب إليه من بلد أو غير ذلك،..

.فلذلك صار بقاء ياء النسبّة أولى من بقاء علامة التأنيث والجمع، ومع ذلك فلو أبقوا علامة التثنيّة والجمع لالتبس المنسوب إلى التثنيّة والجمع بالمنسوب إلى الواحد على لفظ التثنيّة والجمع"[176].

وعلل ذلك العكبري بأمرين: أحدهما أن النّسب يُنقل إلى الوصف، والوصف هنا يصير واحداً، لأن الموصوف واحدٌ، فينبغي أن يكون اللفظ مفرداً ليطابق المعنى، والثاني أنّ الجمع والنّسب معنيان زائدان فلم يجمع بينهما فراراً من الثّقل،

ولا يلبس لأنَّ الواحد المنسوب إليه لا يشتملُ على الجمع وليس المرادُ في النّسب الدلالة على الجمع بل النّسب إلى الجنس فيصير بذلك كالتمييز[177].وعلى الرغم من إجماع علماء اللغة على ضرورة رد المثنّى والجمع إلى المفرد عند النّسب إليهما إلا أن هناك أسماء يُمنع النّسب إلى مفردها، لأنه يوقع في اللّبس بغيرها، ومن ذلك النّسب إلى مدائن: مدائنيٌّ، وإلى جزائر: جزائريٌّ، لأن النّسب إلى مفردها يوقع في اللّبس، فلو قلنا: مدينيٌّ لوقع اللّبس بالمنسوب إلى المدينة، وجزريٌّ في النّسب إلى الجزائر لوقع اللّبس بالمنسوب إلى جزيرة[178].

---

(176) ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، **"علل النحو"** تحقيق محمود جاسم محمد، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط1، 1999م، ص545.

(177) العكبري **"اللباب علل البناء والإعراب"** ج2، ص154.

(178) ينظر عبد الله الفوزان **"دليل السالك إلى ألفية ابن مالك"**، ج2، ص182. رياض يوسف خلف وبحث **"ظاهرة اللبس في الصرف العربي"**، ص220.

ومن ذلك (ساداتيّ وعطياتيّ) في النّسب إلى سادات وعطيات أي جواز النّسب إلى جمع المؤنث السالم في الأعلام وما يجري مجراها دون حذف الألف والتاء، لأنَّ حذفها يوقع في اللّبس (بساديٌّ) المنسوب إلى سادة، و(عطيٌّ) المنسوب إلى عطية ويفرّق بينها من خلال المقاطع الصوتيّة فكلمة ساداتيٌّ {ص ح ح/ص ح ح/ص ح ص/ص ح ص} تتكون من أربعة، مقاطع أما ساديٌّ {ص ح ح/ص ح ص/ص ح ص} فتتكون من ثلاثة مقاطع، فكان هذا هو الفارق بين الكلمتين.

ومن ذلك (ساعاتيٌّ) في النّسب إلى الذي يعمل بالساعات، و(آلاتيٌّ) إلى الذي يعمل بالآلات، فلا تحذف الألف والتاء، لكي لا يلتبس بالساعيّ نسبة إلى ساعي البريد أو الساعي في رزقه، ولا إلى آليٌّ المنسوب إلى الآلة[179]. ويفرّق بين الكلمتيـن من خلال المقاطع الصوتيّة، فـ "ساعاتيٌّ" {ص ح ح/ص ح ح/ص ح ص/ص ح ص} تتكون من أربعــة مقاطــع صوتيّة، أمّا "ساعيٌّ" {ص ح ح/ص ح ص/ص ح ص} تتكون من ثلاثة مقاطع صوتيّة، فكان هذا الاختلاف في عدد المقاطع الصوتيّة هو الفارق بينها.

وقالوا بحرانيّ وبحرينيّ لا بحريّ في النّسب إلى بحرين، لكي لا يلتبس بالمنسوب إلى البحر[180]، وأنصاري في النّسب إلى الأنصار وأعرابيٌّ في النّسب إلى الأعراب[181]، لا عربيٌّ لأنَّ لكل واحد من اللفظين معنى خاص به، فالأعراب هم أهل البادية في حين أن العرب أهل الأمصار والمدن[182].

يظهر مما سبق أنَّ لعلم الأصوات دوراً كبيراً في أمن اللّبس بين بعض الكلمات عند النّسب إليها، فاختلاف الحركة الصوتيّة أو شكل المقطع الصوتيّ أو حتى عدد المقاطع الصوتيّة أدى إلى التفريق بين الكلمات.

النّسب إلى الأسماء التي تكون على وزن (فَيْعِل):

عند النّسب إلى الأسماء التي تكون على وزن "فيعِل" تحذف الياء الثانية إذا كانت الكلمة معتلّة العين، فنقول في النّسب إلى طيِّب: طيْبيٌّ، وليس طيِّبيٌّ، وذلك كراهية اجتماع كسرتين وأربع ياءات في نفس الكلمة، وأنَّ سبب حذف الياء الثانية دون الأولى هو خشية التباس "فيْعِل"

---

(179) ينظر رياض يونس خلف، بحث "ظاهرة اللبس في الصرف العربي – تطبيق على عدد من المسائل الصرفية –" بحث منشور ف مجلة التربية والعلم، المجلد 20، العدد1، 2013م, ص220.

(180) **تاج العروس** مادة بحر. وانظر ابن سيده **"المخصص"** ج4، ص161.

(181) ينظر سيبويه **"الكتاب"** ج3، ص379.

(182) ينظر ابن سيده **"المخصص"** ج4، ص165.

بعد النّسبة إليه ببناء اسم الفاعل، إذ أنّ الاسم "طَيّب" لو حُذِفت ياؤه الأولى لأصبح "طَيَبَ"، فتُقلب الياء ألفاً لوقوعها بين فتحتين، فتصبح الكلمة "طاب"، وبدخول ياء النّسب تصبح "طابِيّ" فيلتبس ببناء اسم الفاعل من طاب[183].

ويتضح ذلك من الكتابة الصوتيّة:

بدخول ياء النّسب على كلمة {طيّب ط ـَ ي / ي ـِ ب } تصبح {طيّبيّ ط ـَ ي / ي ــِ / ب ـِ ي / ي ـُ ن }، من خلال التقسيم المقطعي للكلمة يتبين لنا توالي ستّةَ أصوات متشابِهة ومتتالية، وهي الكسرات والياءات ، فالمقطع الأول منتهي بياء ساكنه {ط ـَ ي}، والمقطع الثاني قصير مفتوح يتكون من الياء المكسورة {ي ـِ }, والمقطع الثالث منتهي بياء ساكنه مكسور ما قبلها {ب ـِ ي}, وجاء المقطع الرابع مبتدأ بياء مضمومة {ي ـُ ن}، مما يجعل النطق ثقيلاً يستوجب التخفيف، ويتم ذلك بحذف بعض الياءات والكسرات إذ تم حذف المقطع الثاني الذي يتكون من الياء المكسورة {ي ـِ }، لتصبح الكلمة {طيْبيٌّ ط ـَ ي / ب ـِ ي / ي ـُ ن }.النّسب إلى الأسماء التي تكون على وزن "فَعِيل " "وفُعَيْل":

عند النّسب إلى الأسماء التي تكون على وزن "فَعِيل" و"فُعَيل" تحذف الياء على غير قياس, فيقال في النّسب إلى قريش: قُرشيٌّ، وإلى فَقيم: فَقمِيٌّ، وعدوه من بابِ الشّواذ، لأنَّ القياسَ يقتضي أَن تكون قُرَيشِيٌّ و فُقَيمِيٌّ[184]، وعلّة ذلك لكي لا تلتبس

هذه الأبنية بالمنسوب إلى قُريش (اسم دابة في البحر)، وبالمنسوب إلى (فُقيم بني كِنَانة)، وبالمنسوب إلى مُليح خُزاعة، لأنّهم قالوا فيها، قُرَيشيٌّ وفُقَيميٌّ ومُلَيحيٌّ[185]، ويحصل الفرق بينها في شكل المقاطع الصوتيّة, فقرشِيٌّ المنسوب إلى قُريش (اسم القبيلة) يتكون من أربعة مقاطع صوتيّة (ص ح/ص ح/ص ح ص/ص ح ص) أما قُرَيشِيٌّ المنسوب إلى قُريش "الحيوان في البحر "

---

(183) ينظر الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهري **"شرح التصريح على التوضيح"** ج2، ص542. وكتاب **"عدة أمن اللبس"** ص75.

(184) ينظر سيبويه **"الكتاب "** ج3، ص339. و ابن السراج **"الأصول في النحو"** ج72،3-73. و ابن جني **"اللمع في العربية "** ص123- 124.و أبو البركات الأنباري **"أسرار العربية"** ص321. و ابن يعيش **"شرح المفصل"** المجلد 3، ص445. و السيوطي **"همع الهوامع"** ج3 ص399-400. و الحملاوي **"شذا العرف في فن الصرف"** ص184-185.

(185) سيبويه **"الكتاب"**، ج3، ص335.

فيتكون من أربعة مقاطع أيضاً (ص ح/ص ح ص/ص ح ص/ص ح ص)، لكن الفرق بينهما يعود لشكل المقطع الصوتي، وهو أنَّ المقطع الثاني في كل منهما مُخْتَلِفٌ عن الآخر، إذ إنَّه يتكون من مقطع قصير مفتوح {ص ح} في قرشِيٌّ، ومن قصير مغلق بصامت (ص ح ص) في قريشِيٌّ.

وفي النّسب إلى مذهب أبي حنيفة قيل (حَنَفِيٌّ) والأصل (حنيفِيٌّ)، حُذِفت الياء كي لا يلتبس بالمنسوب إلى قبيلة بني حنيفة، إذ يُقال للفرد منهم: حُنيفِيٌّ، ويَحصُل الفرق بينهما في شكل المقاطع الصوتيّة، ف"حنفِيٌّ "{ ح َ / ن َ /ف ِ ي / ي ُ ن }

تتكون من أربعة مقاطع صوتيّة، و"حُنيفِيٌّ"{ح ُ / ن َ ي/ ف ِ ي/ ي ُ ن} المنسوب للقبيلة تتكون من أربعة مقاطع أيضاً، لكنَّ المقطع الثاني في كل منهما مختلف عن الآخر إذ إنّهُ في الأولى قصير مفتوح {ص ح} وفي الثاني قصير مغلق بصامت {ص ح ص}.

ويرى زيد القرالة أنَّهُ يمكن التفريق بينهما باختلاف الياء، "إذ يمكن النّسب إلى مذهب أبي حُنيفة بقولنا حُنَيفيٌّ، والياء الأولى هنا ياء لين، وينسب إلى بني حَنيفة فُيقال: حُنيفيٌّ، والياء هنا ياء لين، ولذلك يزول اللبس"[186].

كذلك النَّسب إلى المدينة المنورة يُقال: مَدنِيٌّ، والأصل مُدينِيٌّ، وذلك لكي يحصل الفرق بينها وبين المنسوب إلى مدينة المنصور، الذي يُقال لهُ: مُدينِيٌّ[187]، والفرق بينهما هو في شكل المقاطع الصوتيّة أيضاً، إذ إنَّ {مَدنِيّ /م َ /د َ /ن ِ ي/ي ُ ن} جاء المقطع الأول فيها محرك بالفتح، والمقطع الثاني قصير مفتوح {ص ح}, أما {مُدينِيٌّ /م ُ /د َ ي/ ن ِ ي/ ي ُ ن}

فمقطعها الأول مُحرَك بالضمة والمقطع الثاني قصير مغلق بصامت {ص ح ص}. ولو جاءت على مدِينيٌّ بياء المد، ومُدَينيٌّ بياء اللين فإنَّ ذلك يمثّل فارقاً، يزيل اللّبس كما يرى زيد القرالة في بحثه سالف الذكر.

أما إذا كانت الكلمة معتلّة العين فيجب أن تثبت الياء في النّسب، فالنّسب إلى طويل{طويلِيٌّ ط َ /و ِ ي/ ل ِ ي/ ي ُ ن}, وليس (طولي) بحذف الياء، لأنّه بحذف الياء تُقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذا يؤدي إلى لبس بإسم الفاعل من الفعل "طلى" عند النّسبة إليه، إذ نقول: طالِيٌّ[188].

---

(186) زيد القرالة، بحث **"التعليل الصوتي للظواهر الصرفية دراسة في النسب والتصغير"**، بحث مقدم لمؤتمر جامعة اربد الأهلية، 2009م.

(187) السيوطي **"همع الهوامع"** ج6، ص162.

(188) ينظر مجيد خير الله الزاملي كتاب**"علة أمن اللبس"** ص77.

من شواذ النّسب:

قالوا في النّسب إلى البصرة "بِصْريٌّ" بكسر الباء، والقياس يقتضي فتحها، وذلك خشية الالتباس بالمنسوب إلى بُصرى الشام[189]،

ونسبوا إلى الدهر بمعنى الشيخ الهرم: "دُهرِيٌّ" بضم الدّال، ليحصُل الفرق بينه وبين من يرجو الدهرَ ويخافُه وقياسه: دَهريٌّ[190]. وقالوا:"سَهليٌّ" بفتح السين وهو الرجل المنسوب إلى السَّهْلِ من الأَرضِ، للتفريق بينه وبين "سُهْلِيٌّ" بضم السين المنسوب إلى رجلٍ اسمه سَهْل[191].

وتظهر أهميّة علم الأصوات هنا من خلال الحركة الصرفيّة التي تلعبُ دوراً كبيراً في أمن اللَبس بين هذه الصيغ، فالضمّة والفتّحة والكسرة هي الّتي منعت التباس الصيغ ببعضها.

ومن الصيغ الصرفيّة التي أُمِنَ فيها اللَبس "مِروزيٌّ" في النّسب إلى مرو[192]، والأصل: "مرويٌّ"، لكن ذلك يوقعها باللّبس بإسم المفعول من الفعل روى، ومثله "رازيٌّ" في النّسب إلى الري[193]،

وعلّة دخول (حرف الزاي) علّة مقطعية صوتيّة إذ إنّهُ لو دخلت ياء النّسب على الكلمة لأصبحت (رايٌّ ra:yyun) {ص ح ح ص / ص ص ح ص } من التقسيم المقطعي للكلمة يظهر لنا تكون علّة مقطعيّةٌ، وهي ابتداء أحد المقاطع الصوتيّه بصوت ساكن، وهذا غير جائز في العربيّة، وللتّخلّص من هذا الإشكال دخـــل صـــوت (زاي) لتصبح الكلمة مِرْوَزِيٌّ {ص ح ص/ص ح/ص ح ص/ص ح ص}[194].

---

(189) ينظر المبرد **"المقتضب"** ج3 ص 146. وابن الوراق **"علل النحو"**, ص544.

(190) المبرد **"المقتضب"**، ج3 ص146. وابن الوراق **"علل النحو"** 544. العكبري **"اللباب في علل البناء والإعراب"** ج2، ص156.

(191) ابن سيده **"المخصص"** ج4 ص407.

(192) ابن سيده **"المخصص"** ج4 ص162. وانظر العكبري **"اللباب في علل البناء والإعراب"** ج2 ص156. **"حاشية الصبان"** ج4 ص283.

(193) ابن سيده **"المخصص"** ج4 ص162.

(194) مجموعة محاضرات في مادة دراسات متقدمة في علم الأصوات ألقاها الدكتور زيد القرالة، الفصل الصيفي 2015م، جامعة آل البيت. وانظر زيد القرالة، بحث **"حروف الوقاية بين مقولات القدماء وعلم اللغة الحديث"** بحث مقدم ضمن فعاليات مؤتمر: الموروث اللغوي والأدبي في عيون المحدثين, جامعة الزرقاء، 2015م.

ثانياً: التّصغير.

لغة: التّقليل والتّقليص من الحجم، واصطلاحاً: زيادة ياء ساكنه بعد ثاني الاسم مع تغيير هيئته لغرض، كالتّحقير والتّمليح، فيقال في قمر: قُمَيْر، وفي كتاب: كُتَيْب[195].

واصطلاحاً: "تغيير مخصوص بتحويل الاسم المعرب إلى الصيغ الّتي ذكرها المصنِف، وأغراضه كثيرة ترجع غالباً للتّحقير والتّقليل، منها: تصغير ما يتوهم كُبْرَهُ كجُبَيل، وتحقير ما يُتَوهَم عِظَمُهُ كأُسَيد، وتقليل ما يُتوهم كثرته كدُرَيهِمات، وتقريب ما يتوهم بعد زمنه، أو محله، أو قدره، كقُبَيل المغرب وفُوَيق الجبل، وأُصَيغر منك"[196]. ويكون التّصغير بإدخال ياء ساكنة في حشو الكلمة مع ضم الحرف الأول وفتح الثاني، أي أنَّه إجراء صوتيّ صرفيّ يحدث للكلمة، أي يكون تصغير الاسم الثلاثي على وزن " فُعيل "، ويُصغَر الاسم الرباعي على وزن "فُعيعل"، أي بزيادة عين مكسورة على "فُعيل"، أمّا الكلمات الّتي تزيد عن أربعة أحرف فتصغيرها يكون على وزن "فُعيعِيل"، أي بإدخال ياء المد(كسرة طويلة) بعد العين الثانية.

علّة إضافة تاء التأنيث إلى الأسماء المؤنثة عند تصغيرها:

عند تصغير الأسماء المؤنثة تُضاف تاء التأنيث إلى الاسم المصغر، فنقول في تصغير شجرة: شُجيرة، وبقرة: بُقيرة، وهند: هُنيدة، قال سيبويه: "اعلم أنّ كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيرهُ بالهاء، وذلك قولك في قَدَمٍ: قُدَيْمَةٌ، وفي يد: يُدَيَّةٌ، وزعم الخليل أنَّهم إنّما أدخلوا الهاء ليفرّقوا بين المؤنث والمذكر"[197]

وعلّة إضافة تاء التأنيث لكي لا يلتبس تصغير المؤنث بتصغير المذكر، إذ نقول في تصغير حُبلى: "حُبيلة"، لا حُبيل، لكي لا يلتبس بتصغير حبل[198]، وهو ما يستخدم لربط الدابة أو ما شابه ذلك، ومثلها تصغير سُعاد يكون: "سُعيدة"، لكي لا يلتبس بتصغير سعيد، ومثلها "زُنيبة" تصغير زينب[199]، وهناك ألفاظ مؤنثة لم تلحقها تاء التأنيث في التّصغير ويتحقق أمن اللّبس فيها بكثرة الاستعمال[200].

---

(195) **المعجم الوسيط** مادة صغر.

(196) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج 2**، ص317.

(197) سيبويه **"الكتاب"** ج3 ص481.

(198) ينظر السيوطي **"همع الهوامع"**، ج6 ص152.

(199) ينظر المرجع السابق ج6 ص152. وحاشية الصبان ج4 ص169.

(200) ينظر عبد الفتاح الحموز، بحث **"باب التّصغير في مظان النحو واللغة"**, مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد3، العدد 2, 1988م، ص151.

ويتحقق أمن اللّبس بتصغير الألفاظ الرباعية والخماسية المنتهية المشتملة على زيادات بإبقاء الزيادة في المصغّر، فـ حُبيرة وقُلينسية تصغير حُبارى وقلنسوة[201] وتصغير خنفساء، وزعفران، ومسلمان، ومشرقيّ، يكون خُنَيْفساء، وزُعَيْفران، ومُسَيْلمان، ومُشَيْرقيّ[202]، وذلك لكي لا تلتبس بتصغير الاسم الخالي من هذه الزيادات.

وتظهر أهمية علم الأصوات في أمن اللّبس هنا من خلال المقاطع الصوتيّة، فعدد المقاطع الصوتيّة وشكلها مختلف من كلمة إلى أخرى، فشُجيرة تصغير شجرة تتكون من ثلاثة مقاطع صوتيّة (ش ـُ / ج ـَ ي / ر ـَ ة)، بينما شُجير تصغير شجر تتكون من مقطعين صوتيّين (ش ـُ / ج ـَ ي ر).

ومثال ذلك أيضاً كلمة "حُبيلة" تصغير حُبلى تتكون من ثلاثة مقاطع صوتيّة{ح ـُ /ب ـَ ي/ ل ـَ ة }، بينما "حُبيل" تصغير حبل فتتكون من مقطعين صوتيين {ح ـُ /ب ـَ ي ل}.

أما الصفات الخاصة بالمرأة نحو: طالق، وحائض، وطامث، وناهد، وكاعب، ومرضع, فلا تلحقها تاء التأنيث، لأنّها خاصة بالمرأة، فيكون مصغّرها (طُليق، وحُيَيض، وطُميث، ونُهيد، وكُعيب، ومُريضع)، فلا يقع لبس بينها وبين المذكر.

تصغير ما كان معتل الثّاني:

عند تصغير الاسم الّذي ثانيه حرف علّة يُعاد حرف العلّة إلى أصله، فنقول في تصغير باب: بُويب، وكاتب: كويتب، وناب: نُييب، يقول ابن السراج: "حق هذا الاسم إذا صُغِرَ أن يردّ إلى أصلهِ، فإن كانت الألفُ منقلبةً من واو رُدت الواو، وإن كانت منقلبةً من ياء رُدت ياءٍ، نقول في ناب نُييب"[203]. ذهب محمد أمين الروابدة إلى أنّ الألف لم ترد إلى أصلها كما يُقال، لأنَّ أصلها ليس واواً أو ياءً، بل حركتان التقتا بعد حذف الواو والياء، فكوّنتا حركة طويلة وهي الألف، ولبيان ذلك ننظر في المثال الآتي: "باب " قيل أن أصلها { بَوَبَ //ب ـَ / و ـَ / ب ـَ } على وزن فَعَلَ, الواو وقعت بين فتحتين، فحُذِفت الواو بذلك، فالتقت الفتحتان، فكوّنتا حركة طويلة (الألف), فأصبحت الكلمة "باب"[204]،

---

(201) ينظر السيوطي "**همع الهوامع**" ج6 ص141.

(202) ينظر المبرد "**المقتضب**" ج2 ص260.

(203) ابن السراج "**الأصول في النحو**" ج3 ص37- 38 .

(204) ينظر محمد أمين الروابده، بحث "**التصغير في اللغة العربية نظرة في الدلالة والتحليل الصوتي**" ص26، مجلة مجمع اللغة العربية عدد79.

فهو يرى أنّ التّصغير يقع على البناء الأصلي للكلمة وليس ما حدث بعد الإعلال، فالتّصغير يكون على "بَوَبَ"، بضم الأول وكسر الثاني وإدخال ياء التّصغير، لتصبح الكلمة "بُوَيْب".

وأشار عبد الصبور شاهين إلى أنَّ سبب رد الكلمة إلى أصلها بقوله: "لأن التّصغير إجراء مستقل تتعرّض له الكلمة، فهو يتعامل مع مادتها، أي مع أصّلِها، كما أنه لا يتعرّض لأي إعلال فلأن هذا الصّوت الثاني يكون حينئذ بدايةَ مقطع نهايته ياء التّصغير، فموقعه موقع قوي بسبب وجود الحركة بعده،وهي عنصر أساسي في التّصغير[205].

وسواء أكان التّصغير يقع على البناء الأصلي للكلمة أم على البناء بعد إعلالها فإن سبب قلب الألف إلى واو أو ياء هو العلّة المقطّعية الّتي تنتّج بسبب تشكل مقطع مرفوض في العربيّة، ويظهر ذلك من الأمثلة الآتية[206]:

كلمـة (بابba:b) {ص ح ح ص} عند تصغيرها تصبـــح (بُايـــب bua:yb){ص ح/ ح ح/ص ص}.

ويتّضح من خلال التّقسيم المقطعي للكلمة تشكل علّة مقطعيّة، تتمثّل بأنّ المقطع الثاني تكون من حركة طويلة، والثالث تكون من صوتين ساكنين، وللتّخلص من هذه الإشكاليّة المقطعيّة قُلِبَ صوت المد الألف إلى واو بتأثير من ضمّة الحرف الأوّل، فأصبحت الكلمة (بُويب buwayb) {ص ح/ص ح ص ص}.

ومثلها كلمة (كاتب ka:tib){ص ح ح/ص ح ص}، فعند تصغيرها تصبح (كُايتب kua:ytib) (ص ح/ح ح ص/ص ح ص)، ويتّضح من التقسيم المقطعي للكلمة تكوّن إشكالية مقطعيّة تتمثّل بابتداء المقطع الثاني بحركة، وهذا غير جائز في العربيّة، وللتّخلص من هذا الإشكال المقطعيّ قُلِب صوت المد الألف واو بتأثير من ضمّة الحرف الأول فأصبحت الكلمة (كويتب kuwaytib {ص ح /ص ح ص/ص ح ص}.

يتّضح من الأمثلة أنّ التعديل الحاصل هو للوقاية من الإشكالية المقطعيّة، التي تحصل بدخول ياء التّصغير على الكلمة.

---

(205) عبد الصبور شاهين **"المنهج الصوتي للبنية العربية"** ص154.

(206) مجموعة محاضرات في مادة دراسات متقدمة في علم الأصوات ألقاها الدكتور زيد القرالة، الفصل الصيفي 2015م، جامعة آل البيت. وانظر، زيد القرالة، **بحث "التعليل الصوتي للظواهر الصرفية دراسة في النسب والتصغير"**، بحث مقدم لمؤتمر جامعة اربد الأهلية، 2009م.

وتصغّر كلمة (قيمة) على: (قُوَيمة)، وليس (قُييمة)، بسبب الإشكال الصوتيّ أيضاً، وتصغر (ديمة على دُوَيْمة)، و(ريح على رُوَيْح) و(مال على مُوَيْل)، وشذ من ذلك كله (عيد)، حيث تصغر على (عُيَيد)، وكان القياس (عُوَيد)، بقلب الياء واواً لأنّهُ مشتق من "العَوَد" وجمعه أعياد وذلك ليحصل الفرق بينه وبين تصغير (عود) الذي جمعه أعواد[207]، ويحصل الفرق بينهما من خلال السّياق الذي ترد فيه كل منهما.

[207] ينظر سيبويه **"الكتاب"** ج3، ص460،458. العكبري **"اللباب علل البناء والإعراب "** ج2، ص166. ومجيد خير الله الزاملي **"علة أمن اللبس "** ص66.

الفصل الثاني

أمن اللَبس في المستوى النّحْوي في ضوء علم الأصوات

- علم الأصوات وأثره في بعض الأبواب النّحويّة.

  - إسناد الفعل المضارع المعتلّ الآخر إلى واو الجماعة وياء المخاطبة.
  - توكيد الفعل المضارع وفعل الأمر المسندين إلى ألف الاثنين.
  - جزم الفعل المضارع.
  - فعل الأمر.

- التّنغيم وأثره في التّفريق بين الاستفهام والنّفي والتّعجب.

- أهمية الحركة في الدّلالة على المعنى.

  - علّة إلحاق ألف الندبة بما قبلها.

الفصل الثاني

أمن اللَبس في المستوى النّحْوي في ضوء علم الأصوات

مدخل.

من المعروف أنّ المنهج النّحويّ القديم كان لا يدع مسألة نحويّة تمر دون أن يعلّلها، ويقدم لها التفسير المناسب، لكنّ هذه التفسيرات كان منها ما هو منطقي وأقرب إلى الواقع، إذ قدمَ تفسيراً مناسباً للقضيّة التي يناقشها، ومنها ما جاء مفتعلاً ما يلبث أن يسقط إذا ما وضع أمام المنطق العلمي، ويعود السبب في ذلك إلى عدم نضوج الدراسات اللّغويّة انذآك ولا سيما الصوتيّة منها. لكننا لا ندعي عدم معرفة اللّغويين بعلم الأصوات، فقد جاءت الملاحظات الصوتيّة مبثوثة في الكتب اللّغويّة، كما وردت في كتاب العين للخليل الواضع الأول لأصول علم الأصوات[208]، وكتاب سيبويه وكتب ابن جني، وغيرها من الكتب.

وفي العصر الحديث ونتيجة نضوج الدّراسات اللّغوية نجد أن أمن اللّبس في بعض المسائل النّحويّة يعود لأسباب صوتيّة، إذ أُمِنَ اللَبس بين هذه الأبواب بواسطة الحركات الصوتيّه، أو بالتّنغيم الصوتيّ، فالتّنغيم هو الإطار الصوتي الّذي تقال به الجملة في السياق[209]، فاختلاف النّغمة الصوتيّه وطريقة النّطق يؤدي إلى اختلاف المعنى الدّلاليّ للجمل، وبذلك يحصل الفرق بين جمل الاستفهام، والنّفي، والخبر، والتّعجب، والإنكار والتحسر، وغيرها، فالتّنغيم يُزيل اللّبس عن معنى الجُمل وبه يُدرك الفرق بين المعان.

---

(208) ينظر هادي عطية الهلالي **"نشأة دراسة حروف المعاني وتطورها"**، ص23.

(209) تمام حسّان، **"اللغة العربيّة معناها ومبناها "**، ص226.

المبحث الأول علم الأصوات وأثره في بعض الأبواب النّحويّة

أولاً: إسناد الفعل المضارع المعتلّ الآخر إلى واو الجماعة وياء المخاطبة.

عند إسناد الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء إلى واو الجماعة نحذف الياء ونضم ما قبل الواو، فالفعل "يرمي" مثلاً بدخول واو الجماعة يصبح "يرمُون "، والأصل "يرميون"، قيل استُثقِلت الضّمة على الياء، فنُقِلَتْ إلى الميم فسُكِّنِتْ الياء فصار اللّفظ "يرمُيْوْن"، قيل التقى ساكنان الياء والضّمير، فحُذِفت الياء لالتقاء السّاكنين، وقُلبت الضّمة كسرة للدّلالة على الياء المحذوفة، فأصبح الفعل"يرمِون" فأثّرت الكسرة في الواو فقلبتها ياء، فصار الفعل إلى "يرمين"، فيلتبس بذلك بالمسند إلى نون النسوة، يقول ابن جنّي: " وذلك أنّك لو حذفت الضّمه في (يرميون) ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى (يرمِون)، ثم وجب قلب الواو ياء، وأن تقول: هم (يرمين)، فتصير إلى لفظ جماعة المؤنث"[(210)].

لكنّ حقيقة ما حصل بدخول واو الجماعة على الفعل المعتل هو بعض التغيّرات الصوتيّة الّتي تتشكّل في معظمها لعلــل مقطعيّة، فالفعـل (يرمي + واو الجماعة) {ص ح ص/ص ح ح +ح ح} يصبح يرميون {ص ح ص/ص ح ح/ح ح ص }، من خلال التّقسيم المقطعيّ نجد أنَّهُ تشكّل مقطع مرفوض في العربيّة، وهو ابتداء المقطع الأخير بحركة، والمقاطع لا تبدأ بحركات, وللتّخلص من هذا المحذور الصوتيّ تحذف الياء ليصبح الفعل (يرمون) {ص ح ص/ص ح ح ص}.

ومثله الفعل (يعطي + واو الجماعة){ص ح ص/ص ح ح + ح ح } يصبح الفعل يعطيون { ص ح ص/ص ح ح/ح ح ص}, من خلال التّقسيم المقطعيّ نجد أنَّ المقطع الأخير ابتدأ بحركة، وللتّخلص منها حُذِفَتْ الياء ليصبح الفعل يُعطون{ ص ح ص/ص ح ح ص}[(211)].

---

(210) ابن جني **"الخصائص"**، ج3، ص139.

(211) مجموعة محاضرات في مادة دراسات متقدمة في علم الأصوات ألقاها الدكتور زيد القرالة، الفصل الصيفي 2015م، جامعة آل البيت. وانظر زيد القرالة بحث **"مسالك الفعل المضارع بين الإعراب والبناء رؤية صوتية"**، مجلة مجمع اللغة العربية السوري، ص24.

ثانيا: إسناد الفعل المضارع إلى نون النسوة.

ومما يوقع في اللَبس أيضاً إسناد الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو إلى نون النّسوة، يقول ابن جنّي: "كذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزوين إلى الزّاي لصار التقدير "تغزُيْنَ"، فوجب أن تقلب الياء لانضمام الزّاي قبلها واواً، فتقول للمرأة: (أنتِ تغزون)، فيلتبس بجماعة المذكّر فهذا حكم المضموم مع المكسور"[212]، فابن جني يذكر لنا سبب نقل حركة الواو إلى ما قبلها، وقلبها كسرة، وذلك لمناسبة الياء، أي انّهُ يعلل بالتقاء السّاكنين كما فعل غيره، إذ علّل بعضهم إلى أنّ سبب حذف الواو التقاء السّاكنين، يقول مجيد الزاملي: "عند إسناد الفعل المضارع المعتلّ الآخر بالواو نحو"يغزو" إلى نون النّسوة، نقول: "تغزين"، والأصل "تَغْزَوين"، نقلت حركة الواو إلى الزّاي بعد حذف حركتها، فصار اللفظ "تغزِوْيْن"، فالتقى ساكنان، الواو والضّمير، فحذفت الواو للتّخفيف، وأصبح الفعل تغزِين"[213].

لكن إذا ما نظرنا إلى علّة ذلك في المنهج الصّوتي نجد أنّ سببه تعديل صوتيٌّ، يعود إلى تتابع مدّين، هما الواو في نهاية الفعل وياء الضّمير, كما يتضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

الفعل (تغزو +ينَ){ ص ح ص / ص ح ح + ح ح / ص ح} عليه يصبح تغزوين { ص ح ص / ص ح ح / ح ح / ص ح}, فنجد من خلال المقطعيّة الصوتيّة أنّ احد المقاطع الصوتيّة تكوَّن من حركة طويلة، والمقاطع في العربيّة لا تتكون من حركات ولا تبدأ بها، وللتّخلص من هذا الإشكال المقطعيّ تُحْذَف الواو، ليصبح الفعل تغزين {ص ح ص/ص ح ح/ص ح }[214].

ومثله الفعل (ترنو +ينَ){ص ح ص/ص ح ح +ح ح/ص ح} يصبح الفعل ترنوين {ص ح ص/ص ح ح/ح ح/ص ح}، تشكّل مقطع مرفوض وللتّخلص منه تحذف الواو ليصبح الفعل ترنين {ص ح ص/ص ح /ص ح}[215].

---

(212) ابن جني **"الخصائص"** ج3,ص139.

(213) مجيد خير الله الزاملي **"علة أمن اللبس"** ص38.

(214) مجموعة محاضرات في مادة دراسات متقدمة في علم الأصوات ألقاها الدكتور زيد القرالة، الفصل الصيفي 2015م، جامعة آل البيت.

(215) ينظر بحث الدكتور زيد القرالة، بحث **"مسالك الفعل المضارع بين الإعراب والبناء – دراسة صوتيّة"**، بحث مقبول للنشر في المجمع العلمي العربي بدمشق، ص 23.

إنّ حقيقة ما حصل بدخول نون النّسوة على الفعل المضارع تشكّل إشكالية مقطعيّة، تمثّلت في أنَّ المقطع قبل الأخير يتكون من حركة طويلة {ح ح }، وهذا المقطع مرفوض في العربيّة وللتّخلص من هذا الإشكال المقطعيّ يُحذف صوت المد (الحركة الطّويلة)، ويُكسر ما قبلهُ مناسبة للياء، لكي لا تؤثّر الضّمة في الياء فتقلبها واواً، فيلتبس بالمسند إلى الجماعة، إذ أنّه بعدم قلب الضّمه كسرة يصبح الفعل " تغزون"، أي تقلب الياء واواً لمناسبة حركة الضّمة، وعندئذٍ يحصل لبسٌ بين المسند إلى واو الجماعة (تغزون) والمسند إلى نون النّسوة السابق الذكر.

ثالثاً: توكيد الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين.

عند دخول نون التّوكيد الثقيلة أو الخفيفة على الفعل المضارع فإنّ ما قبل النون يفتح سواء أكان الفعل في موضع رفع أم في موضع جزم، نحو: "لا تضربَنَّ"، وقيل إنّ علّة هذا لمنع التقاء السّاكنين، وهما الحرف المجزوم بالسكون ونون التّوكيد الخفيفة وهي ساكنة والثّقيلة التي تتكون من حرفين أولهما ساكن، وأنّهم كرهوا ضمّهُ وكسرهُ لكي لا يلتبس الضم بالجمع،والكسر بفعل المؤنث، والعلّة في الرّفع كالعلّة في الجزم، لأنهم لو تركوا الضّم لالتبس بالجمع[216].

ففي حالة توكيد الفعل المجزوم (لا تضربْ +نَّ) taḍrib+nna{ص ح ص/ص ح ص + ص ص ح} تصبح الكلمة (تضربْنَّ ص ح ص/ص ح ص/ص ص ح)، نجد أنّهُ تشكل عندنا محذور صوتيّ والمتمثل بأنّ المقطع الأخير ابتدأ بساكن (ص ص ح)، وهذا ما لا تجيزه العربيّة فيحرّك الحرف الأخير في الفعل بالفتحة ليصبح التركيب (لا تضربَنَّ) {ص ح ص / ص ح / ص ح ص/ ص ح } .

كذلك الفعل (لا تدعو +نَّ) tad?u: + nna (ص ح ص/ص ح ح +ص ص ح) تصبح الكلمة (تدعون ص ح ص/ص ح ح/ص ص ح)، نجد أنَّ المقطع الأخير قد ابتدأ بساكن، وتحاشياً لهذا المحذور الصوتيّ تقلب واو المد ليناً وتحرّك بالفتح ، فيتشكّل مقطع جديد من صوت اللين والنون الاولى لتصبح الكلمة (تدعوَنَّ ص ح ص/ص ح/ص ح ص/ص ح)، وعلّة تحريك الفعل بالفتح لإزالة اللّبس بينه وبين الفعل المسند إلى الجماعة الّذي يحرك بالضم[217].

---

(216) ينظر سيبويه **"الكتاب"**،ج3، ص519. وانظر بحث الدكتور زيد القرالة سالف الذكر ص 12 وما بعدها.

(217) ينظر زيد القرالة **"بحث مسالك الفعل المضارع"**، مجلة مجمع اللغة العربية السوري ص23.

وإذا كان الفعل المضارع مرفوعا مسنداً إلى الف الاثنين نحو(تقومان)، ودخلت عليه نون التوكيد الثقيلة، نقول: " تقومانِ"، والأصل "تقومانِنِّ"، قيل اجتمعت ثلاث نونات متتاليات وهو أمر غير جائز في العربيّة، قيل تحذف نون الرفع لوجود ما يدل عليها وهو عدم وجود ناصب أو جازم[218]، وبحذف نون الرفع قيل يلتقي ساكنان، ألف التثنيّة والنون السّاكنة من نون التوكيد الثقيلة -لأنّ الحرف المشدّد يتكون من حرفين أولهما ساكن والثاني متحرك – ولا نحذف الألف، كي لا يلتبس المسند للمثنّى بالمسند إلى المفرد[219]، يقول سيبويه: "إذا كان فعل الاثنين مرفوعاً، وأدخلت النّون الثقيلة، حُذِفَت نون الاثنين لاجتماع النّونات، ولم نحذف الألف لسكون النون، لأن الألف تكون قبل الساكن المُدغَم، ولو أذهبتها لم يعلم أنّك تريد الاثنين ولم تكن الخفيفة ههنا لأنّها ساكنة وليست مُدغمة، فلا تثبت مع الألف ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد"[220].

إنّ حقيقة ما حصل بدخول نون التوكيد الثّقيلة على الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين، هو تغير صوتيّ يتشكل بسبب علّة مقطعية، كما يظهر ذلك على النحو الآتي:

الفعل (يقومان + نِّ yaquma:n+nni) {ص ح/ص ح ح/ص ح ح +ص ص ح} بدخول نون التوكيد الثقيلة يصبح (يقومانِّ ص ح/ص ح ح/ص ح ح ص/ص ص ح) وقع محذور صوتيّ، وهو أن المقطع الأخير ابتدأ بساكن، وللتّخلص من هذا المحذور تحذف نون الرّفع، ليصبح الفعل (يقومانِّ) {ص ح/ص ح ح/ص ح ح ص/ص ح}، وهذا الّذي عبر عنه القدماء بالحذف لتوالي الأمثال، وفي المنهج الصّوتيّ وقع الحذف لتلافي المحذور الصوتيّ المتمثّل في ابتداء المقطع بالساكن[221].

---

(218) ينظر زيد القرالة **"بحث نون الوقاية التسمية والوظائف اللغوية "**، المجلة الأردنية في اللغة العربية – جامعة مؤتة ص141.

(219) زيد القرالة **"بحث مسالك الفعل المضارع"**، مجلة مجمع اللغة العربية السوري، ص27.

(220) سيبويه **"الكتاب"**، ج3, ص519.

(221) مجموعة محاضرات في مادة دراسات متقدمة في علم الأصوات ألقاها الدكتور زيد القرالة، الفصل الصيفي 2015م، جامعة آل البيت. وينظر بحث مسالك الفعل المضارع سالف الذكر، ص 27.

رابعاً: جزم الفعل المضارع.

من الأبواب النحوية الّتي يقع فيها لبس جزم الفعل المضارع، إذ يجزم الفعل المضارع بالسكون أو بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة، وبحذف حرف العلّة إذا كان معتل الآخر[222]، ويقع اللّبس عند حذف حرف العلّة[223]، وقد علّل اللّغويون ذلك بلكي لا يالتبس الجزم بالرفع، يقول سيبويه: "واعلم أنّ الآخر إذا كان يسكن في الرفع حُذِفَ في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع، وذلك قولك: لم يرمِ، ولم يغزُ، ولم يخشَ، وهو في الرفع ساكن الآخر، لتقول: هو يَرْمي، ويَغْزو، ويَخْشى"[224] ويقول السيوطي: "التحقيق أنّ هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم، لأنّ الجازم لا يحذِفْ إلا ما كان علامة للرّفع، وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة ضمّة مقدّرة، ولأنّ الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها، لأنّها أصلية أو منقلبة عن أصل، والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه، فالقياس أنّ الجازم حذفَ الضّمة المقدّرة، ثم حذفَ الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة"[225].

لكن في حقيقة الأمر أنّ الذي حصل ليس حذف حرف العلّة، بل هو تقصير للحركة الطّويلة[226]، والّذي جعل النحاة يعلّلون ذلك بالحذف هو عدم تفريقهم بين أصوات المدّ واللين[227].

وعليه فالّذي حصل هو حذف جزئي للحركة الطّويلة، وهو ما يعرف بالاجتزاء للحركة عن صوت المد[228]، فلو حذِفَ صوت المد كلّه لبقي الصامت الذي يسبقه منفرداً، أي أنَّه شكّل مقطعاً جديداً لكنّهُ مرفوض، فلا يوجد مقطع في العربيّة يتكون من صامت مفر[229]،

---

(222) ينظر سيبويه **"الكتاب "** ج1، ص19. العكبري **"اللباب في علل البناء والاعراب "** ج1، ص65.

(223) سيبويه **"الكتاب"** ج1، ص23.

(224) المرجع السابق ج1، ص23.

(225) السيوطي **"همع الهوامع"**، ج1, ص178.

(226) زيد القرالة، كتاب **"الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي"**، عالم الكتب الحديث، 2004م، ص117.

(227) ينظر كمال بشر **"دراسات في علم اللغة"** ص75- 77. وكتابه **"علم الأصوات"**، ص432. وزيد القرالة **"بحث مسالك الفعل الضارع "** ص5.

(228) ينظر زيد القرالة، بحث **"ياءات القرآن الكريم بين الحذف والقلب والتسكين – دراسة صوتية"**، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 5، العدد (2/ب)، 1430 ه/2009م، ص 178.

(229) زيد القرالة بحث **"مسالك الفعل المضارع"**، ص8.

ويتضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

يرمي :yarmi (ص ح ص/ص ح ح) ⟵ لم يرمِ :yarmi (ص ح ص/ص ح)، لكن لو حذف صوت المد على رأي القدماء لأصبح الفعل يرم yarm(ص ح ص/ص) تشكل مقطع مكون من صامت وهذا غير جائز في العربيّة؛ مع التفريق بين حالتي الوصل والوقف، ففي الوقف جائز قبول البنية المقطعية التقاء الساكنين.

ومثال ذلك أيضا الفعل:

يخشى {ص ح ص/ص ح ح }⟵ لم يخشَ {ص ح ص/ص ح}

والفعل يغزو {ص ح ص/ص ح ح}⟵لم يغزُ{ص ح ص/ص ح}

وهذا الذي أشار إليه عبد الصّبور شاهين بقوله:" ونرى نحن أنّ عين الفعل في الأمثلة الثّلاثة السابقة لا تتحمل أيّةَ حركة قبل أصوات العلّة في أواخرها، بل أنّ أصوات العلّة هي حركات عين الفعل، وكل ما حدث في حالة الجزم هو اختصار الحركة الطّويلة إلى قصيرة، ليس إلا، تماماً كما تحذف الحركة القصيرة من آخر الفعل الصحيح، فعلامة الجزم في الصحيح والمعتل هي حذف حركة قصيرة من آخره "[230].

وعلّل مجيد الزاملي ذلك بقوله: "إنَّ حذف حرف العلّة في حالة الجزم ليس للتّفريق بين حالة الرّفع وحالة الجزم، وإنما حُذِفَ حرف العلّة في الجزم لأنَّ الجزم يعني القطع, ولما قطعوا الحركة وأسقطوها في الفعل الصحيح الآخر وجعلوا مكانها السكون وأسقطوا النون عندّ الجزم في الأفعال الخمسة، جاءوا إلى حالة جزم المعتل، وليس فيه حركة يسقطونها، فكان عليهم أن يفعلوا شيئاً للجزم حتى يظهر له أثر، فقالوا بحذف حرف العلَّة من كل فعل مضارع معتلّ الآخر, فأصبحت علامة جزم الفعل المعتلّ حذف حرف العلة نحو: لم يسعَ، ولم يدنُ، ولم يرمِ"[231]؛ وهذا التعليل عليه مآخذ كثيرة.

---

(230) عبد الصبور شاهين **"المنهج الصوتي للبنية العربية"**، ص18.

(231) مجيد خير الله الزاملي **"كتاب علة أمن اللبس"**، ص 125.

خامسا: فعل الأمر.

من الأبواب النّحويّة التي يقع فيها لبس ويؤمَن من خلال الصّوت اللُّغوي، التباس أمر المذكر بالمؤنث، إذ يقع اللّبس بين ياء المتكلِّم وياء المخاطبة[232], "يقول الناظم: بل لأنَّها تقي الفعل اللّبس في (أكرَمَني) – في الأمر – فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة, وأمر المذكر بأمر المؤنّث، ففعل الأمر أحق بها من غيره، ثم حُمِلَ الماضي والمضارع على الأمر"[233]، يقول السيوطي في حديثه عن نون الوقاية:"إنّها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل أكرَمَني ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه"[234].

تمثّل الآراء السابقة إدراكاً للقيمة اللّغويّة من قبل النحاة، على الرغم من قصورها، إلا أنّهم لم يتنبهوا إلى ضبط بناء الكلمة عندما تكون للمتكلِّم وضبطها عندما تكون للمخاطبة[235], إذ إنَّ النون دخلت على الفعل للوقاية من الإشكاليّة المقطعيّة التي تحصل بدخول ياء المتكلم.

فمثلاً الفعل {اضرب ص ح ص/ص ح ص}, نجد أنَّ المقطع الأخير فيه مقطع قصير مغلق بصامت {ص ح ص}، وبدخول ياء المتكلم الّتي تعتبر حركة طويلة {ح ح} يصبح بناء الكلمة {اضربي ص ح ص/ص ح ص/ح ح} نجد أنّهُ تشكّل لدينا مقطع مكون من حركة، والمقطع في العربيّة لا يتكوّن من حركة ولا يبدأ بها[236]، فكان لا بد من دخول نون الوقاية لإقامة المقطع الصوتيّ[237]، لتصبح الكلمة {اضرِبْني ص ح ص/ص ح ص/ ص ح ح} ومثال ذلك أيضاً الفعل {حدَّثْ ص ح ص/ص ح ص } يتكون من مقطعين صوتيّين كل منهما قصير مغلق بصامت, وبدخول ياء المتكلم تصبح الكلمة{حدّثي ص ح ص / ص ح ص/ح ح}, تشكل مقطع مرفوض في العربيّة وهو الحركة الطّويلة {ح ح}، وعليه دخلت نون الوقاية للوقاية من تشكّل هذا المقطع لتصبح الكلمة {حدِّثني ص ح ص/ص ح ص/ص ح ح}.

---

(232) ينظر المرجع السابق، ص142.

(233) الأشموني، علي بن محمد، **"شرح الأشموني لألفية ابن مالك"**، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط1، 1998م، ج1, ص124.

(234) السيوطي **"همع الهوامع"** ج1, ص223.

(235) زيد القرالة **"بحث نون الوقاية: التسمية والوظائف اللغوية"** ، ص137.

(236) عبد الصبور شاهين **"المنهج الصوتي للبنية العربية"**، ص72.

(237) زيد القرالة **"بحث نون الوقاية: التسمية والوظائف اللغوية"**, ص139.

ومثله ارسم { ص ح ص/ص ح ص} ⟵بدخول ياء المتكلّم ونون الوقاية تصبح الكلمة ارسمني {ص ح ص/ص ح ص ح ح}[238].

المبحث الثاني التّنغيم وأثره في التّفريق بين الاستفهام والخبر والنّفي والتّعجب

يقع لبس بين هذه الأساليب اللّغويّة في اللّغة العربيّة إذا لم يُحسَنْ استخدام العلامات الإعرابيّة للتّفريق بينها، إذ إنّ الفارق هو العلامة الإعرابيّة، يقول الأنباري: "فإن قيل فالفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب وليس بأصل فيه، لأنّ الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وذلك لأنَّ الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض, يدلك على ذلك أنّك لو قلت: ما أحسنَ زيداً! لَكُنتَ مُتَعجِباً، ولو قلت: ما أحسنَ زيدٌ. لكنت نافياً، ولو قلت: ما أحسنُ زيدٍ ؟ لكنت مستفهماً، فلو لم تُعرِب في هذه المواضع لالتبس التّعجب بالنّفي، والنّفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض، وإزالة الالتباس واجب"[239].

يتّضح من قول الأنباري إدراكهُ أهميّة ظهور العلامة الإعرابيّة لأمن اللَبس بين هذه الأساليب. لكن في حقيقة الأمر أنَّ الّذي يُحقِقُ أمن اللَبس بين هذه الأساليب هي النّغمة الصوتيّة، إذا ما اختفت العلامة الإعرابيّة، وأدوات النّفي، وأدوات الاستفهام، إذ إنّ لكل أسلوب منها نغمة صوتيّة، تُعد جزءاً من النّطقِ نفسه، وهذا الذي فَطِنَ ابن جنّي إليه وأدرك أهميّته، وأشار إليه بقوله: "ومن ذلك لفظ الاستفهام، إذا ضامه معنى التّعجب استحال خبراً، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ، أيُ رجل فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولستَ مستفهِمَاً. وكذلك مررتُ برجلٍ، أيّما رجل، لأن ما زائدة. وإنّما كان كذلك لأنّ أصل الاستفهام الخبر، والتّعجب ضرب من الخبر، فكأن التّعجب لمّا طرأ على الاستفهام إنّما أعاده إلى أصله: من الخبرية"[240].

وإذا كان ابن جنّي لم يستعمل مصطلح التّنغيم صراحة إلا أنّ كلامه يتضمّن مفهومه، لأنّ أسلوب كل من الاستفهام والتّعجب لا يتحقّق إلا بالتّنغيم

---

(238) ينظر المصدر نفسه، ص139.

(239) الأنباري "**أسرار العربية**", ص26.وانظر مجيد خير الله الزاملي "**كتاب علة أمن اللبس**",ص157. وزين الخويسكي كتاب "**مواضع اللبس عند النحويين والصرفيين**" دار المعرفة الجامعية،1989, ص31.

(240) ابن جني "**الخصائص**"، ج3، ص269.

ويعتبر الترقيم علامة كتابية تشير إلى التّنغيم، لكن التّنغيم أوضح من الترقيم في الدّلالة على المعنى، فلم يكن للعرب نظام للترقيم كالذي نعرفه الآن، وربما أهمِلَت أن تُذكر الأدوات في الجملة العربيّة اتكالاً على دور النّغمة الصّوتيّة، ومع ذلك لم يكن ثمةَ مفر لمن دونوا التراث من الاحتفاظ دائماً بهذه الأدوات، بسبب عدم وجود ذلك الترقيم، أو التنغيم في الكتابة، فكان لا بد لهم من ضمان أمن اللّبس في المعنى باطراد ذكر الأدوات[241].

ومن الأمثلة على الجمل التي يقع فيها التباس بين الاستفهام والخبر ويفهم من خلال النّغمة الصوتيّة، بعض الآيات القرآنية، مثل قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رحيم﴾[242]، ذهب بعض المفسرين إلى أنَّ جملة "تبتّغي" جملة استفهامية وتقدير الكلام: أتبتغي؟ بحذف الهمزة، والحكم بأنها استفهامية إنّما يرجع في حقيقة الأمر إلى التّنغيم، من غير تقدير محذوف لأنّ الكلام مفهوم من غير تقدير شيء[243].

ومن الآيات القرآنية التي يقع فيها لبس بين الاستفهام والخبر وتعتمد على التّنغيم لفهمها, قوله تعالى ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [244]، وتقدير الكلام (أَوَ تلك نعمة تمنّها عليَّ؟)، فالاستفهام في الآية الكريمة يفهم من النّغمة دون الحاجة إلى أداة استفهام. ومنها قوله تعالى ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ [245]، من النظرة الأولى على جملة (يحلفون) نجد أنّها تدل على الإخبار، لكنّها إذا ما قرأت بنغمة معيّنة نجدها تدل على الاستفهام، وذلك بتقدير (أيحلفون؟)، حُذِفت أداة الاستفهام، واستُغني عنها بالنّغمة الصوتيّة لفهم الآية الكريمة.

---

(241) ينظر تمام حسّان **"اللغة العربية معناها ومبناها"**، ص227.

(242) سورة التحريم، الآية 1.

(243) ينظر أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف **"البحر المحيط"**،ج8,ص290. وكمال بشر كتاب **"علم اللغة العام"**، ص246.

(244) سورة الشعراء، الآية 22.

(245) سورة التوبة، الآية 62.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[246] وتقدير الآية (أومن ذريتي ؟)، أي يسأل الله عز وجل هل هذا الأمر له ولذريته من بعده، فعند النّظر في الآية الكريمة لا نجد أيّ قرينه دالة على الاستفهام لكن يُفهَم ذلك من خلال النّغمة الصوتيّة للآية الكريمة[247].

ومما يقع فيه لبس بين الخبر والاستفهام في الأدب العربي ما أورده ابن جنّي من بيت الشعر للشاعر عمر بن أبي ربيعة[248]:

(ثم قالوا: تحبّها قلتُ: بَهْرا عَدَدَ القَطْر و الحصى والتُرَابِ)[249]

ويرى أن المراد (أتحبها ؟) بقوله: "أظهر الأمرين فيه أن يكون أراد أتحبها؟ لأنه ورد بيت قبل ذلك دلَّ عليه وهو قول الشاعر:

(أبرزوها مثل المَهَاة تَهادى بين خَمْسٍ كواعبٍ أتراب) [250]

واضح من قول ابن جنّي إدراكه لأهميّة التّنغيم الذي يشير إلى أنَّ الجملة استفهاميّة، من غير ذكر للأداة الصرفيّة، فالنّغمة الصوتيّة هي التي أغنت عن ذكر أداة الاستفهام.

ومما يقع فيه لبس بين الاستفهام والتّعجب قوله تعالى ﴿أُولَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [251]

---

(246) سورة البقرة، الآية 124.

(247) ينظر الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد **"معاني القرآن"** ، تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج1, ص76.

(248) ابن جني **"الخصائص"**،،ج2 ص 281.

(249) عمر بن أبي ربيعة، "ديوانه"، تحقيق فايز فارس، دار الكتاب العربي، ط2، 1996م, ص67.

(250) المرجع السابق ص67.

(251) **سورة البقرة** الآية 175.

، لا يفهم المراد من الآية الكريمة هل هو استفهام أو تعجب إلا من خلال النّغمة الصوتيّة، فقد جاءت (ما) هنا تعجبية، بمعنى { أتعجب من شيء أصبرهم ! }, أو استفهامية بتقدير {أيُّ شيء أصبرهم ؟ }[252]، والوجهان ذكرهما الفراء في معاني القرآن، الأول: فما الذي أصبرهم على النار؟ استفهاماً، والثاني فما أجرأهم على النار! [253].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ [254]، {ما} هنا جاءت على وجهين، إما استفهامية بمعنى {أي شيء حمله على الكفر؟}, أو تعجبيه بمعنى{ أتعجب من سبب الكفر!} [255]، ويفرّق بينهما من خلال النّغمة الصوتيّة.

المبحث الثالث أهميّة الحركة في الدّلالة على المعنى

أدركَ اللّغويّون أهميّة الحركة في الدّلالة على الأبواب النّحويّة والتفريق بينها يقول الزجاجي (ت340): "إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، فقالوا ضرب زيدٌ عمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا ضُرِبَ زيدٌ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أنَّ الفعل ما لم يسم فاعله، وأنَّ المفعول قد ناب منابه. وقالوا: هذا غلام زيدٍ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتَّسعوا في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"[256].

---

(252) ينظر أبو البركات الانباري، كتاب **"البيان في غريب إعراب القرآن"**، تحقيق طه عبدالحميد السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، ص103.

(253) ينظر الفراء **"معاني القرآن"**، ج1،ص138.

(254) **سورة عبس** الآية 17.

(255) ينظر **"البيان في غريب إعراب القرآن"**، ج1,ص494.

(256) الزجاجي **"الإيضاح في علل النحو"**، ص69-70.

ويقول ابن فارس: "من العلوم الجليلة التي خَصّت بها العرب الإعرابُ الّذي هو الفارق بين المعاني المتكافِئَة في اللّفظ، وبه يعرف الخبر الّذي هو أصل الكلام ولولاه ما مُيز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعتٌ من تأكيد"[257]، وهو يقصد بالإعراب هنا الحركات الإعرابيّة، إذ أنّها دلائل الإعراب تعين في فهم الأبواب النّحويّة والتّمييز بينها[258].

علّة إلحاق ألف الندبة بما قبلها:

النّدبة هي إظهار التفجع ومد الصوت، وعلامته (يا، وا)، ولا يجوز أن تُحذَف منها هذه العلامة[259]، والنّدبة من الأبواب النّحويّة الّتي يقع فيها لبس[260]، إذ يقع بين المذكر والمؤنث، والمثنى والجمع، يقول سيبويه في باب ما تكون فيه ألف النّدبة تابعة لما قبلها: "إن كان مكسوراً فهي ياء، وإن كان مضموماً فهي واو، وإنّما جعلوها تابعة ليفرّقوا بين المذكر والمؤنث، وبين الاثنين والجميع، وذلك قولك (واظهرهوه) إذا أضفت الظهر إلى مذكر، وإنّما جعلتها واواً لتفرّق بين المذكر والمؤنّث، إذا قلت: (واظهرهاه)، وتقول: (واظهرهموه)، وإنّما جعلت الألف واواً، لتفرّق بين الاثنين والجميع إذا قلت :(واظهرهماه)" [261]، وعند ندبة المضاف تقع المدة على آخر المضاف إليه، إذ تقول: واعبدالملكاه، يقول ابن جنّي:"واعلم أنَّ ألف النّدبة تَفتَح أبداً ما قبلها كما تقدّم، إلا أن تخاف اللّبس، فإنَّك تقلبها ياء، تقول إذا ندبت غلام امرأة: واغلامكيه تقلب الألف ياء بتأثير من الكسرة الّتي قبلها، ولم تقل: واغلامكاه، لئلا يلتبس بالمذكر، وتقول إذا ندبت غلامه: واغلامهوه تقلب الألف واواً لانضمام الهاء قبلها، ولم تقل: واغلامهاه، لئلا يلتبس بالمؤنث، وتقول إذا ندبت غلامهم: واغلامهموه، فتبدل أيضاً الألف واواً، ولم تقل: واغلامهماه، لئلا يلتبس بالتثنيّة"[262].

---

(257) ابن فارس **"الصاحبي في فقه اللغة"**، ص 14.

(258) ينظر عبد الصبور شاهين كتاب **"المنهج الصوتي للبنية العربية"**، ص26. وزيد القرالة **"الحركات في اللغة العربية"**، ص3.

(259) المبرد **"المقتضب"**، ج1,ص259.

(260) ينظر المبرد**"المقتضب"** ج1 /260. وابن السراج **"الأصول في النحو"**، ج1 ص351. وابن جني **"سر صناعة الإعراب"**، ص523-524.

(261) سيبويه **"الكتاب"**، ج2، ص223.

(262) ابن جني **"كتاب اللمع في العربية"**، ص121-122.

ويقول العكبري: "وإذا خفت من إثبات الألف لبساً قلبتها من جنس الحركة التي قبلها، كقولك في غلامه: (واغلامهه) ولا تقول: (واغلامهاه)، لئلا يلتبس بغلامها للمؤنَّث، وتقول إذا ندبت غلامك: (واغلامكيه) ولا تقول: (واغلامكاه) لئلا يلتبس بالمذكر، وعلى هذا فَقِسْ"[263].

يظهر من كلام اللّغويين أنّهم وظفوا البنية الصّرفيّة والصّوتيّة لأمن اللّبس في هذا الباب النّحويّ، إذ بتغير الكلمة تتغير دلالتها، فعند قول القائل: واظهراه فإنَّهُ يقصد نفسه، فل(وا) حرف النّدبة، والظهر منادى، والألف حرف مد زائد، يقول سيبويه: "اعلم أنّ المندوبَ مدعوٌ، ولكنه متفجَّعٌ عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأنَّ النّدبة، كأنهم يترنّمون فيها"[264]، وهو يقصد بالترنُّم هنا النَّغمة الصّوتيّة لطريقة أداء الكلام.

ويقول ابن يعيش: "اعلم أنَّ المندوب مدعوٌ، ولذلك ذُكِر مع فصول النِّداء لكنَّهُ على سبيل التفجُع..... ولمّا كان مدعواً بحيث لا يُسمع أتوا في أوله ب(يا) أو (وا) لمَدِّ الصّوت، ولما كان يسلك في النّدبة والنوح مذهب التطريب، زادوا الألف آخراً للترنّم"[265]، يظهر من هذا الكلام أنّهم أدركوا الصوت الخاص بالنّدبة وهو تنغيم أسموه بالترنُّم.

أما عند ندبة المضاف إلى المذكر فنقول: واظهرهوه، وكان القياس يقتضي أن تقول: (واظهرهُ)، وبدخول ألف النّدبة تصبح الكلمة (واغلامهُاه)، فيؤدي إلى اللّبس بالمؤنث، فتُقلَب ألف النّدبة واواً بتأثير من الضّمة، لتصبح الكلمة (واغلامهوه)، وتكون الهاء في الآخر للسّكت، ومثال ذلك أيضاً "وأخاهو".

وعند ندبة المضاف إلى المؤنث المخاطب مثلاً، نقول: "واغلامكي" وكان القياس يقتضي أن نقول:"واغلامكِ" وبدخول الألف تصبح الكلمة "واغلامِكا", فيؤدي إلى اللّبس بالمضاف إلى المذكر، فتقلب الألف ياء بتأثير من الكسر الّذي قبلها، لتصبح الكلمة " واغلامكيه"، فأمِنَ بذلك اللّبس، ومثله كلمة "واظهركيه"، أما المؤنث الغائب فتبقى ألف النُّدبة ولا تغير، فنقول فيه:

---

(263) العكبري **"اللباب في علل البناء والإعراب"**، ص343.

(264) سيبويه **"الكتاب"**، ج2, ص220.

(265) ابن يعيش **"شرح المفصل"** المجلد 1، ص358.

واغلامِهاه و واظهرهاه وذلك لأنَّه لا يحصل لبس بغيره.

ومما يقع فيه اللَبس المندوب المضاف إلى جمع، إذ يلتبس بالمثنّى، ومثال ذلك كلمة غلامِهم، عند ندبتها نقول: "واغلامهموه"، وكان القياس يقتضي أن نقول: "واغلامهما"، لكن ذلك يؤدي إلى اللَبس بالمثنى، فقُلِبت الألف واواً بتأثير من الضّمة، لتصبح الكلمة "واغلامهموه" وبذلك أُمِن اللَبس الحاصل.

الفصل الثالث

أمن اللَبس في رسم الكلمة العربيّة

مدخل.

الرسم الإملائي هو عمليّة تحويل للكلام المنطوق إلى كلام مكتوب،"أي تصوير اللّفظ بحروف هجائه، بأن يطابق المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعددها"[266] لكن كثيراً ما وقع لبس بين بعض مفردات اللّغة، بسبب تشابهها في الرسم الإملائي، فيؤدي إلى الخلط بين هذه المفردات، وعدم التمييز بين وظائفها.

ولجأت اللّغة لأمن اللّبس بين هذه المفردات من خلال الرسم الإملائي لها، كأن تقوم بإضافة أو حذف حرف إلى المفردة، ليميزها عن غيرها، فتكون هذه الزّيادة أو الحذف قد أدت وظيفة شكليّة تمنع التباسها بغيرها، قال ابن الدهان[267]: "قد ينقص اللّفظ عن الخط، نحو: ضربوا, وعمرو، في الرفع والجر، وقد ينقص الخط عن اللّفظ، نحو: الرحمن، وسُليمن، وداود..... وقد يُنطق بشيء يكتب غيره، نحو: (الضَّارب)، يُنطق بضاد مشدّدة، ويكتب بلام وضاد، ويُنطق: رأيتُ زيداً في الوصل بتنوين، ويُكتب ألفاً"[268]، واضح من هذا كلام أنَّ اللغة المكتوبة لا تمثل المنطوقة بشكل كامل، فهناك زيادات في المكتوب لا توجد في المنطوق، مثل: إضافة ألف التفريق بعد واو الجماعة، أو إضافة واو على كلمة (عَمْرو) للتّفريق بينها وبين (عُمَر)، وهناك أصوات منطوقة لكن لا توجد في المكتوب، كنطق الألف في كلمة (رحمن) وغيرها، فالكتابة تمثيلٌ نسبي غير مطلق المطابقة مع المنطوق[269]، كذلك لا تستطيع اللّغة المكتوبة نقل تعابير الوجه والمشاعر كما يفعل النطق، فهي لا تظهر السّياق أحيانا[270]، كالتّعجب والخبر والاستفهام، ولذلك لجأ العلماء إلى وضع علامات التّرقيم في محاولة لفهم المعنى الذي تحمله الجمل المكتوبة.

---

(266) السيوطي **"همع الهوامع"**، ج6، ص305، بالإفادة من كتاب **"المحظورات اللغوية"** حسن الملخ وسهى نعجة، ص 147.

(267) ابن الدهان أبو محمد سعيد بن المبارك، **"كتاب باب الهجاء"** تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة، ط1, 1986م، ص1.

(268) رسمت ألف في الكلمة لكنها غير منطوقة، فهذا ما قصده بقوله نقص المنطوق عن المكتوب.

(269) حسن الملخ **"المحظورات اللغويّة"** عالم الكتب الحديث، 2015م، ص148.

(270) حسن الملخ **"المحظورات اللغويّة"**، ص147.

وكما أسلفنا من أنّ العلماء قد قاموا بوضع قوانين خاصة في الكتابة، كزيادة حروف أو حذفها في مواطن معيّنة، من أجل أمن اللّبس بين بعض المفردات، إلا أنّ الفارق الحقيقي بين هذه المفردات هو الصّوت اللُّغوي.

ومن استقرائنا لعدد من المفردات التي أُمِنَ فيها اللّبس من خلال الرسم الإملائي، وجدنا أنّ الفرق بينها يتم من خلال الحركات الصوتيّة، أو بالمقاطع الصوتيّة، لا كما قيل من خلال الرسم الإملائي، ونتوقع أنّ زيادة الحروف أو حذفها قد تمّ قبل أنّ يتم وضع الحركات، وبقي الأمر مستمراً على ما هو عليه.

أولاً: ألف التفريق.

ألف التّفريق أو الألف الفارقة أو ألف الوصل،ألف تزاد بعد واو الجماعة[271]، في مثل {آمنوا، وصلوا} ليحصل بها الفرق بينها وبين الواو الأصلية التي هي لام الفعل كمثل {ينمو، يرسو}، يقول الزّجاجي في الجمل:" واعْلَم أنَّ الكُتّاب يزيدون في الكتاب ما ليس فيه، ليَفْصُلوا بين مُشْتَبَهَين، وَيُنْقصون بعض الحروف إذا لم يخافوا لبساً..... ومنه زيادتهم الألف في {مائة} للفرقِ بينها وبين {مِنه}، والألف في { ركبوا، وذهبوا، وقعدوا، وغزوا } فرقاً بين فعل الجماعة وفعل الواحد في قولك {يغزو, ويدعو }، بين الضّمير وواو الاعتلال، هذه الواو واو يغزو ويدعو وما أشبه ذلك"[272].

وقال ابن هشام (ت761): "وتكتب الألف بعد واو الجماعة ك (قالوا) دون الأصيلية كـ (زيد يدعو)..... فرّقوا بين الواو في قولك (زيدٌ يدعو) وبينها في قولك (القومُ لم يدعوا) فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة وجرّدوا الواو الأصليّة من الألف قصداً للتّفرقة بينهما"[273]، يظهر من كلام ابن هشام أنَّ الألف تُزاد بعد واو الجماعة نحو أكلوا وشربوا، إذا كان الفعل مسنداً إليها, لأمن اللّبس بينها وبين الواو الأصلية في الكلمة، نحو يسمو ويدعو.

---

(271) ينظر ابن درستويه كتاب **"الكُتاب"**، ص83. والسيوطي "همع الهوامع" ج6، ص324. وحسن الملخ وسهى نعجة كتاب **"المحظورات اللغوية "** ص 159.

(272) الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق **"كتاب الجمل"** تحقيق علي توفيق الحمد, مؤسسة الرسالة، ط4، 1988م، ص274-275. ينظر حسن الملخ وسهى نعجة كتاب **"المحظورات اللغوية".**

(273) ابن هشام **"كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى"**، ص330.

وذهب بعض العلماء إلى أنّ ذلك للفرق بين واو الجماعة وواو العطف[274]، لأنّنا إذا قلنا: (حضر و تكلم زيد) ولم تُكتَبْ الألف، لم يعلم أنّ القوم حضروا وتَكَلَّمَ زيد، بأن يكون فاعل حضروا القوم، وفاعل تكلَّم زيد، أو أنَّ زيداً حضر وتكلَّم، أي أنَّه فاعل للفعلين حضر وتكلَّم[275].

يَكاد العلماء يُجمعون على أنّ سبب زيادة الألف لأمن اللّبس بين واو الجماعة بغيرها من الواوات، لكن خالفهم في تعليل ذلك وسبقهم جميعا إمامهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، إذ علّل زيادة الألف تعليلاً صوتياً مختلفاً، وأورده سيبويه في كتابه في باب الوقف في الواو والياء والألف, بقوله: "وهذه الحروف غير مهموسات وهي حروف لين ومدّ، ومخارجها متسعة لهواء الصّوت، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ولا أمدَّ للصَّوت، فإذا وقفت عندها لم تَضمَّها بشفةٍ ولا لسانٍ ولا حلقٍ، كضَّمِ غيرها، فيهوي الصّوت إذا وجد متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة، وإذا تفطَّنت وجدت من ذلك، وذلك قولك: ظلموا، ورموا، وعمي وحبلى، وزعم الخليل أنَّهم لذلك قالوا: ظلموا، ورموا، فكتبوا بعد الواو ألفاً"[276]، وهو يقصد بذلك أنَّ الألف دخلت لقطع الصَّوت بعد الواو. وأشار غانم قدوري الحمد أنّ الفراهيدي قد انفرد بهذا التّعليل[277].

كما يظهر من الآراء السابقة وأقوال العلماء أنّ الهدف من كتابة الألف بعد واو الجماعة لأمن اللّبس بينها وبين غيرها من الواوات، أو لقطع الصّوت بعد صوت المد، لكن في حقيقة الأمر ومن الناحيّة الصّوتيّة لا وجود للألف، إذ أنَّها تكتب ولا تنطق، فالفعل حضروا يكتب صوتياً "haḍaru: ", ومثله الفعل " كتبوا katabu:" إذ لا تظهر الألف فيه أيضاً. من خلال الكتابة الصّوتيّة للفعلين فيما سبق نجدّ أنّ الألف لا تظهر في كلٍّ منهما، أي أنَّها تؤدّي دوراً شكلّيا في رسم الكلمة، ولا وجود لها من النّاحيّة الصّوتيّة، وأنَّه يُدل عليها من خلال الرسم الإملائيّ فقط.

---

(274) ينظر السيوطي "**همع الهوامع**" ج6، ص324.

(275) كتاب ابن كمال باشا زاده، "**فلاح شرح المراح**"، ص51. وانظر كتاب "**علة أمن اللبس**" ص175.

(276) سيبويه "**الكتاب**" ج4، ص176.

(277) غانم قدوري الحمد "**رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**"، ط1، 1982م، ص344.

لكن إذا ما كان الكلام منطوقاً فكيف يتم التّفريق بين واو الجماعة وغيرها من الواوات؟ لأنَّ النّاس يسمعون أكثر مما يقرؤون، فمن هنا نجدّ أنَّ للسياقِ دوراً كبيراً في أمن اللَّبس بين واو الجماعة والواو الأصلية، ولا داعي لكتابة ألف التّفريق. ويعزز هذا ما ذهبت إليه مجلة عالم الغد التي دعت إلى عدم كتابتها في الأفعال تيسيرا للطَّبع والقراءة والكتابة[278]. ولكن وجود هذه الألف قد يفيد في النواحي التّعليمية وخاصة للمبتدئين إذ أنَّهم يفرقون بها بين واو الجماعة بغيرها من الواوات في الكلمة كما سلف الذكر عنهُ، وبالتّالي فهم النّص المكتوب وإدراك معناه.

ثانيا: علّة كتابة كلمة "مائة " بهذا الشكل.

زاد العلماء ألف على كلمة (مئة) لتصبح (مائة)، وهي ألف تكتب ولا تلفظ، وجعلوا سبب الزّيادة للفرّق بينها وبين (منه وفئة)، يقول السيوطي: "وزيدت ألف أيضاً في (مائة)، قال أبو حيان: وذلك للفرّق بينها وبين (منه)، وكانت الزّيادة في حروف العلّة، لأنَّها تكثر زيادتها، وكانت ألفاً لأنّها تشبه الهمزة ولأنّ الفتحة من جنس الألف، ولم تكن ياء لأنّه كان يجتمع حرفان مثلان، ولا واواً لاستثقال الجمع بين الياء والواو، وجُعِلَ الفرق في مائة دون منه"[279].

وكما هو واضح من كلام السيوطي أنَّ سبب الزّيادة من حروف العلّة لأنَّها تكثر زيادتها، وجعل العلماء الزّيادة في المفرد والمثنّى دون الجمع[280]، قال ابن درستويه: "فإن جمعت (مائة) بالألف والتاء حذفت الألف لأنَها لا تشبه ها هنا (منه)، ولأنَّ الجمع قد قام مقام العوض، فكُتِبَتمئات مثل مئين"[281]، وجعل العلماء الزّيادة في (مئة) للفرّق بينها وبين (منه)، لأنّ (مئة) اسم و (منه)

---

(278) ينظر عبد الجبار جعفر القزاز " الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين" كلية الآداب – جامعة بغداد، 1979م، ص201-206.

(279) السيوطي **"همع الهوامع"**، ج6، ص326.

(280) المرجع السابق، ج6.

(281) ابن درستويه، كتاب **"الكتاب"**، ص284. والسيوطي **"همع الهوامع"**،ج6، ص327.

حرف؛ والاسم أحمل للزيادة من الحرف[282]. وأشار أحد الباحثين المعاصرين إلى أنّ سبب الخلط بين (مئة) و(منه) يعود إلى ما قبل إعجام الحروف، أي أنّ الرسم الإملائي كان متشابهاً بين الكلمتَين، إذ لم تكن هناك علامة تميِّز بينهما، إلا من خلال سياق النَّص الذي ترد فيه كل منهما[283].

أما من النّاحية الصّوتيّة فكلمة (مائة) تقرأ (مئة) (من غير نطق للألف لأنَّها زائدة) وبالتَّالي كلمة مائة تكتب صوتيّاً "mi?ah" وتتكون من مقطَعَين صوتيّين (ص ح/ص ح ص)، ونرى أنَّ عدم زيادة الألف أفضل في هذه الكلمة،لأنّ العلّة التي زيدت بسببها الألف قد زالت بسبب إعجام الحروف، ولأنّ الناس أصبحوا ينطقونها على الرغم من زيادتها في الرسم الإملائي وإهمالها في النطق[284] .

ثالثاً: الفرق بين قرأ للمفرد وقرأا للمثنى.

ومما يؤمّن فيه اللَبس من خلال رسم الألف الفعل "قرأ" المسند إلى ألف التثنيّة، إذ أوجب العلماء رسم ألف التثنيّة في الفعل (قرأا) المسند إلى المثنى، وذلك لكي لا يلتبس بالمسند إلى المفرد (قرأ)، أو المسند إلى نون النّسوة (قرأنَ) [285]، يقول عبد السلام هارون: "كان العلماء يحذفون الألف الثانية ثم عُدِل عن ذلك خوف الإلباس"[286].

لكن في حقيقة الأمر أنَّ الذي أمن اللَبس بين الأفعال هي الحركة الصّوتيّة، فالفعل (قرأ) المسند للمفرد يتكوّن من ثلاثة مقاطع صّوتيّة قصيرة مفتوحة {ق ـَ / ر ـَ / أ ـَ } بينما الفعل (قرأا /ق ـَ / ر ـَ / أ ـَ ـَ) المسند إلى المثنّى فيتكوّن من ثلاثة مقاطع صوتيّة أيضاً، الأول والثاني منها قصيران مفتوحان محركان بالفتح، أما الثالث فطويل مفتوح محرك بالفتحة الطويلة, فكان هذا هو الفرق بين الفعلين، لا كما قيل من خلال رسم الألف، ونرى أنه من الضروري رسم إشارة (مدة) ليحصل بها الفرق

---

(282) السيوطي **"همع الهوامع"**، ج6، ص 325 - 326.

(283) ينظر عبد اللطيف الخطيب **"أصول الإملاء"** مكتبة الفلاح – الكويت، ط1، 1983م، ص109.

(284) ينظر عبد اللطيف الخطيب **"أصول الإملاء"** ص110, ومالك يحيا- بحث **"مواضع اللبس وتحقيق أمنه في الرسم الإملائي"**، ص190.

(285) ينظر مصطفى الغلاييني "جامع الدروس العربية"ج 2، ص152. وعبد السلام هارون، **"قواعد الإملاء"** ص13-14. وعبد اللطيف الخطيب **"أصول الإملاء"** ص52. عبد الفتاح الحموز **"بحث مواضع اللبس في العربية"**، ص15.

(286) عبد السلام هارون **"قواعد الإملاء"**، ص13.

رابعاً: أمن اللَّبس بين اللَذَين للمثنى والذينَ للجمع.

ومما يقع فيه لبس ويؤمن من خلال الكتابة الأسماء الموصولة (الّذي، والّتي) إذ تضاف إليها لام في المثنّى، للتّفريق بينها وبين الجمع، يقول السيوطي: "تحذف لام التّعريف من (الّذي) وجمعه ومن (الّتي) وفروعه، وهو للتّثنية والجمع نحو:(اللتان واللتين واللاتي واللائي) كراهة اجتماع مثلين في الخط؛ وتثبت في مثنى (الّذي) خاصة، وهو الّلذان والّلذين، فرقاً بينه وبين الجمع، ولم يثبت في مثنّى (الّتي)، لأنه لا يلتبس بجمعه"[287] ويتضح من هذا القول أنّ اللام تحذف من المفرد والجمع، وتثبت في المثنّى، إذ نقول في المثنّى:

"هذان اللذان نجحا واللتان نجحتا"

"رأيتُ اللذين نجحا واللتين نجحتا"

"ومررتُ باللذين نجحا واللتين نجحتا"

وثبتت اللام في المثنّى دون الجمع لأنَّ المثنّى متغير العلامة الإعرابيّة، بينما الجمع ثابت العلامة الإعرابيّة، إذ نقول في الجمع:

"نجح الّذين درسوا"

"ورأيتُ الّذين درسوا"

"وأثنيتُ على الّذين درسوا"

وإذا نظرنا إلى الكلمتين صوتيّاً نجد أنّ الفارق بين (اللذين) للمثنى و(الّذين) للجمع ليس اللام، إنما هو صوت الياء، إذ إن الياء في اللذين (المثنى) ياء لين، ويظهر ذلك من خلال كتابة الكلمة صوتياً " allaḏayn؟ "، كذلك عدد المقاطع الصوتيّة إذ نجد أنَّ الكلمة تتركب من ثلاثة مقاطع صوتيّة { ص ح ص/ص ح/ص ح ص ص }، بينما كلمة الّذينَ (للجمع) فياؤها ياء مد، وتكتب صوتياً "allaḏi:na؟ "وتتكون من أربعة مقاطع صوتيّة {ص ح ص/ص ح/ص ح ح/ص ح }, فكان هذا هو الفرق بين الكلمتين لا كما قال العلماء إلى أنّ ذلك يعود لصوت اللام

---

(287) السيوطي **"همع الهوامع"**، ج 6، ص33. وانظر ابن بابشاذ كتاب" **شرح المقدمة المحسبة** " ج2 ص460. ومجيد خير الله الزاملي **"كتاب عدة أمن اللبس"**، ص179.

خامساً: الفرق بين عُمَرْ وعَمْرو.

ومما يقع فيه لبس ويؤمن من خلال الرسم الإملائي كلمتي (عُمَر وعمرو)، إذ أضيفت الواو إلى (عمرو) للفرّق بينها وبين (عُمَر) في حالتي الرّفع والجر، أما في النّصب فتسقط هذه الواو ويعوّض عنها بالألف فيحصل بذلك الفرق:

هذا عَمْرو وهذا عُمَر

رأيتُ عَمْراً ورأيتُ عُمَرَ

يقول ابن عصفور (ت669): "ومما زادوا فرقاً بين مشتبهين زيادتهم الواو في عمرو فرقاً بينها وبين عُمَر، وكانت الزيادة من حروف العلّة، لأن حروف العلّة ثلاثة، الواو والألف والياء، ولم تكن الألف لئلا يلتبس المرفوع بالمنصوب، ولم تكن الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، مثل: يا عُمَري، فلم يبقَ ما يزاد إلا الواو، وجُعِلت الزّيادة في عمرو, ولم تُجعل في عُمَر، لأنّ عَمْراً أخف من عُمَر وذلك أنّ عَمْراً منصرف وعُمر غير منصرف"[288].

وعلّلها السيوطي بقوله: "وزيدت الواو أيضاً في (عمرو)، وذلك للفرّق بينه وبين (عُمَر)، ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر، لأنّهُ في حالة النّصب يكتب بألف دون عُمَر، فيظهر الفرق"[289].

وأشار ابن بابشاذ (ت469) إلى ذلك بقوله: "ويزيدون الواو في عمرو في حالة الرّفع والجر، فرقاً بينَهُ وبين عُمَر، فإذا صرت إلى النَّصب لم تثبت الواو لأنّ الألف المُبدلة من التنوين قامت مقام الواو في الفرق، ألا تراك تقول: رأيتُ عَمْراً، ورأيتُ عُمَرَ"[290].

---

(288) ابن عصفور **"شرح الجمل"**، ج2، ص342.

(289) السيوطي **"همع الهوامع"**، ج6، ص328.

(290) ابن بابشاذ **"شرح المقدمة المحسبة"**، 2ج، ص465.

كما يظهر من الآراء السابقة أنّ الزّيادة جُعلت في عَمْرو دون عُمَر لأنَّهُ أخف منهُ، ولأنَّه يقبل الصرف[291]، لكنَّ هذه الزّيادة ضُبِطَتْ بعدة شروط[292] وهي: أن يكون عَلَماً، غير مضاف، غير مصغّر،غير مقترن بـ "ال التعريف"، غير منسوب، ليس قافية بيت، وليس منصوباً منوناً.

لكن الفرّق الحقيقي بين الكلمتين ليس الواو، بل يعتمد على الحركة الصوتيّة، فكلمة (عَمْرو) محركة الحرف الأول بالفتحة وسكون العين، بينما (عُمَر) فمحرك الحرف الأول بالضم وفتح العين، وكذلك تختلف المقاطع الصوتية في كل من الكلمتين، فكلمة {عَمْرو amr?} تتكون من مقطع واحد مغلق بصامتين "ع ـَ م ر" بينما كلمة {عُمَر umar? } فتتركب من مقطَعَين صوتيّن " ع ـُ / م ـَ ر " الأول منهما قصير مفتوح والثاني مقطع قصير مغلق بصامت.

ولذلك نرى أنَّه ليس من الضرورة زيادة الواو في كلمة (عمرو) لأمن اللّبس بينها وبين (عُمَر)، لأنَّ الناس يسمعون أكثر مما يقرؤون، ولذلك لا ينطقون الواو فلا جدوى من وجودها.

ومما يقع فيه لبس ويؤمَّن بالرسم الإملائي زيادة الواو في كلمة (أُولي) الملحقة بجمع المذكّر السّالم، وذلك للفرق بينها وبين حرف الجر (إلى)، يقول السيوطي: "وأما أولو وأولات فلم أظفر في تعليله بنص، ويمكن عندي أن يكونوا زادوا الواو فيه للفرّق بين (أولي) في حالة النّصب والجر وبين (إلى) الجارة، وحُمِلت حالة الرّفع على حالة النّصب والجر"[293].

وإذا ما نظرنا إلى الكلمتين صوتيّاً، فسنجد أنّ الفرق بينّهُما يتم من خلال الحركات الصوتيّة، فكلمة {أولي /أ — ـُ / ل — ـِـ ـِ} تتكون من مقطَعين صوتيّين، الأول قصير مفتوح ومحرك بالضم، والثاني طويل مفتوح محرك بالكسرة الطّويلة، بينما حرف الجر {إلى // إ — ـِ / ل — ـَـ ـَ } يتكون من مقطعين صوتيّين أيضاً، المقطع الأول قصير مفتوح لكنّه متحرِك بالكسر، والثاني مقطع طويل مفتوح و متحرك بالفتحة الطّويلة، فكان هذا هو الفرّق بينهما، وللسّياق دورٌ كبير في التّفريق بينهما.

---

(291) السيوطي **"همع الهوامع"** ج6، ص328.

(292) ينظر مصطفى طموم **"سراج الكتبة شرح تحفة الأحبة في رسم الحروف العربية"**، المطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر، ط1311،1هجري، ص47. وكتاب **"أصول الإملاء"**، ص122.

(293) السيوطي **"همع الهوامع"**، ج6، ص328.

سابعاً: الفرق بين اسم الإشارة (أولئك) و(إليك) حرف الجر (إلى) الداخل على كاف المخاطب.

ومما تضاف إليه الواو لأمن اللَبس اسم الإشارة (أولئك)ليحصُلَ الفرق بينه وبين (إليك) حرف الجر الداخل على كاف المخاطبة، للتّفريق بينهُما، يقول السيوطي: "أما (أولئك) فتظافرت النُّصوص على أنَّهم زادوا الواو فيها فرقاً بينها وبين (إليك)، وكانت الواو أولى من الياء، لمناسبة ضمّة الهمزة، ومن الألف لاجتماع مثلين، وجُعِل الفرّق في (أولئك) لأن الزّيادة في الأسماء أكثر، ولأنّ (أولئك) قد حُذِف منه ألف فكانت الزّيادة فيه أولى، ليكون كالعِوض من المحذوف"[294].

والذي أمن اللّبس هنا في حقيقة الأمر هي الحركة الصوتيّة، وعدد المقاطع الصوتيّة وشكلها, فاسم الإشارة { أولئك ula:?ika? / أ ـُ / ل ـَ ـَ / إ ـِ / ك ـَ } يتكون من أربعة مقاطع صوتية، الأول منها محرك بالضم، بينما حرف الجر الداخل على كاف المخاطب {إليك ilayka?/ إ ـِ /ل ـَ ي / ك ـَ } فيتكون من ثلاثة مقاطع صوتية، الأول منها محرك بالكسر.

ثامناً: الفرق بين (أخي) المضاف إلى ياء المتكلم و(أُخي) تصغير أخي.

ومما يقع فيه لبس ويؤمَّن من خلال رسم الواو كلمة (أُخَي) تصغير أخي، وذلك للفرق بينها وبين (أخي) المضاف إلى ياء المتكلّم، يقول السيوطي: "وأما في (أُخَي) حالة التّصغير فزادها بعض أهل الخط فرقاً بينها وبين أخي المكبّر؛ وكانت الزّيادة في التّصغير لأنّه فرع، والفروع أَحمل للزّيادة"[295].

لكن في حقيقة الأمر أنَّ الفرق بين الكلمتَين يتم من الحركات الصَوتيّة وشكل المقطع الصّوتي، فكلمة { أُخي /أ — ـُ / خ— ـَـي } نجد أنَّها تتكون من مقطعين صوتيّين، الأول قصير مفتوح محرك بالضّمة، والثاني قصير مغلق بصامت؛ بينما (أَخي) المضافة إلى ياء المتكلم {أ— ـَ / خ— ـِ — ـِ } فتتكون من مقطَعين صوتيّين أيضاً الأول منهما قصير مفتوح لكنه محرك بالفتحة، والثاني طويل مفتوح محرك بالكسرة الطّويلة، فكان هذا هو الفارق بينهما، ونرى أنَّهُ لا داعي لكتابة الواو بشرط وضع الضّمه بشكل ظاهر على الهمزة.

---

(294) السيوطي **"همع الهوامع"**، ج6، ص327.

(295) السيوطي، **"همع الهوامع"**، ج6، ص17. وانظر عبد الفتاح الحموز، بحث **"مواضع اللبس في العربية"**، ص17.

خلاصة:

يتبيّن لنا فيما سبق أنّ التّعديل بزيادة أو حذف في الخط العربيّ كان لأمن اللّبس بين بعض المفردات، ومن دراستنا لبعض هذه التعديلات تبيّن لنا أنَّ أمن اللّبس يعود لأسباب صوتيّة، لا كما قيل من هذه التعديلات على الكلمة.

وظهر لنا أنَّ هذه التعديلات قد تمّت على الكلمات قبل أن يتمّ وضع الحركات الصوتيّة بالصّورة المعروفة لدينا، إذ قام العلماء بوضع حروف زائدة في كلمات معيّنه للتّفريق بينها وبين الكلمات الّتي تشابهها في الرّسم، واستمرّ الحال على ما هو عليه بعد وضع الحركات.

ولكن مع وضع الحركات الصوتيّة وجدنا أنّه قد زال سبب التعديلات، وبالتالي وجب التّخلص من هذه التّعديلات، وذلك لأنّها أصبحت تؤدّي إلى خروج الكلمة عن لفظها، وبالتالي تغيّر معناها، بسبب نطق بعض الحروف على الرغم من زيادتها، فبعض المبتدئين أصبحوا ينطقون الألف في كلمة "مائة" على الرغم من أنّها زائدة في الخط وليس اللّفظ، أو أن ينطقوا واو ممدودة في "عَمْرو"، فيؤدّي ذلك إلى تغيّر المعنى المراد من الكلمة، ويعود السّبب في ذلك أيضا إلى إهمال الحركات الصوتيّة من قبل المؤلفين ومن المطابع التي تطبع لهم.

لذا ومن هنا فإننا نأمل من أصحاب القرار والمجامع اللّغوية اتخاذ القرارات المناسبة بإجراء التعديلات المناسبة على الخط العربيّ، وذلك مثل حذف الألف من "مائة"، والواو من "عمرو", لأن سبب وضعها قد زال، بشرط وضع الحركات الصوتيّة المناسبة على الكلمات، وأيضاً إلزام دور النّشر والمطابع بوضع الحركات الصوتيّة على المؤلّفات الّتي تنشر من عندهم, والتركيز على أهميّة حصص الخط والكتابة في التّعليم.

الخاتمة

حاول الباحث في هذه الدراسة إلقاء الضّوء على ظاهرة أمن اللّبس من وجهة نظر صوتيّة، وتقديم عملٍ ناضج قدر الاستطاعة، إذ تناول ظاهرةَ أمن اللبس بدراسة مفصّلة والإشارة إلى مواطنها والاهتمام بها من علماء اللّغة الذين دأبوا على تقديم التفسيرات المناسبة للتغيرات الّتي تطرأ على البُنى اللّغوية؛ وجاءت الدراسة صوتية وذلك لأنَّ الدراسات الصوتيّة تقدم الوسيلة العلميّة لتعليل الظواهر اللّغويّة بصورة أكثر دقة وأقرب إلى المنطق العلميّ للكشف عن هذه الظواهر وماهيتها، ومن مبدأ التكاملية في دراسة الأنظمة اللّغويّة التي تكمل عمل بعضها.

وحسب اطلاع الباحث لم يجد أنَّ ظاهرة أمن اللَّبس قد حظيت بدراسة صوتيّة، فكان هذا هو سبب دراستها صوتياً، وقد انتهت الدراسة إلى بعض النتائج:

أولاً: توصلت الدراسة إلى أنّ اللّغة لجأت إلى أمن اللّبس بين المفردات الّتي يتم فيها الإعلال والإبدال فيما حقه الإعلال والإبدال، أو بالحركة الصرفيّة، أو من خلال شكل المقاطع الصوتيّة وعددها، ومثال ذلك أمن اللّبس بين بعض الأفعال بمصادرها إذ يتمّ الفرق بينها من خلال شكل المقاطع الصوتيّة وعددها، فالفعل (فَتَحَ) مثلا يتكون من ثلاثة مقاطع صوتيّة قصيرة مفتوحة، بينما مصدره (فَتْحاً) فيتكون من مقطعين صوتيّين قصيرين مغلق كل منهما بصامت.

ثانياً: توصلت الدراسة إلى أنَّ للحركة الصرفيّة دوراً كبيراً في أمن اللّبس بين صيغ المبني للمعلوم والمبني للمجهول.

ثالثاً: أثبتت الدراسة إلى أنّ الفرق بين جمع المذكر السالم والمثنّى في حالتي النّصب والجر يتم بصوت الياء، إذ إنها في الجمع ياء مد وفي المثنى ياء لين، فنقول: مسلمِين في الجمع, ومسلِمَين في المثنى، لا كما قيل من كسر ما قبل الياء في الجمع وفتحها في المثنى[296].

رابعاً: أظهرت الدراسة إلى أنَّ اللّبس كثيرا ما يقع في بابَي النّسب والتّصغير، وأنَّ أمن اللَبس في هذه الأبواب يتم بواسطة الأصوات اللّغوية والمقطع الصوتيّ،

---

(296) ينظر زيد القرالة بحث **"التعليل الصوتي للظواهر النحوية"**، ص32.

كما أشارت إلى أنَّ اللّغة لجأت إلى النّحت لأمن اللَبس، وذلك من خلال اشتقاق كلمة واحده فأكثر، وكَثُر ذلك في باب النّسب، إذ يقال للنّسب إلى عبد الدار: عبدريٌّ لا عبدي، لكي لا يلتبس بالمنسوب إلى عبد، ومثلها عبشميٌّ في عبد الشمس، ومرقسيٌّ في امرؤ القيس.

خامساً: أكدت الدراسة على أهمية التنّغيم بصفته ملمحا صوتياً إذ إنَّهُ يفيد في التّفريق بين بعض الأساليب اللغويّة، وبالتالي أمن اللَبس بينها، فجملة من(هذا طالب) إذا ما نطقت بتنغيم معين نجدها تفيد الخبر، وبتنغيم آخر تفيد الاستفهام، وبغيره تفيد التّعجب؛ فاختلاف النّغمة الصوتيّة أدت إلى اختلاف المعنى، وبالتالي أمن اللَبس بين هذه الأساليب، كما تناولت الدراسة أهميّة الحركة في الدلالة على المعنى لا سيما في باب النّدبة.

سادساً: خلُصَت الدراسة إلى أنَّ اللّغة لجأت إلى أمن اللّبس بين بعض المفردات من خلال التّعديل في رسم الكلمة، ويتم ذلك بإضافة أو حذف حرف من الكلمة كإضافة الواو في (عمرو) للفرق بينها وبين (عُمر)، وإضافة الألف إلى (مائة) للفرق بينها وبين (منه، وفئة)، وأثبتت الدّراسة إلى أنّ أمن اللّبس بين هذه المفردات يتمّ من خلال الحركات الصوتيّة لا كما قيل من خلال شكل الكلمة.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر محمد الجرجاني، (ت905) شرح التصريح على التوضيح،الطبعة الأولى, تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت،2000م.
3. الأشموني، علي بن محمد،(ت929)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الطبعة الأولى، طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه.
4. الأنباري، أبو البركات،عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله،(ت577)، أسرار العربيّة، دار الكتب العلمية،1997م.
5. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت745)، البحر المحيط، تحقيق محمد صدقي جميل، دار الفكر – بيروت.
6. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر.
7. أيوب، عبد الرحمن، أصوات اللغة،الطبعة الثانية، مطبعة الكيلاني، 1968م.
8. ابن بابشاذ، ظاهر بن أحمد، (ت469)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبدا لكريم، الكويت، 1976م.
9. بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، الطبعة التاسعة، دار المعارف، 1986م.
10. بشر، كمال،علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2000م.
11. الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر، (ت255)، البيان والتبيين، الطبعة الأولى، تحقيق فوزي عطوي،دار صعب، بيروت، 1968م.
12. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت 392)، التصريف الملوكي، الطبعة الأولى، مطبعة شركة التمدن الصناعية بالغربية – مصر.
13. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت 392)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952م.

14. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت 392)، اللمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، 1988م.

15. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت 392)، سر صناعة الإعراب، الطبعة الثانية، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1993م.

16. حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،1996م.

17. حسّان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، 1994.

18. حسّان، تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية, 1990م.

19. حسن، عباس، النحو الوافي، الطبعة الثانية، دار المعارف – القاهرة, 1963م.

20. الحمد، غانم قدوري الحمد، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، الطبعة الأولى، 1982م.

21. الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

22. الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة القلب المكاني في اللغة العربية، الطبعة الأولى، دار عمار للنشر والتوزيع،1986م.

23. الخطيب، عبد اللطيف، أصول الإملاء، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح, الكويت، 1983م.

24. خليل، حلمي، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، 1998م.

25. خليل، حلمي، التفكير الصوتي عند الخليل، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ط1، 1988م.

26. الخولي، محمد، مدخل إلى علم اللغة، دار الفلاح للنشر والتوزيع، 1993م.

27. الخويسكي، زين، مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، 1989م.

28. ابن درستويه،(ت 347) كتاب الكُتاب، الطبعة الأولى، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1977م.

29. ابن الدهان، أبو محمد، سعيد بن المبارك، (ت 569)، كتاب الهجاء، الطبعة الأولى، تحقيق فائز فارس، 1986م.

30. أبي ربيعة، عُمَر، الديوان، تحقيق فايز فارس، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، 1996م.

31. الزاملي، مجيد خيرالله،علة أمن اللبس في اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013م.

32. الزبيدي، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق ، (ت1205)، تاج العروس من جواهر القاموس.

33. الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن اسحق، (ت340)، الإيضاح في علل النحو، الطبعة الثالثة، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1979م.

34. الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن اسحق، (ت340)، كتاب الجمل, الطبعة الرابعة، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، 1988م.

35. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن عباد، (ت794) البرهان في علوم القرآن، الطبعة الأولى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت – لبنان،1957م.

36. الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي, (ت538)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الطبعة الثالثة، تحقيق محمود بن عمر جار الله، دار المعرفة، 2009م.

37. الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي, (ت538)، المفصل في صنعة الإعراب، الطبعة الأولى، تحقيق علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1993.

38. الزعبي، آمنة صالح، مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية دراسة وصفية تاريخية، الطبعة الأولى، مؤسسة رام للتكنولوجيا، 1996م.

39. زهران، البدراوي، الأصوات اللغوية وعيوب النطق، الطبعة الأولى, دار المعارف.

40. ابن السراج، محمد، (ت316)، الأصول في النحو، الطبعة الثالثة، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

41. السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

42. سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت180)، الكتاب، الطبعة الثانية، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.

43. ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل النحوي اللغوي، (ت 456)، المخصص، الطبعة الأولى، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417هـ - 1996م.

44. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، (ت911)، الأشباه والنظائر في النحو، الطبعة الثالثة، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت, 1992م.

45. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت911)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980م.

46. شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة.

47. شاهين، توفيق، علم اللغة العام، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م.

48. الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد -الأردن، 2004م.

49. الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيات، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، إربد - الأردن، 2004م.

50. الصّبان، محمد بن علي (ت1206)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، الطبعة الأولى، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، 1997م.

51. الضامن، حاتم، علم اللغة العام، بيت الحكمة - بغداد.

52. طموم، مصطفى، سراج الكتبة شرح تحفة الأحبة في رسم الحروف العربية، المطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر، الطبعة الأولى، 1311هجري.

53. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله، الطبعة الثالثة, مكتبة الخانجي، 1997م.

54. عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، 1985م.

55. عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، 1998م.

56. العبيدي، رشيد عبد الرحمن، أبحاث ونصوص في فقه اللغة، مطبعة التعليم العالي - بغداد، 1988م.

57. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن يوسف، (ت 669)، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

58. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن يوسف، (ت 669)، شرح الجمل الطبعة الأولى، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية، 1998م.

59. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن،(769)، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، مصر.

60. العكبري، أبو البقاء، محب الدين عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، الطبعة الأولى، تحقيق غازي مختار الطليمات، دار الفكر، دمشق، 1995م.

61. عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، الطبعة السادسة، عالم الكتب، 1988م.

62. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي،عالم الكتب، 1997م.

63. الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، الطبعة الخامسة عشر, المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1972م.

64. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (ت 395)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

65. ابن فارس، أبو الحسين احمد، (ت 395)، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م.

66. الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد، (ت 207)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

67. الفوزان، عبد الله، دليل السالك شرح ألفية ابن مالك، الطبعة الأولى، دار المسلم، 2000م.

68. الفيروزآباديّ، محمد بن يعقوب، (817)، القاموس المحيط.

69. قدور، محمد أحمد، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، 1999م.

70. القرالة، زيد، الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، عالم الكتب الحديث، 2004م.

71. كشك، أحمد، النحو والسياق الصوتي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة، 2006م.

72. ابن كمال باشا، أحمد بن سليمان بن كمال باشا (940)، الفَلاح شَرح المراح (شرح مراح الأرواح في الصرف لأبي الفضائل أحمد بن مسعود)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013م..

73. اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، 1988م.

74. ليونز، جون، كتاب اللغة واللغويات، ترجمة محمد العناني.

75. ماريوباي، أسس علم اللغة، الطبعة الثامنة، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.

76. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672)، شرح التسهيل، الطبعة الأولى، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1990م.

77. المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، (ت286)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة، 1995م.

78. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، 2004م.

79. المخزومي، مهدي، الخليل بن احمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م.

80. الملخ، حسن، وسهى نعجة المحظورات اللغوية، عالم الكتب الحديث, 2015م.

81. ابن منظور، محمد أبو المكارم (ت711)، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكير ومحمد احمد حسب الله وهاشم محمذ الشاذلي، دار صادر، بيروت.

82. الموسى، نهاد، النحت في اللغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر، 1984م.

83. هارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، الطبعة الثانية، مكتبة الأمل، الكويت،1967م.

84. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت761)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت.

85. ابن هشام، عبد الله جمال الدين ، (ت 761)، شرح شذور الذهب، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي،2001م.

86. ابن هشام، عبد الله جمال الدين، (ت761)، شرح قطر الندى وبل الصدى، الطبعة الحادية عشر، مطبعة السعادة – مصر.

87. الهلالي، هادي عطية، نشأة دراسة حروف المعاني وتطورها، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1985م.

88. أبو الهيجاء، خلدون، فيزياء الصوت اللغوي ووضوحه السمعي، عالم الكتب الحديث، اربد – الأردن،2006.

89. ابن الوراق، محمد بن عبد الله،(ت381)، علل النحو، الطبعة الثانية، تحقيق محمود محمد النصار، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

90. ياقوت، محمود، فقه اللغة وعلم اللغة، دار المعرفة الجامعية، 1994م.

91. ابن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الدين، (ت643)، شرح المفصل, الطبعة الأولى، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

الدوريات:

1. حسّان، تمام، أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية ، حوليات جامعة القاهرة، 1969م.

2. الحموز، عبد الفتاح، باب التصغير في مظان النحو واللغة، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني، 1988م.

3. الحموز، عبد الفتاح، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات –الأردن، المجلد الثاني، العدد الأول، 1987م.

4. خلف، رياض يونس، ظاهرة اللبس في الدرس الصرفي، مجلة التربية والعلم-جامعة الموصل، المجلد العشرون، العدد الأول، 2013م.

5. أبو سمور، زياد، التشكيل الصوتي لبعض أبنية المصادر في العربية، مجلة جامعة أم القرى، المجلد الرابع، 2010م.

6. الروابدة، محمد أمين، التّصغير في اللغة العربية: نظرة في الدلالة والتحليل الصوتيّ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد التاسع والسبعين.

7. الروابده، محمد أمين وسيف الدين الفقراء، النّسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة،2009م.

8. عبود، رعد هاشم، القاعدة الصرفية بين أمن اللَبس والتخفيف، مجلة آداب البصرة، العدد التاسع والثلاثون، 2005م.

9. القرالة، زيد، التعليل الصوتي للظواهر الصرفيّة دراسة في النّسب والتّصغير، بحث مقدم في مؤتمر جامعة اربد الأهلية، 2009م.

10. القرالة، زيد، التعليل الصوتي للظواهر النحوية، حولية مجمع اللّغة العربيّة الليبي، المجلد التاسع، العدد التاسع – الجزء الثاني، 2012م.

11. القرالة، زيد، حروف الوقاية بين مقولات القدماء وعلم اللغة الحديث، بحث مقدم في مؤتمر جامعة الزرقاء، 2015م.

12. القرالة، زيد، مسالك الفعل المضارع بين الاعراب والبناء – دراسة صوتية، بحث مقبول للنشر في المجمع العلمي العربي بدمشق.

13. القرالة، زيد، نون الوقاية التسمية والوظائف، المجلة الأردنية في اللغة العربية، جامعة مؤتة، المجلد الرابع، العدد الرابع، تشرين الأول 2008م.

14. القرالة، زيد، ياءات القران الكريم بين الحذف والقلب والتسكين- دراسة صوتية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الخامس، العدد(2/ب)، 2009م.

15. القزاز، عبد الكريم جعفر، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، كلية الآداب – جامعة بغداد، 1979م.

16. ابن مالك، آمنة،ظاهرة التنغيم في البحث الصوتي بين القديم والحديث, مجلة الآداب، العدد الثاني، 1416هـ-1995م، جامعة قسنطينة.

17. محمد، عادل محمود، اللَبس ووسائل رفعه في الدرس الصرفي، مجلة كلية اللغة العربية، القاهرة، جامعة الأزهر، المجلد الثاني، العدد السادس والعشرون، 2007م.

18. وجيه، مأمون عبد الحليم، ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربيّة – دراسة في ضوء التراث النّحوي، مجلة علوم اللغة، المجلد الأول، العدد الثاني، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

19. يحيا، مالك، مواضع اللبس وتحقيق أمنه في البناء الصرفي والرسم الإملائي، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، العدد الحادي عشر، 2012م.

الرسائل الجامعية:

1. خورشيد، بكر عبد الله، أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 2006م.

2. الشرفات، حسين، التعليل بالفرق في النحو العربي،رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2015م.

A summary of the theme

The summary for the study The phenomena of the secure ambiguity in the lingustic lesson through phonology This study talks about vn Ambiguity safe phenomena according to the letter sound. Dealing with connecting between the linguistic branches and discussing it with logical and scientific events that are nearer to the listener recognition. Including misleading and confusing words from the same linguistic material apart from hypothesis and..... Especially, after mentioning this problem in the oldest and the newest linguistics books. Hence of other ways, observing their interests and their studying it in their books. The study involved a preface and three chapters. The preface to talk about the of concept ambiguity safe misleading and other that come out from the linguistics cases. Pointing out to the important studies that dealt with ambiguity and its analysis about each one of it. The first chapter contains the title of the direct case in the syntactical or grammatical study. On the other hand, the most of the grammatical issues were treated that have sound ambiguity. The second chapter dealt with the.....that treated some issues which contain the ambiguity through the phonology study. The third chapter was about the safe ambiguity in the Arabic drawing (writing) that came up with some linguistic words that purified from the ambiguety through the drawn dictated words. The study came out with a conclusion that shows the most important results. Therefor, contradicting between some words through several sound with opposition to the writing issues syllables and their form so.